الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

العنوان:

دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص:تسويق سياحي وفندقي

إعداد الطالبين:
لعور هلال
مشيد سيد علي

إشراف الأستاذة:
د– عرود وردة

أ– بولحية اعمر	جامعة جيجل	رئيسا
د– عرود وردة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د– نجيمي عيسى	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017–2018

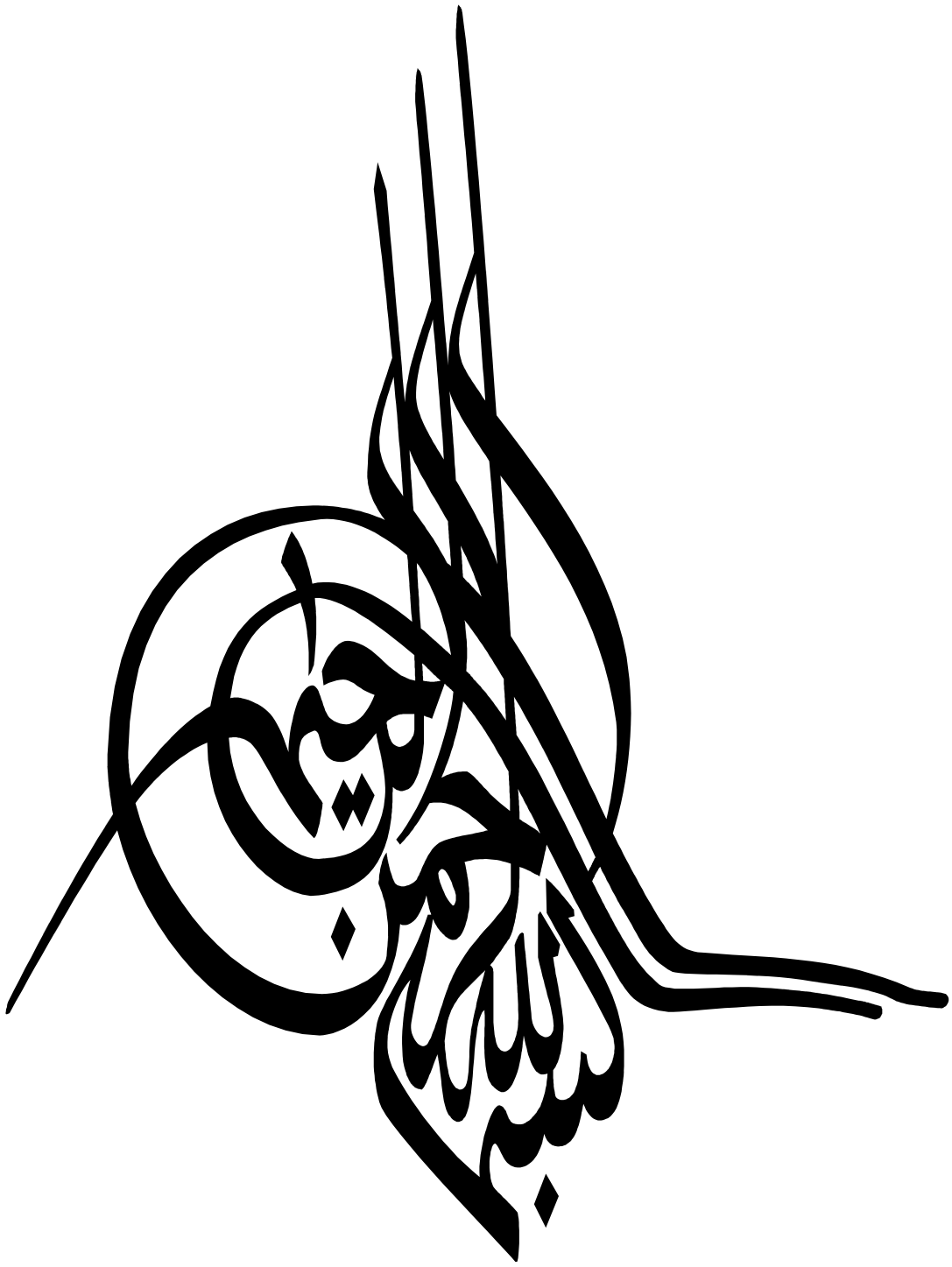
بسم الله الرحمن الرحيم

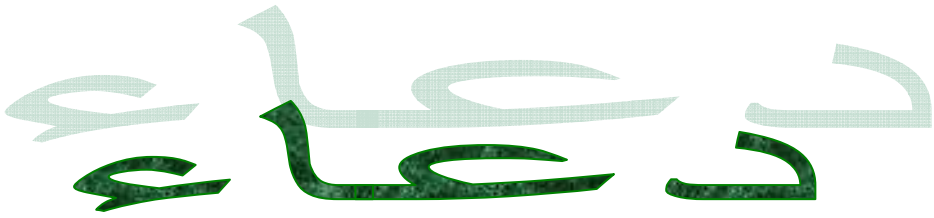

قال الله تعالى :

بسم الله الرحمان الرجيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم(32) "

صدق الله العظيم

قال صلي الله عليه وسلم :

" من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا وان الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم وان طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض حتى الحيتان في الماء وان فضل العالم علي العابد كفضل القمر علي سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثو العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر".

شكر وتقدير

الحمد لله أنار طريقنا بالعلم، وأرشدنا إلي الطريق الخير ووفقنا.

شكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

نتوجه بالشكر الجزيل إلي الأستاذة المشرفة "وردة عرود "

إلى اهتمامها وتوجيهاتها متمنين لها النجاح في مسارها

العملي وإلى كل أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة.

كما نتوجه أيضا بالشكر إلى كل موظفي:

الحظيرة الوطنية لتازة

مديرية السياحة والصناعات التقليدية

مديرية البيئة

محافظة الغابات

الذين ساعدونا كثيرا ولم يبخلوا علينا

بمعلوماتهم ونصائحهم.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا

نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين

المقبلين على التخرّج.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المواقع الأثرية والتاريخية.	62
02	مساهمة البرامج والمخططات المرتبطة بالفاعلين في مجال السياحة البيئية على التنمية المحلية في ولاية جيجل	73
03	استغلال الأرض بالحظيرة الوطنية لتازة	76
04	الأقسام الايكولوجية بالحظيرة الوطنية لتازة	77
05	إيرادات أقسام الحظيرة الوطنية لتازة بين سنة 2014 –2017	88

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكلة البحث	د
02	أنواع الخدمات السياحية	12
03	مفهوم السياحة البيئية	15
04	قواعد السياحة البيئية	18
05	أنواع السياحة البيئية	19
06	ركائز السياحة البيئية	21
07	أنواع المحميات الطبيعية	29
08	التطور التاريخي للتنمية المحلية	36
09	مبادئ التنمية المحلية	43
10	ركائز السياحة البيئية في ولاية جيجل	65
11	الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة.	80
12	برامج ومشاريع السياحة البيئية للحظيرة لتازة	85
13	الخطوات المتبعة للإجابة عن الإشكالية	97

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	رحلات وزيارات المواقع الطبيعية التابعة للحظيرة	105
02	التزويد بالأشجار المثمرة وغير المثمرة	106
03	المشاركة في المعارض الدولية والوطنية	107
04	المشاركة في حملات التنظيف.	108
05	أحسن مصور وصورة فوتوغرافية	109
06	مسابقة أحسن وسط أخضر وأحسن حي	110
07	مشاريع الحظيرة الوطنية لتازة	111

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

دعاء

شكر وتقدير

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المحتويات	الصفحة
مقدمة	ب– ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية	
تمهيد	09
I- مدخل للسياحة البيئية	10
I-1- مفاهيم أساسية حول السياحة البيئية	10
I-2-تعريف السياحة البيئية وتطورها التاريخي	13
I-3-أهمية السياحة البيئية	16
I-4-قواعد السياحة البيئية	18
I-5-أنواع السياحة البيئية	19
II- ركائز السياحة البيئية	21
II-1-الفاعلون في السياحة البيئية	22
II-2- المحميات الطبيعية	25
II-3- تقييم السياحة البيئية	31
خلاصة	33
الفصل الثاني: السياحة البيئية كإحدى الدعامات لتحقيق التنمية المحلية	
تمهيد	35
I- أساسيات حول التنمية المحلية	36
I-1-التطور التاريخي للتنمية المحلية	36
I-2-مفهوم التنمية المحلية	37

I-3- نظريات التنمية المحلية	40
II- قواعد التنمية المحلية	42
II-1-مبادئ وركائز التنمية المحلية	43
II-2-مجالات التنمية المحلية	45
II-3-معوقات التنمية المحلية	46
III- مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية	47
III-1- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية	48
III-2- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية	49
III-3- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية البيئية	51
III-4- دور المحميات الطبيعية في ترقية السياحة البيئية	54
خلاصة	56
الفصل الثالث: واقع دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل	
تمهيد	58
I- دراسة السياحة البيئية بولاية جيجل	59
I-1-التعريف بولاية جيجل ومقوماتها السياحية	59
I-2-ركائز السياحة البيئية في ولاية جيجل	64
I-3-دور البرامج والمخططات المرتبطة بالفاعلين في مجال السياحة البيئية على التنمية المحلية	67
II- إحاطة عامة بالحظيرة الوطنية لتازة	74
II-1- إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة	75
II-2- موقع وتنظيم الحظيرة الوطنية لتازة	75
II-3- المميزات الطبيعية للحظيرة	
II-4- الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة	79
III- عرض وتفسير نتائج المقابلة مع مسؤولي الحظيرة الوطنية	80
III-1- نشاطات السياحة البيئية للحظيرة	80
III-2- برامج ومشاريع السياحة البيئية للحظيرة	83
III-3-استغلال الموارد المالية للحظيرة الوطنية لتازة في التنمية المحلية	87
خلاصة	92

الخاتمة	94- 98
قائمة المراجع	100-104
الملاحق	106-112
الملخص	-

مقـدمــة

تعد السياحة من أهم المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا باعتبارها أصبحت تشكل أحد أهم موارد التنمية المستدامة والمعمول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، وقد حققت السياحة على الصعيد العالمي نموا متسارعا اعتبارا من عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات واستطاعت بعض الدول المتقدمة والنامية أيضا أن تجعل من السياحة مصدرا أساسيا للدخل والنقد الأجنبي، وقد أصبحت صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتسويق والترويج، كتفاعل وتعتمد على قطاعات الاقتصاد الأخرى، مما جعل منها عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية في مجالات مختلفة مع ذلك لا تعتبر السياحة نشاطا قاصرا على البعد الاقتصادي، بل هي عملية ذات أبعاد متعددة ومتشابكة تشمل جوانب من حياة الفرد والمجتمع، ومن أبعادها أيضا نجد البعد البيئي والذي يقوم على أن البيئة تأثر وتتأثر بالسياحة، فالبيئة الجديدة تخدم السياحة والسياحة البيئية تخدم البيئة وبالتالي تخدم المجتمع الذي يتأثر بما حوله، وتعد السياحة البيئية من أهم أنواع السياحة إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

إن السياحة البيئية ضرورة حتمية لمعالجة التلوث البيئي والمحافظة على أحسن الطبيعة، كما أنها تعتبر سياحة الفطرة والعودة إلى الطبيعة والاستمتاع بها، فهي تطبق في المناطق المحمية ذات فائدة في المسائل التعليمية والثقافية، كما تساهم في تحقيق المسؤولية والإدارة للسكان المحليين والاستدامة فيما يتعلق بالموارد، فهي تقوم بحماية المحميات الطبيعية من أي عدوان لها، وحماية مواردها، فمنذ أن تطور الإنسان واكتشف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبها له الله لينتفع بها ويستغلها لإغراضه الشخصية.

تلعب السياحة البيئية دورا هاما في اقتصاديات الدول، وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا تحضى من جانب الحكومات والخبراء، نظرا لعوائدها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية المحلية، وتحسين الهيكل المحلي لمختلف مجالاته، وتحضي السياحة البيئية بتلك المكانة المهمة ضمن قطاع الخدمات في عدد كبير من الدول، لما يمكن أن تساهم به في زيادة العائد للسكان المحليين، الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، وما تدره من عملات أجنبية، وما تولده من فرص عمل، بالإضافة إلى أن تنمية المناطق الريفية وإحداث التوازن بين الأقاليم وبالتالي تحسين المستوى المعيشي، مما يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة بما يحتاجه من سلع وخدمات، فهي كذلك تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد والمعطيات البيئية والثقافية مع المحافظة عليها وصيانتها، ونظرا للتأثيرات السلبية للسياحة خاصة على الجانب البيئي، يجب تبني السياحة البيئية خاصة في المناطق السياحة.

الإشكالية:

بناءا على ما تم ذكره وانطلاقا من أهمية السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية، يتحرر إشكال بحثنا الذي سوف يعالج بالتساؤل الرئيسي التالي.

كيف تساهم برامج السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي لنحاول الإجابة عليه من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية؟
- ما هو دور البرامج السياحة البيئية لمختلف الفاعلين في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل؟
- كيف تساهم برامج ومشاريع السياحة البيئية للحظيرة الوطنية لتازة في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية :

- تساهم السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي.
- لبرامج ومشاريع السياحة البيئية لمختلف الفاعلين بولاية جيجل دور فعّال في تحقيق التنمية المحلية خاصة المتعلقة منها بالحظيرة الوطنية لتازة.

وسوف نحاول هيكلة بحثنا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكلة البحث

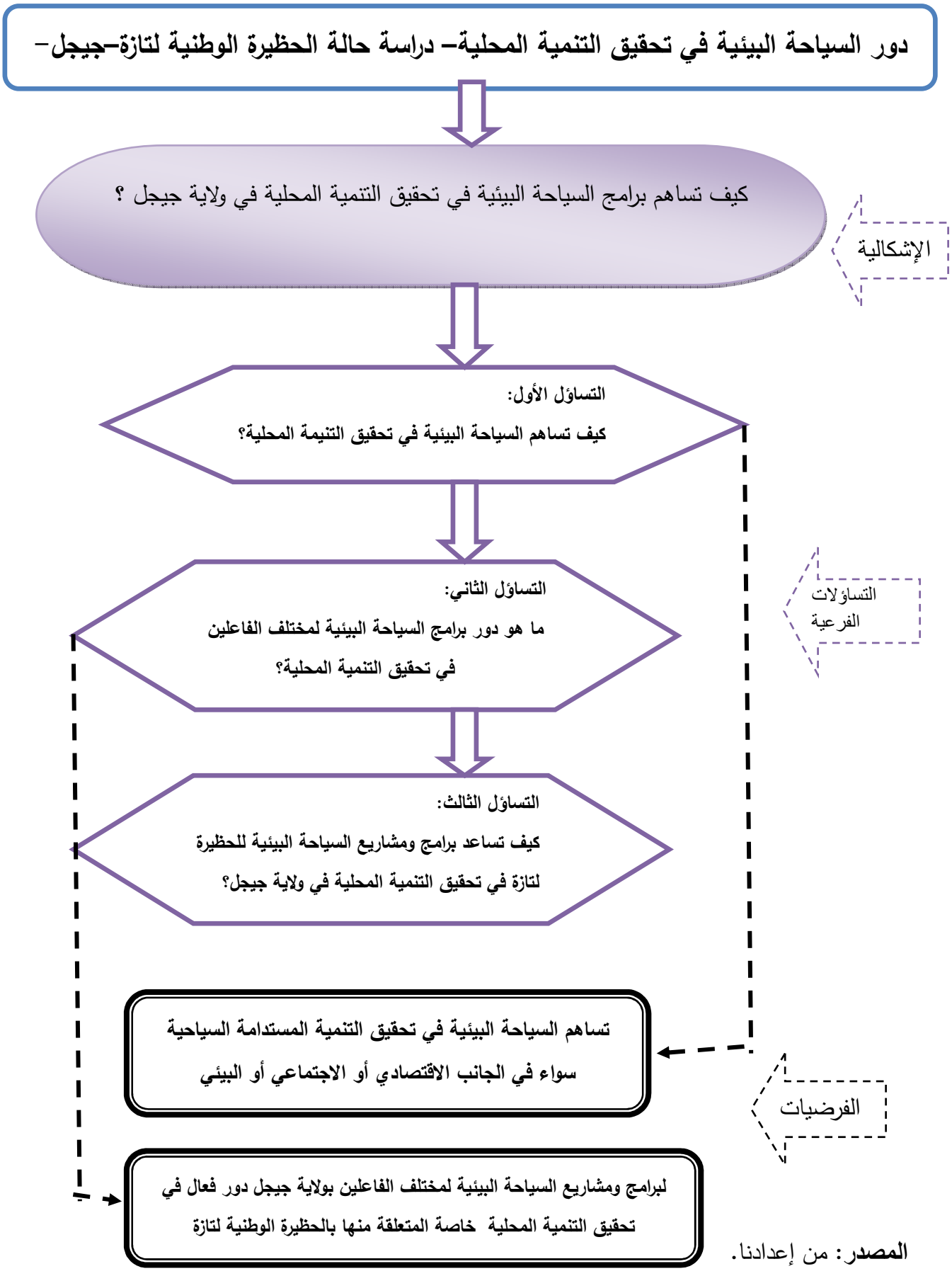

المصدر: من إعدادنا.

من خلال الشكل السابق حاولنا هيكلة بحثنا، وتنظيمه في أسلوب ممنهج، فالسياحة البيئية هي التي توفر للسائح برامج بيئية تحاول من خلالها التقليل من الآثار السلبية للسياحة على البيئة، وانطلاقا من هنا حاولنا دراسة الإشكالية التالية والمتمثلة في كيفية مساهمة برامج السياحة البيئية لأهم الفاعلين في ولاية جيجل والحظيرة الوطنية لتازة في تحقيق التنمية المحلية، وسوف نحاول الاجابة عليها من خلال إثبات الفرضيتين السابقتين الذكر.

أسباب اختيار الموضوع :

- علاقة الموضوع بطبيعة تخصصنا تسويق سياحي وفندقي.
- قلة الدراسات الأكاديمية والبحوث التي تناولت موضوع السياحة البيئية.
- موضوع يتناسب بصورة كبيرة مع المقومات الطبيعية لولاية جيجل.
- التقليل من الآثار السلبية لممارسات السياح من خلال تبني السياحة البيئية.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة أساسا من خلال النتائج التي يرجى تحقيقها في المجالات التالية:

1- **المجال العلمي :**

يعتبر موضوع السياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية المحلية يعرف تهميشا في الجزائر ، بسبب عدم الاهتمام بهذا النوع من السياحة الصديقة للبيئة، إلا في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى حداثة الموضوع بالنسبة للمكتبة العربية، ولذلك سنحاول إبراز المفاهيم الأساسية لمتغيرات الموضوع وكذلك العلاقة بينهما.

2- **المجال الاقتصادي والاجتماعي :**

من خلال إبراز دور السياحة البيئية التي تمتلكها ولاية جيجل وأهميتها، ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولاية جيجل.

أهداف الدراسة :

- إثراء رصيد المكتبة الجامعية وإفادة الطلبة بهذا الموضوع.
- الوقوف على مدي مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية.
- تبين دور الفاعلين في السياحة البيئية ومساهمتهم في تحقيق التنمية المحلية.
- محاولة تحسيس السياح بضرورة المحافظة على المواقع السياحية والاتجاه نحو السياحة الصديقة للبيئة.

حدود البحث: تمثلت حدود بحثنا فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:**

تندرج الدراسة ضمن الدراسة المحلية، أي واقع ولاية جيجل بصفة عامة، والحظيرة الوطنية لتازة خصوصا من حيث إسهام السياحة البيئية في دفع عجلة التنمية المحلية بالولاية.

2- **الحدود الزمنية:**

امتدت فترة الدراسة من 01-03- 2018 إلى 01 – 06- 2018 و يندرج فيها دراسة وتحليل الفترة الزمنية من 2014 إلى2017 مع تبيين أثر البرامج والمخططات المرتبطة بالقطاعات في مجال السياحة البيئية و مشاريع الحظيرة الوطنية لتازة على التنمية المحلية لولاية جيجل.

منهجية الدراسة :

في ضوء الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام:

- المنهج التاريخي: حيث بينا الأصول التاريخية للسياحة البيئية والتنمية المحلية.
- المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على وصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال التعرض لعدة مفاهيم مفسرة لمتغيرات الدراسة، كما نقوم بوصف الظاهرة كميا من خلال توضيح حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.
- المنهج الإحصائي: فلقد تم الاستعانة به في بعض الاحصائيات في الجانب التطبيقي.
- منهج دراسة حالة: حيث تم دراسة حالة ولاية جيجل بشكل عام والحظيرة الوطنية لتازة بشكل خاص.

أدوات الدراسة : تتمثل أدوات الدراسة المستعملة فيما يلي:

- **الجانب النظري:**

اعتمدنا على المراجع المتمثلة في الكتب، المذكرات، الملتقيات، المقالات، المعلومات الالكترونية، القوانين والتشريعات.

- **الجانب التطبيقي :**

اعتمدنا على:

- المقابلة الشخصية: وهي أداة تستخدم في الأبحاث الميدانية لجمع المعلومات والبيانات، وقد تم اللجوء إلى مقابلات مع مختلف الأطراف الفاعلة في السياحة البيئية وذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث
- الوثائق والمطبوعات: وهي مجموعة من الوثائق التي تم الحصول عليها من طرف مختلف المصالح والتي تلخص نشاط وبرامج السياحة البيئية لمختلف الفاعلين خاصة المتعلقة بالحظيرة الوطنية لتازة.

صعوبات الدراسة:

- قصر فترة الدراسة.
- قلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات لولاية جيجل بالإضافة إلى عدم ثقتها وتضاربها في بعض الأحيان.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر المحلية.
- عزوف بعض المسؤولين عن إعطاء المعلومات والإحصائيات المتعلقة منها بالمداخيل الخاصة ببرامج السياحة البيئية.

هيكل البحث:

لتجسيد موضوع البحث فإن الخطة المعتمدة ستعالجه في جزأين.

سنتناول في الجزء الأول الدراسة النظرية للسياحة البيئية والتنمية المحلية، وسيتم تتبع ذلك من خلال فصلين سيتعرض الفصل الأول إلى الإطار ألمفاهيمي السياحة البيئية، والذي يتطرق إلى مدخل للسياحة البيئية من خلال تعريفها وأهميتها، مبادئها وأنواعها والعناصر الفاعلة فيها.

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه التنمية المحلية وعلاقتها بالسياحة البيئية، والذي سنوضح فيه أهم العناصر التي تتضمنها السياحة البيئية، وصولا إلى إبراز علاقتها بالسياحة البيئية.

أما في الجزء الثاني فيمثل الجانب التطبيقي لموضوع البحث في ولاية جيجل، وهو محاولة إسقاط الجانب النظري على هذه الولاية، ولقد تم اختيار الحظيرة الوطنية لتازة كمصدر أساسي للتطبيق، وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول على تقديم ولاية جيجل، والمبحث الثاني على تقديم الحظيرة الوطنية لتازة، ويركز المبحث الثالث على عرض وتحليل نتائج المقابلة مع مسؤولي الحظيرة الوطنية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية

تمهيد

I- مدخل للسياحة البيئية

II- ركائز السياحة البيئية

خلاصة

تمهيد :

تعتبر السياحة البيئية مخزن للموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى أدوات إنتاج وسلع وخدمات، فكلما كانت البيئة نظيفة وسليمة كان تأثيرها ايجابيا ومشجعا ومحفزا للنشاط السياحي، وبالتالي فالسياحة البيئية صديقة للبيئة مقارنة مع غيرها من الأصناف، لذا نجدها حريصة كل الحرص على عدم الإضرار بالمناطق الطبيعية، أو التغيير في مكوناتها وبيئتها الأصلية ومن هنا تداخلت السياحة البيئية مع مفاهيم أخرى ذات مخزن متشابه كالسياحة الخضراء، السياحة الطبيعية، السياحة المستدامة وغيرها من المسميات التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

وسنحاول في هذا فصلنا هذا التطرق للإطار المفاهيمي للسياحة البيئية من خلال المبحث الأول مدخل للسياحة البيئية والذي يتطرق إلي تعريف السياحة البيئية وتطورها التاريخي، قواعدها و أنواعها، أما المبحث الثاني ركائز السياحة البيئية الذي سنتناول فيه الفاعلون في السياحة البيئية، المحميات الطبيعية وتقييم السياحة البيئية.

I- مدخل للسياحة البيئية :

تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية تتميز بديناميكيتها وهذا راجع لأهميتها الكبيرة في المحيط الذي نعيش فيه وفي البيئة المحيطة بنا وبالأخص السياحة البيئية، هذه الأخيرة لا تقل أهمية عن السياحة التي تقوم على قواعد تجعلها تتفرغ وتتشعب في الكثير من القطاعات وتبرز لنا أهميتها في القطاع السياحي.

I-1- مفاهيم أساسية حول السياحة :

سوف نتطرق إلى إعطاء تعريف للسياحة ثم أهميتها وأنواعها.

I-1-1- تعريف السياحة: وردت عدة تعاريف للسياحة سنحاول إعطاء جملة من التعاريف منها ما يلي :

"هي مجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلادهم وإقامتهم فيها لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار".[1]

وحسب تحديد الأمم المتحدة الذي ورد في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر بروما عام 1963 م والذي تبناه الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية" عام 1968 " وتعني حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الغرض من السفر العمل أو الدراسة أو المرور وهذا يتضمن بالضرورة اتفاق مبلغ من المال في مكان آخر غير المكان الذي اكتسب فيه."[2]

وتعرف كذلك بأنها "مجموعة من الظواهر والأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد، والتي لا تكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان".[3]

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف نستنتج أن السياحة هي عملية انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى مكان غير المكان إقامته المحلية في مدة زمنية لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن السنة بشرط أن لا يكون له نية في الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة.

أما السائح فيعرف على انه " هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن 24 ساعة على

---

[1] عصمت عدلي ومنال شوقي عبد المعطي احمد، **مقدمة في الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2011، ص: 9.

[2] عبد القادر إبراهيم حماد وناصر محمود عبد، **مدخل الى جغرافيا السياحة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص: 18.

[3] خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2003، ص: 18.

ألا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة بحيث لا تزيد عن سنة كاملة".[1]

I-1-2- أهمية السياحة: للسياحة أهمية بالغة تجعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات القومية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء وتتمثل أهميتها في: [2]

أ- **الأهمية الاقتصادية:** أصبحت السياحة في كثير من دول العالم تمثل قطاعا اقتصادية يعمل على ضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر.

ب- **الأهمية الحضارية والثقافية:** من خلال انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل السياحة على زيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم البعض، توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.

ج- **الأهمية البيئية والعمرانية:** من خلال استغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تعمل النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة.

I-1-3- أنواع السياحة : تقسم السياحة حسب عدة معايير نوضحها في الشكل التالي :

[1] اكرم عاطف روا شده، **السياحة البيئية (الأسس والتركزات)**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص: 21.

[2] عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 21.

الشكل رقم (02): أنواع الخدمات السياحية

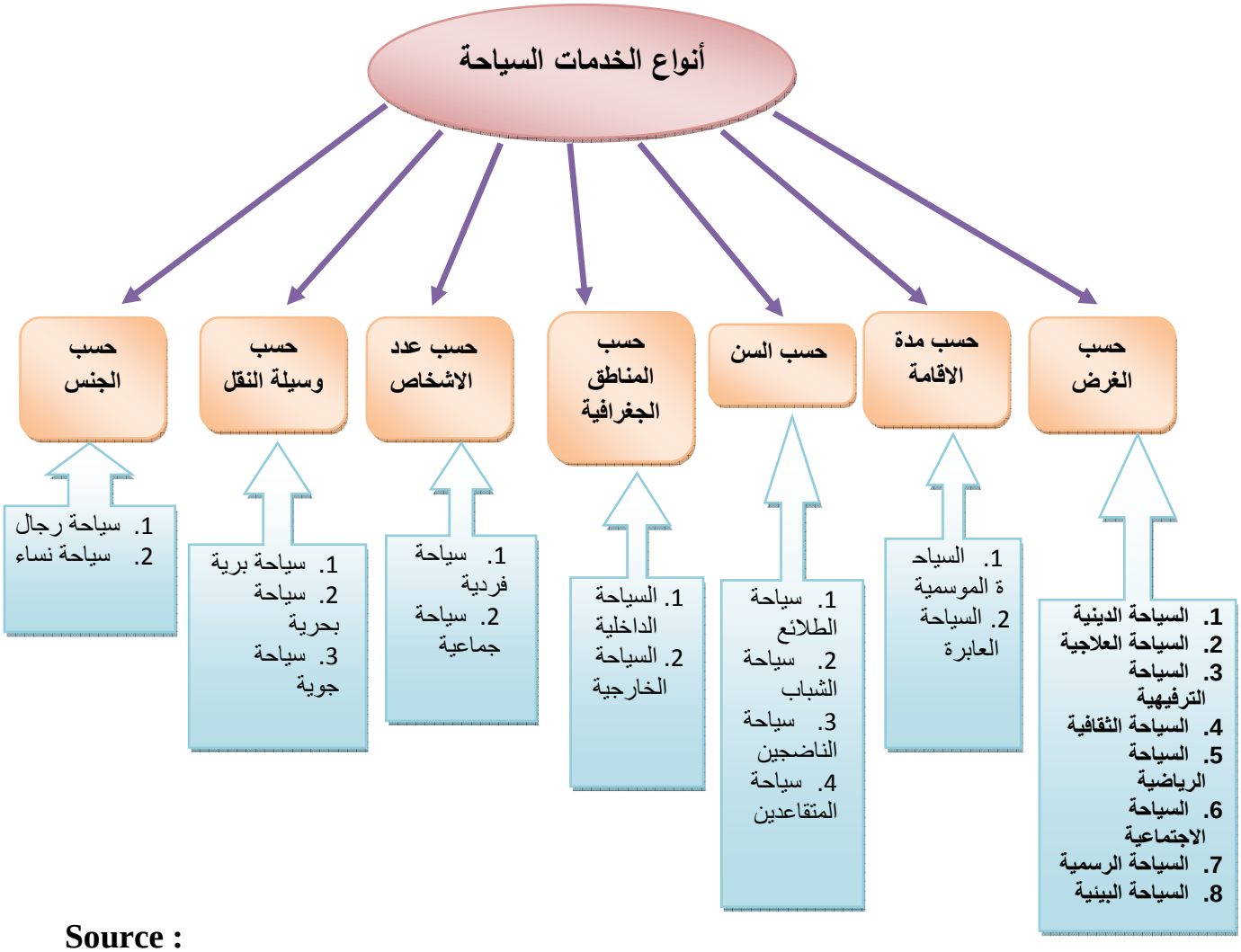

Source :

- **"Introduction : du tourisme au système touristiques Economie du tourisme"**, tour-F-408.
- Observatoire Européen Leader," **Liaison entre actions de développement Rurale, Evaluer le potentiel touristique d'un territoire"**, Espagne, janvier 1996.
- Françoise Potier et Pascal Zegel**," Exclusions et Inégalités d'accès aux loisirs et au tourisme"**, Rapport sur convention PUCA, novembre 2003.

من الشكل يتضح أن السياحة تقسم حسب عدة معايير هي: (حسب الغرض، حسب الإقامة، حسب السن، حسب المناطق الجغرافية، حسب عدد الأشخاص، حسب وسيلة النقل، حسب الجنس) ونحن ركزنا على معيار الغرض لان السياحة البيئية محل الدراسة، و سوف نشرح كل نوع على حدا.[1]

أ- **السياحة الدينية** : هو السفر من دولة لأخرى أو انتقال داخل حدود الدولة أو خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة إذ يسهم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي للإنسان إلا أنها تجمع بين التأمل

[1] أكرم عاطف روا شده، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-28.

الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري مثل سفر المسلمين لأداء فريضة الحج والعمرة إلى الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية، أو السفر المسيحيين إلى الأراضي المقدسة في فلسطين والأردن.

ب- **السياحة العلاجية** : تكون بهدف العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس، وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وموارد بشرية لديها من الكفاءة، كما تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بهدف الاستشفاء من الأمراض الجلدية والروماتيزم.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة توجد أنواع أخرى تتمثل في : [1]

ج- **السياحة العلمية أو السياحة البحثية:** وتكون من أجل البحوث العلمية أو الدراسات مثل دراسات البيئة النباتية والحيوانية، وكذلك دراسة حركية الطيور وهجراتها العالمية مثل على ذلك محافظة الغيوم بمصر حيث تتميز محميات الغيوم الطبيعية في بحيرتي قارون و وادي أثريان بوجود أنواع من الطيور المهاجرة خاصة خلال فصل الشتاء وتتوافر آنذاك سياحة صيد الطيور.

د- **سياحة المغامرات والسفاري:** وتكون بهدف المغامرات مثل الاتجاه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها و البعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، وأخرها تلك التي تكون من اجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها بالصيد.

هـ- **سياحة التجوال:** هي من أنواع السياحة المستحدثة وتتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية وتكون الإقامة في المخيمات، في البر والتعايش مع الطبيعة.

و- **السياحة الرياضية:** وهو السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة.

ز- **السياحة الشاطئية:** تشتهر هذه السياحة في البلدان التي تتوفر بها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه صافية خالية من الصخور، وتوجد في الكثير من بلدان العالم مثل حوض البحر الأبيض المتوسط ودول الكاريبي.

I-2- تعريف السياحة البيئية وتطورها التاريخي :

تعددت التعاريف الخاصة بالسياحة البيئية تبعا لتطورها التاريخي وسوف نتطرق إلى بعضها، مع توضيح

[1] أمينة أبو حجر، **الجغرافية السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 73-76.

أهم مراحل تطورها التاريخي.

I-2-1- تعريف السياحة البيئية: بعدما عرضنا سابقا تعريف السياحة نأتي الآن إلى تعريف البيئة قبل التطرق إلى تعريف السياحة البيئية فلقد عرفت على أنها :

" هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غداء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقته مع أقاربه من بني البشر".[1]

كما تعرف كذلك على أنها " الوسط الذي يشمل مختلف الجوانب التي تحيط بالإنسان مع أحياء وجماد، أي أنها كل ما هو خارج كيان الإنسان بوضعه الفطري والطبيعي السليم فالهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والطعام ما تجود به الأرض له ليأكله، أو ما ينتجه النبات والحيوان من مأكل وملبس ومما ينشا منها هو ممكن ومصنعه وطاقته ".[2]

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف نستنتج أن البيئة هي الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أو مجموعة من البشر والتي يحصل منها على حاجته الفزيولوجية والذاتية ومختلف المعاملات.

وردت عدت تعاريف للسياحة البيئية نذكر أهمها :

" هي سياحة خضراء نظيفة تستند إلى البيئة والطبيعة أساسا، تزيد ما هو جميل وممتع ومفيد في النشاط السياحي ودون أن تكون ضارة أو مخربة أو مفسدة على المستويات الايكولوجية والاجتماعية والثقافية ".[3]

كما تعرف كذلك على أنها " ذلك التنوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي الموقع الأساسي للزائر أو السائح، وذلك بهدف التعرف على ما يحتويه المحيط البيئي ذاك من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية (مادية، حيوانية، نباتية) وثقافية ".[4]

كما تعرف من قبل الصندوق العالمي للبيئة على أنها " السفر إلى مناطق طبيعية لم يخلق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك الاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر".[5]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياحة البيئية أنها ذلك المكان أو المنطقة التي تتميز بالنظافة وتكون خالية من أشكال التلوث يقصدها السائح أو الزائر من أجل التجول والتعرف على المحيط البيئي

---

[1] فتيحة محمد الحسن، **مشكلة البيئة**، الطبعة الأولي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 07.

[2] عماد محمد دياب الحفيظ، **البيئة ، حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 17.

[3] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015،ص: 68.

[4] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الطبعة الأولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 140، 141.

[5] منال شوقي عبد المعطي أحمد، **جغرافية السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص: 82.

والمظاهر الطبيعية والثقافية الموجودة داخل المجتمع والمحافظة عليها وجعلها من التراث وانتقالها عبر الأجيال.

أما السائح البيئي فيعرف على أنه " ذلك الإنسان الذي استطاع أن يكون رأيا ورؤية، وموقفا لقضية التلوث البيئي، وهو رفض لمزيد من التلوث داعيا لصحة وسلامة البيئة واستخدام السياحة وسيلة لعلاجها ، ومن ثم اتخاذ موقف مؤيد لصحة البيئة وسلامتها، وأصبح حريصا على التعاقد مع برامج السياحية البيئية".[1]

ويمكن تلخيص مفهوم السياحة البيئية في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مفهوم السياحة البيئية

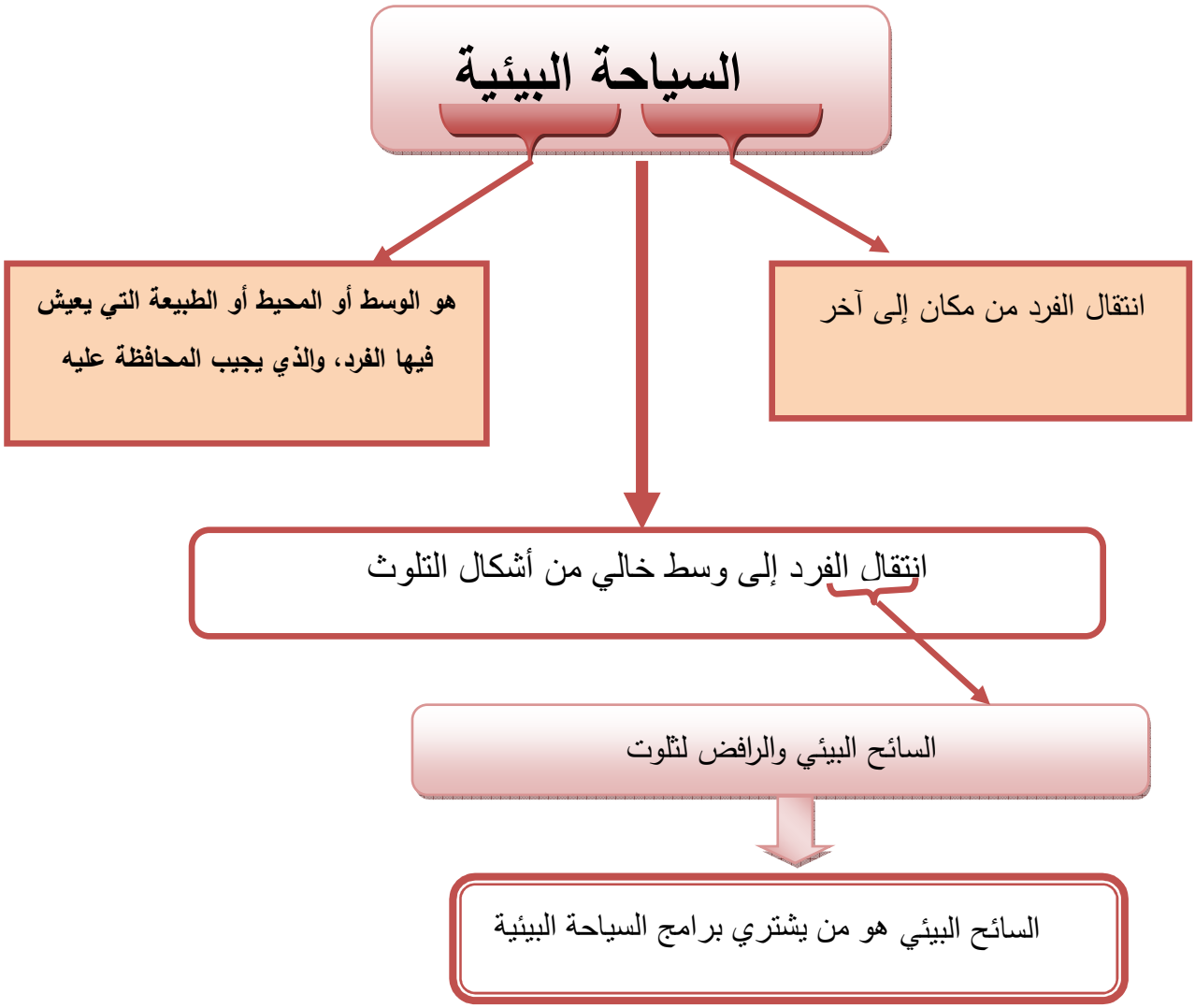

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التعاريف السابقة

من خلال الشكل نستشف أن السياحة البيئية هي انتقال السائح البيئي إلى مكان خالي من التلوث، وهو الذي يقوم بشراء برامج السياحة البيئية. وهذه البرامج الخاصة بالسياحة البيئية هي التي سوف نركز عليها في

[1] محسن احمد الخيضري، **منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحة واعدة وجودة حياة أفضل وبيئة نقية خالية من التلوث**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص: 185.

الجانب التطبيقي.

I-2-2-التطور التاريخي للسياحة البيئية: لقد مرت السياحة البيئية بثلاث مراحل تتمثل في :[1]

أ- المرحلة الأولى : حماية السائح من التلوث

وهذا من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة نفسها، نتيجة لبعض السلبيات التي مارسها السائح والشركات السياحية مما أدي لفقدان المناطق الطبيعية صلاحياتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها.

ب-المرحلة الثانية : مرحلة وقف الهذر البيئي

وهذا من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث، وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي.

ج-المرحلة الثالثة : مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة

وهذا من خلال إصلاح الهذر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح ما سبق أن قام الإنسان بإفسادها وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو معالجة الاختلالات البيئية لتصبح أفضل وأحسن.

I-3- أهمية السياحة البيئية :

إن للسياحة البيئية أهمية خاصة تكمن في كونها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة والمتنوعة وتتمثل أهميتها في :[2]

I-3-1-الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية : وتتمثل هذه الأهمية في :

أ- الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة، بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرباح، وتوفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، وتحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية.

ب- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة.

ج- تنمي السياحة العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمي التجارة والتبادل الثقافي والمعرفي مما يخلق بيئات متقاربة وذات قواسم مشتركة على الإنساني.

---

[1] إبراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149، 150.

[2] فؤاد بن غظبان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 86- 89.

د- تدفع السياحة إلى إقامة البني الأساسية ومنشات سياحية تؤدي إلى إعمار البيئة (فنادق و مطاعم واستراحات ومنتجعات صيفية وشتوية وغيرها).

هـ- الأعداد الكبيرة للسياح تحقق إيرادات هامة تنعكس على السكان المحليين في مجال السياحة البيئية، والتي غالبا ما تكون مناطق هامشية، فتزدهر هذه المناطق وتتقدم.

و- تساعد السياحة البيئية في نمو الصناعات والحرف التقليدية اليدوية والتذكارية المميزة والمهددة بالانقراض من خلال استغلال الموارد الوفيرة والعمالة الماهرة بالتوازن مثل المنتجات الخشبية والجلدية والسجاد والتطريز والأقمشة والأكلات الشعبية، الأمر الذي يسهم في استغلال الموارد الطبيعية للبيئة استغلالا امثل.

I-3-2- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية : وتتمثل فيما يلي :

أ- تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة، كما تعمل على التقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي.

ب- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.

ج- تلاقي الشعوب والحضارات يطور العادات والتقاليد للمناطق الريفية.

I-3-3- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية : وتبرز هذه الأهمية فيما يلي :

أ- تعمل على نشر المعرفة وزيادة تأثيرها على تطوير وتقديم البرامج السياحة البيئية ونشر ثقافة المحافظة على البيئة، والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفولكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.

ب- المحافظة على التوازن البيئي ومن تم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.

ج- تشجيع السياحة قيام الفنون الشعبية الفلكلورية والحفاظ على الملابس والأزياء والعادات والتقاليد والمهرجانات الثقافية والتعرف على أسلوب الحياة لسكان المحلين وهذه من أهم عناصر البيئة السياحية.

I-4- مبادئ السياحة البيئية، مجالاتها و معوقاتها:

بعد توضيح معنى السياحة البيئية نأتي الآن إلى التركيز على أهم القواعد التي تقوم عليها السياحة البيئية وسوف نبينها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): قواعد السياحة البيئية

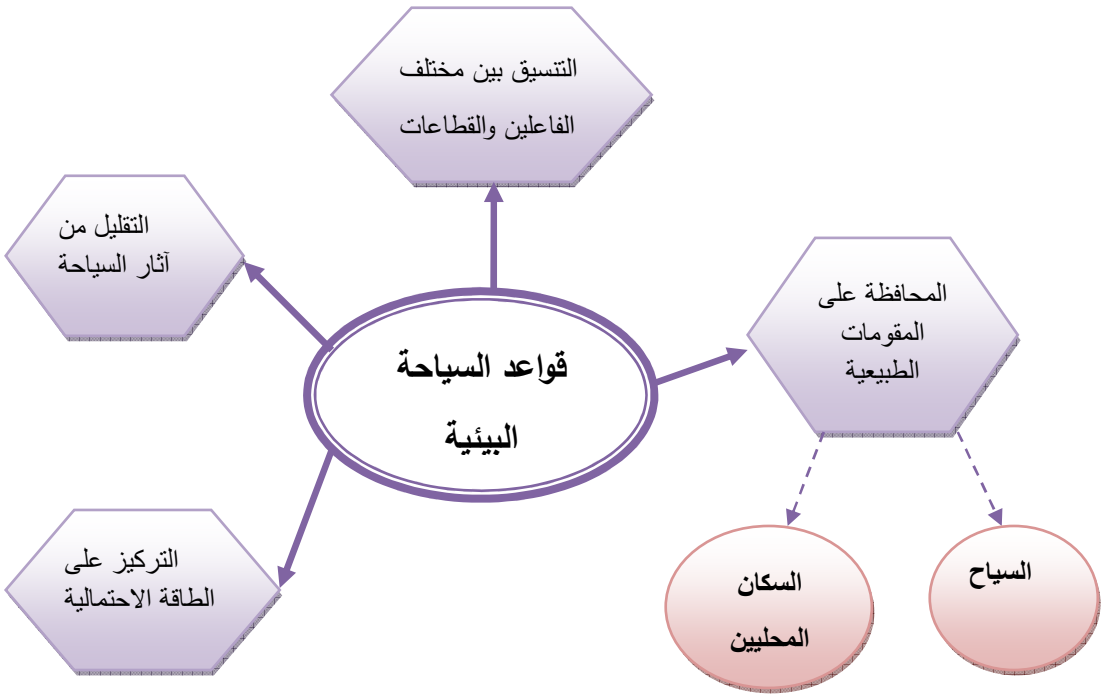

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مرجع إبراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل يتضح أن للسياحة البيئية أربعة قواعد أساسية بالإضافة إلى قواعد أخرى، وسوف نتطرق إلى كليهما كما يلي:[1]

أ- تقليل الآثار السلبية الناجمة عن السياحة على المقومات الطبيعية والحضارية في مواقع السياحة البيئية.

ب- نشر الوعي لدي السياح والمجتمعات المحلية بأهمية المحافظة على المقومات الطبيعية و والحضارية في مواقع السياحة البيئية.

ج- تشجيع نمط الاستثمار الذي يقوم على تحليل وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية في مواقع السياحة البيئية، والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.

د- تشجيع البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والبيئة في مواقع السياحة البيئية بهدف التخلص من أخطار البيئة، والتركيز على الوقاية أكثر من العلاج.

[1] إبراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره ، ص: 154، 155.

هـ- العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية و الإمكانيات البشرية.

و- التركيز على الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية، أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع، وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الحضرية والبيئية والاجتماعية في المـواقع، ولا يـوجد رقم محدد طول العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة.

ز- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتشجيع إقامة مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية، ومرافقة الدواب لنقل السياح، وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

ح- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

I-5- أنواع السياحة البيئية :

تصنف السياحة البيئية إلى عدة أنواع الإحتياجات والدوافع التي يسعى الفرد السائح لإشباعها نمثلها في الشكل التالي :

الشكل رقم (05) : أنواع السياحة البيئية

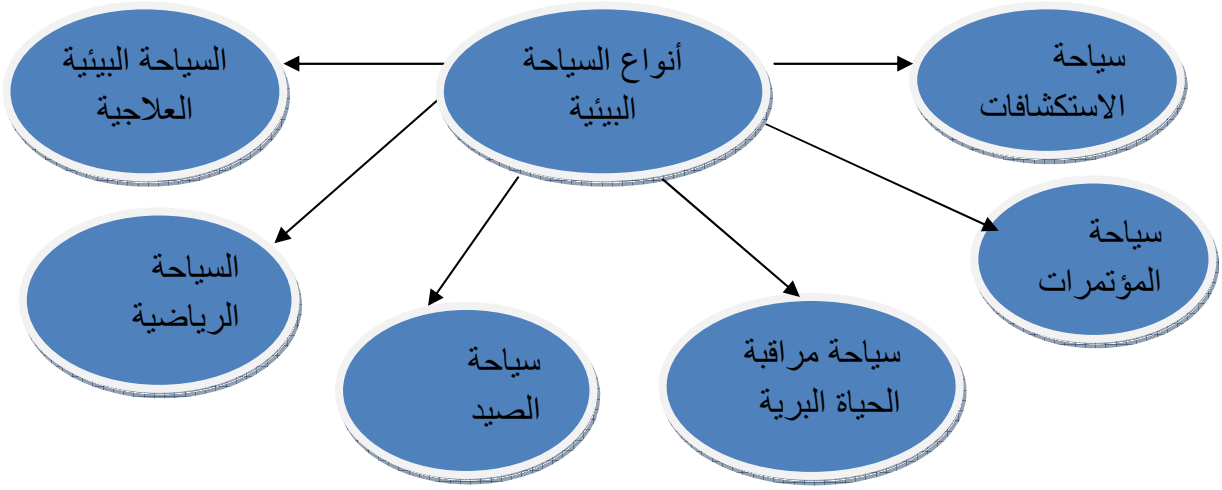

المصدر من إعداد الطالبين، بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

من خلال الشكل السابق نشرح كل نوع على حدا كما يلي: [1]

I-5-1-السياحة البيئية الإستكشافية : تعد سياحة الاستكشافات من أهم أنواع السياحة البيئية، وهي سياحة

[1] طارق كمال، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2009، ص ص: 47، 48.

البحث عن المعرفة، حيث تتميز بزيادة الأماكن غير المعروفة من قبل السائح، أي أنها سياحة البحث عن المجهول، ولان البيئة تقدم للباحثين عناصر خصبة تخضع للدارسة والبحث والمزيد من المعرفة، فإن السياحة البيئية تساعد السياح على استكشاف ذاتهم أولا، ثم تساعدهم على التعرف على قوانين الحياة ثانيا، ثم معرفة نظم القوانين الطبيعية ثالثا، وتصبح بذلك السياحة البيئية أداة تعريف وتعارف وتحقيقا للمعرفة.

I-5-2- السياحة البيئة العلاجية: تعتبر السياحة البيئية العلاجية علاج عصري للإنسان الذي يعاني من ضغوطات الازدحام، الضوضاء، التلوث، ضغوط العمل وهي كلها عوامل تحتاج إلي السياحة البيئية العلاجية التي تقوم على دمج واتحاد الإنسان مع الطبيعة سواء بالاستمتاع أو الانتماء إليها، ومن تم فان استخدام السياحة البيئية كعلاج يشمل سياحة استعادة التوازن النفسي، سياحة النقاهة بعد العمليات الطبية، سياحة استعادة الشباب للحيوية، وتتم مختلف هذه الأنواع بالاعتماد على البيئة وطب الطبيعة التي تقام في الأماكن الطبيعية المتميزة إما بمناخها أو مياهها ، أو نباتاتها... الخ.

I-5-3- سياحة مراقبة الحياة البرية: هي سياحة تنمو بمعدل سريع، وتعد من أهم وأكثر الأنواع اهتماما حيث يقوم السائح بمشاهدة ما يحدث في الحياة البرية، وهي سياحة جديدة لها أهميتها القصوى من حيث أنها الأكثر دخلا، وإقبالا من طرف السياح، كما أنها سياسة قائمة على رصد وتتبع وقياس تحليل ودراسة حياة الطيور والحيوانات والزواحف البرية في بيئتها الطبيعية، ومعرفة حياتها وأسرارها ومحاولة فهم سلوكها وفي الوقت ذاته محاولة التعلم عن قرب كيف تكون الحياة في المحيطات الطبيعية، وكيف تتكيف المخلوقات مع متغيرات الحياة.

I-5-4-السياحة الرياضية: تمثل السياحة أهم مجالات السياحة البيئية، بل إن محبي السياحة البيئية في ازدياد مستمر، وهي تتراوح مابين ممارسة الرياضات الشعبية الواسعة الانتشار مثل قرة القدم ، رياضة الجولف... الخ، والرياضة لا تقف عن ممارسة المحترفين بل تمتد إلى الهواة والمشاهدين فمتعة الممارسة الرياضية لا تقل عنها متعة الاستمتاع بالمشاهدة، فالسياحة البيئية الرياضية تقع ما بين ممارسة وإشباع الهواية من جهة والاحتراف من جهة أخرى، وكلاهما مصدر جيد لجني العائد و المكاسب والمنافع لكافة العاملين المتعاملين في مجال السياحة البيئية.[1]

I-5-5- سياحة الصيد: تعتمد هذه السياحة على الصيد المنتظم بإشراف الجهات المعنية حيث أنها تخضع لقوانين تهدف إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي، من خلال حماية بعض أنواع الحيوانات المهددة

[1] محسن احمد الخيضري، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

بالانقراض ومنع الصيد في بعض المناطق وأيضا في مواسم التكاثر، ومنع استخدام بعض أدوات الصيد الخطيرة.[1]

I-6-5- سياحة الندوات والمؤتمرات البيئية: تتوقف الجهود السياحية على حجم المعلومات التي تنتجها ليس فقط للعاملين فيها، ولكن أيضا للسياح المتعاملين معها، وكلما كانت الجهود المعرفية متكاملة ومتفاعلة كانت مؤثرة وقد امتد هذا التأثير ليشمل التعريف بالنشاط السياحي البيئي، وكل أنواع الأنشطة فيه، ومن تم أصبحت سياسة إقامة الندوات وتنظيم المؤتمرات من أهم أنواع النشاط السياحي البيئي حيث يحتاج هذا النوع إلى تنظيم عالي الكفاءة وقدرة كبيرة وفعالة على الاتصال بالخبراء والمختصين ودعوتهم إليها.

II- ركائز السياحة البيئية :

تبنى السياحة البيئية على جملة من الركائز نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): ركائز السياحة البيئية

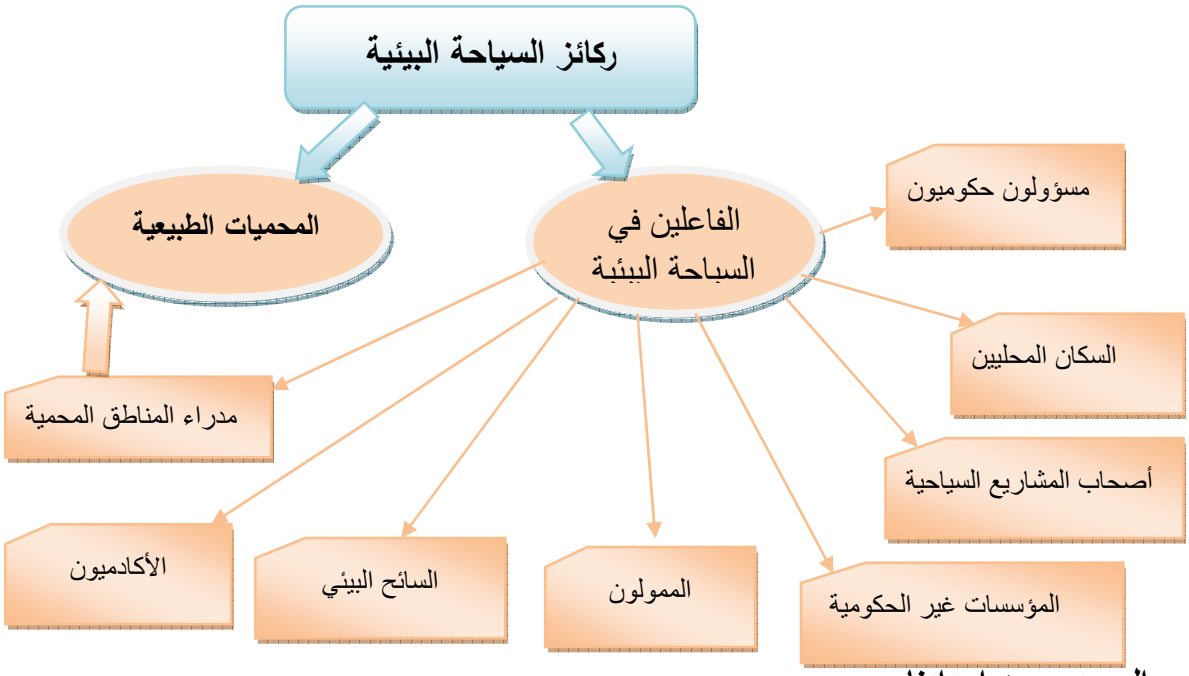

المصدر: من إعدادنا

من خلال الشكل السابق يتضح أن هناك عديد الفاعلين في السياحة البيئية و الذين يتميزون بوجود علاقات تكاملية بينهم، و بتضافر جهودهم عن طريق تطبيق سياسات تسعى من خلالها بالنهوض بهذا القطاع، وتتمثل في:

II-1- الفاعلون في السياحة البيئية :

[1] برقوق عبد الرحمن، **دور السياحة البيئية في المحافظة على ثقافة المجتمع**، ملتقى الاقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييروعلوم تجارية، جامعة بسكرة، 2010، ص: 10.

تضم السياحة البيئية عددا من الفاعلين الذين يتعاونون مع بعضهم البعض سعيا وراء تحقيق تنمية السياحة البيئية وفيما يلي أهم العناصر الفاعلة في السياحة البيئية.[1]

أ- السكان المحليين : وهم الأفراد القاطنون حول المناطق المحمية المختلفون في وجهات نظرهم وخبراتهم ومعرفتهم، ولكن يمكن وضع بعض التخمينات حول السكان المحليين وعلاقتهم بالسياحة البيئية، و بالتالي توعية هؤلاء الأفراد حول أهمية وأثر وفوائد السياحة خاصة، وإن السياحة تمس حياة جميع الأفراد، فهي تشكل مصدر دخل لبعضهم كما أنها تساهم في تنظيم حياتهم، ثقافتهم، تقاليدهم، وعلى العموم فإن السكان المحليين يلعبون دورا هاما في السياحة البيئية لسببين هما :

- ✓ لأن موطن السياحة البيئية هو موطنهم، ومكان عملهم الذين يرتزقون منه وبالتالي فان الأمر يتطلب منهم أن يكونوا نشيطين في اتخاذ القرار، التخطيط والإدارة الخاصة بالسياحة البيئية.
- ✓ السكان المحليين هم النشطاء الرئيسيون في الحفاظ على المصادر الطبيعية، ومنه فان علاقتهم واستعمالهم للمصادر ستحدد مدي نجاح استراتيجيات الحفاظ بالنسبة للمناطق المحمية ومن ثم نجاح السياحة بالإضافة إلى ذلك فان المعرفة المحلية أو التقليدية للسكان المحليين هو عنصر رئيسي في تعليم الزوار.

ب- أصحاب المشاريع السياحية : تعد السياحة بشكل عام نشاط اقتصادي ضخم تشمل عدد كبير من الفاعلين في تنفيذ هذا النشاط مثل منظمي الرحلات السياحية ووكالات السفر، وكذلك موظفي شركات الطيران والرحلات البحرية، وسائقي الحافلات، وموظفي الفنادق الكبيرة، النزل الصغيرة، صناع الحرف التقليدية وأصحاب المطاعم، المرشدين السياحيين، بالإضافة إلى أولئك الذين يعرضوا وسلعهم إلى هذه النشاطات والذين يشكلون الروابط الخلفية لها ومنه فان درجة التعقيد هذه تضع مدراء المناطق المحمية أمام تحديات في كيفية تشكيل شراكة وعلاقات مع هذه الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي .

يمكن أن نستنتج أن أسباب اهتمام جميع هذه الأطراف بالسياحة البيئية يرجع إلى :

- ✓ إدراكهم للاتجاهات السياحية الحديثة ومكانة السياحة البيئية بين هذه الاتجاهات.
- ✓ السياحة البيئية قد تعزز السلوك الجيد للسائح و بالتالي تقليل الآثار السلبية في المناطق المحمية.
- ✓ دور صناعة السياحة في تشجيع السياحة البيئية وإبقاء مثل هذا النوع من السياحة على دراية واطلاع في كيفية الوصول إلى السائح، سواء كان ذلك من خلال المنشورات والانترنت أو غيرها من وسائل الإعلام، ومثل هذه الوسائل تساهم في الربط بين مقاصد السياحة البيئية والسياح.

[1] أكرم عاطف روا شدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110- 118.

ج- **المسؤولون الحكوميون :** يساهم المسؤولون الحكوميون في مختلف الدوائر والقطاعات في عملية التخطيط، التطوير، إرادة السياحة البيئية، والتي تتمثل في غالبية الأحيان بوزارة السياحة، ومؤسسات المصادر الطبيعية والمناطق المحمية، مؤسسات الحياة البرية، ووزارة المالية، النقل وغيرها. سواء كان المسؤولون الحكوميون في المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية. هذا وقد حددت مسؤولية المؤسسات الحكومية في السياحة البيئية بما يلي :

- ✓ تزويد المناطق المحمية بالقيادات والإدارات، على أن يكونوا من أبناء المجتمع المحلي.
- ✓ المساهمة في وضع أهداف وطنية للسياحة البيئية وكذلك خلق استراتيجيات خاصة بها.
- ✓ وضع الأسس والسياسات العامة للمناطق المحمية مثل أجور دخول الزوار إلى هذه المحميات وكذلك أنظمة توزيع العائدات الذاتية من السياحة البيئية على المجتمع المحلي.
- ✓ تحديد دور القطاع الخاص في السياحة البيئية في المناطق المحمية.
- ✓ توفير البنية التحتية خارج المنطقة المحمية، والتي تتراوح من توفير المطارات بالمدن الكبرى إلى توفير الشوارع الفرعية في المناطق النائية والبعيدة، إضافة إلى توفير خدمات أخرى هامة مثل العيادات الصحية في المناطق الريفية.
- ✓ السعي إلى تشجيع السياحة البيئية من خلال حملات الوطنية والإعلانات عن مناطق محمية جديدة ثم تطويرها وبالتالي مشاركة المؤسسات الحكومية في السياحة البيئية تعطيها أهمية كبيرة وقبول عند غالبية المجتمع المحلي.

د- **المؤسسات غير الحكومية :** تلعب المؤسسات غير الحكومية دور ثمين وحساس في السياحة البيئية لأنها تعمل كحلقة وصل بين عدد كبير من الأطراف المهتمة في مثل هذا النوع من السياحة ويمكن تشبيهها بالقوة التي تجر العربة التي تحتوي بدورها على جميع عناصر وإطراف السياحة البيئية معا، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تلعب ادوار متعددة في توظيف وتطبيق السياحة البيئية، وتتمثل هذه الأدوار في :

- ✓ **دور مباشر :** بحيث يكون أفراد المؤسسات غير الحكومية إما مدراء برامج سياحية أو مدراء المناطق المحمية.
- ✓ **دور غير مباشر :** بحيث يعمل هؤلاء كمديرين أو مستشارين، أو العمل كشركاء مع الشركات السياحية الخاصة أو المجتمعات المحلية.

وهناك عدة أنواع من المنظمات السياحية غير الحكومية العاملة في مجال السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص منها :

- ✓ **جمعيات سياحية تسعي إلى الربح:** وتشمل على سبيل المثال منظمي الرحلات السياحية، وجمعيات الفنادق، وشركات الطيران، ومنظمات تجارية تهتم بأمور السفر.
- ✓ **منظمات غير حكومية لا تسعى إلى الربح:** تركز جهودها بشكل أساسي على عملية التطوير والتخطيط لمشاريع السياحة البيئية، وقد تكون هذه المنظمات دولية مثل منظمة المجتمع الدولي للسياحة البيئية، و منظمة السياحة العالمية، كما قد تكون منظمات إقليمية مثل منظمة السياحة العربية.

هـ- الممولون: هناك عدد من المؤسسات الدولية أو إقليمية أوالمحلية يمكن أن تلعب دور في تطوير السياحة البيئية من خلال القروض أو المنح ومن الأمثلة على هذه المؤسسات البنك الدولي أو المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو المؤسسات غير الحكومية أو البنوك المحلية الخاصة وتعد مثل هذه الاستثمارات مهمة للمناطق المحمية التي تستقبل السياحة البيئية، ومثل هذا التحويل يكون في إحدى المجالات التالية :

- ✓القيام بالدراسات السياحية البيئية الاستثمارية منها أو التطويرية أو الترويجية أو تسويقية .
- ✓توفير التسهيلات السياحية المختلفة في الموقع السياحي مثل الفنادق و المطاعم و مكاتب السياحة والسفر.
- ✓ توفير البنية التحتية في الموقع السياحي من طرق وإشارات إرشادية أو شبكات المياه والصرف الصحي و الكهرباء وغيرها.
- ✓تدريب المجتمع المحلي سواء في فنون الإرشاد السياحي أو إنتاج الأغذية والمشروبات أو طرق التعامل مع السياح من ناحية وطرق الحفاظ علة البيئة من ناحية أخرى.

وبالتالي فان المؤسسات التمويلية يكمن دورها في تقديم النصح و المساعدة الإدارية و التمويلية بناء على معطيات مقامة على أرض الواقع أو دراسات قابلة للتطبيق.

و- الأكاديميون: يعد الأكاديميون والباحثون طرفا هاما في عملية التخطيط وتحديد أولويات و أسس السياحة البيئية لمالهم من دور كبير في تقديم الدراسات والأبحاث للمستثمرين وتشجيعهم على رؤية الصورة في جميع أطرافها ومن خلال التعاون بين كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية و حتى المجتمعات المحلية فان الأكاديميون يعملون على :

- ✓تنفيذ استطلاعات الزوار وتفضيلاتهم وتطلعاتهم.
- ✓توفير بيانات حول اتجاهات وأنماط السياحة.
- ✓توثيق ورصد آثار السياحة على المنطقة المحمية، ومن ثم المساهمة في تطوير قاعدة جيدة من المعلومات.

✓عرض هذه البيانات والمعلومات في المؤتمرات والمنشورات المختلفة.

ز- **السياح البيئيون:** يمتلك السياح البيئيون مكانا فريدا في السياحة البيئية فهم المشاركون الأكثر حيوية في صناعة السياحة، وهو الحافز الأساسي لكل النشاطات من وكالات سياحية ومنظمي الرحلات وأصحاب الفنادق وغيرهم من الفاعلين في النشاط السياحي، وهم الذين يقومون بشراء برامج السياحة البيئية المقدمة.

ح- **مدراء المحميات:** غالبا ما يكون مدراء المناطق المحمية من المختصين في علوم الأحياء، أو في الزراعة أو علماء النبات الذين يكون لديهم دراية بطرق حماية الحياة البرية، الفطرية والمناطق المهددة بيئيا، إذ تتضمن واجباتهم الرئيسية ترتيب الإجراءات المتعلقة بحماية النباتات والحيوانات المتوفرة في المنطقة، وفتحها أمام الحركة السياحية والزوار ولكن ضمن أسس بيئية علمية والسعي إلى إدارة مكونات الحيات البرية في المحمية وتوفير تسهيلات التي يحتاجها الزوار بالتعاون مع أصحاب المنشات السياحية . كما أن مدراء المناطق المحمية يعملون على تسوية النزاعات والمصالح المتضاربة بين مختلف الفاعلين في النشاط السياحي لمصلحة المنطقة المحمية إلا أن هذا الأمر يتطلب تعاون بين مدراء المنطقة المحمية فيما يلي :

✓التعاون مع السلطات المحلية للحفاظ على النباتات والحيوانات في المنطقة.

✓توفير فرع التعلم البيئي للسكان المحليين والزوار.

✓توفير أنظمة رقابة وعقوبات فعالة بالتعاون مع السلطات المحلية بحق فينتهك حرمة المنطقة المحمية.

✓تقدير مدى حساسية منطقة بيئيا، وبالتالي السعي إلى فتحها أمام الحركة السياحية تبعا لمستوى حساسية هذه المنطقة ومن ثم وضع الضوابط أمام ذلك، ونظرا للدور التي تلعبه المناطق المحمية وخاصة الطبيعية في تنمية السياحة البيئية عن طريق برامجها سوف نتطرق إليها بالتفصيل في العنصر الموالي.

II-2- المحميات الطبيعية:

أعطت المحمية اهتماما كبيرا لموضوع السياحة البيئية ضمن نشاطاتها وخططها المستقبلية، لما له من أهمية كبيرة في مجال رفع المستوى الاقتصادي للسكان المحليين، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها حيث شهدت السنوات الأخيرة نوعية جديدة من السياحة تعتمد على الطبيعة، وقد تطورت تطورا سريعا، فبالإضافة للسائحين الذين يقضون عطلاتهم بشكل تقليدي ظهر قطاع أخر منهم يفضل قضاء عطلاته بشكل جديد يحقق لهم فرصة الهروب من زحام وضوضاء الحياة الحديثة والتمتع بجمال ونقاء الطبيعة ، وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية القديم منها والمعاصر، وهذا ما دفع العديد من مراكز

البحوث السياحية إلى تأسيس محميات طبيعية ووضع قوانين للمحافظة عليها، وتمتد هذه المحافظة على صحة وسلامة التوازن الحركي والتنوع الحيوي فيها.

II-2-1- تعريف المحمية الطبيعية: يعتبر مصطلح المحمية الطبيعية مصطلح قديم وقد أعطيت له عدة تعاريف تتباين في معانيها ومحتوياتها وهذا باختلاف الجهة المعرفة لها، ونوعية المحمية الطبيعية في حد ذاتها. وفيما يلي بعض التعاريف التي قدمت للمحميات الطبيعية.

يعرف الكاتب خالد مصطفي قاسم المحمية الطبيعية " بوحدة بيئية محمية تعمل على صيانة الأحياء الفطرية نباتية وحيوانية وفق إطار متناسق من خلال إجراء الدراسات والبحوث الميدانية والتعليم والتدريب للمسئولين والسكان المحليين ليتحملوا المسؤولية تجاه بيئتهم الحية ".[1]

وتعرف المحمية الطبيعية على " أنها منطقة جغرافية محددة المساحة تكون تحت إشراف هيئة معينة عادة وتتميز هذه المناطق بأنها قد تحتوي على نباتات أو حيوانات مهددة بالانقراض مما يستلزم حمايتها من التعديات الإنسانية والتلوث بشتى الصور، وقد تحتوي تلك المنطقة على حفريات من العصور سابقة ". [2]

ووفقا لتعريف الأمم المتحدة للبيئة البشرية المؤتمر الذي عقد في ستوكهولم عام (1992 م) عرف المحمية الطبيعية " بأنها وحدة ايكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية، تتصف بمجموعة من الخصائص، مثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، فهي وحدة ايكولوجية منتخبة Représentative « Unit Ecological » ويعتبر الاسم الرسمي للمحمية مند ذلك العام، هذه الوحدة الايكولوجية المنتخبة تميز المحمية عما كان شائعا من قبل عند اختيار المحميات مثل الغابات المحجوزة أو الحدائق التي كانت تختار بسبب موقعها

المتميز أو قيمتها الجمالية، دون مراعاة للمواقع المنتخبة للأقاليم الجغرافية الحيوية ".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص إن المحميات الطبيعية هي مناطق محددة الأبعاد الجغرافية تفرض عليها حماية بموجب قوانين خاصة بهدف حماية محتواها من حيوانات وطيور ونباتات وكافة أشكال الحياة فيها، وذلك من تعديات الإنسان أو التغيرات البيئية الضارة، كما يمكن اعتبارها مساحة

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007، ص: 23.

[2] المحمية الطبيعية،
http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%A9%_%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%&action=edit
(يوم 05 فيفري 2018، على الساعة 16 :16)

[3] إبراهيم خليل بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

من الأرض أو البحر أو كليهما يتم حجزها لأغراض حماية التنوع البيئي الطبيعي، وتدار بموجب أنظمة وتعليمات ووسائل تراعي نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية.

إن حماية الطبيعة ومكوناتها الحيوية بما تشمل من كافة الكائنات الحية تعتبر من أهم الواجبات التي على الإنسان إن يحترمها ويحققها، فهي من الضروريات الحتمية لاستمرارية وتطور حياته وحياة كافة أنواع وأشكال الحياة على سطح الأرض.

ويمكن إيجاز أهمية إقامة المحمية الطبيعية في النقاط التالية : [1]

أ- تساهم المحميات في المحافظة على التنوع الإحيائي بشقيه النباتي والحيواني وهي أهم أنواع السياحة البيئية وحالها حال غيرها من مجالات السياحة الأخرى.

ب- تعتبر المحميات الطبيعية مصدر جذب سياحي مثالي.

ج- تعد من الأنشطة الاقتصادية المهمة في الدول المتقدمة الأوروبية والأمريكية بما توفره من عائدات مالية أكثر مما تولده صادراتها الصناعية والمنتجات الزراعية أو الكيماوية، وهذا ما قد يحفز الدول التي هي في طريق النمو لاستغلال مقوماتها الطبيعية، ومن بينها المحميات الطبيعية الموجودة بها أحسن استغلال من اجل تطوير السياحة بها.

د- المحافظة على الأنواع النباتية والحيوانية من الانقراض والحد من تناقص أعدادها عام بعد عام وإمكانية تربية الحيوانات والطيور والبرمائيات و الأسماك، ومنع يد الإنسان من اقتناصها عبثا وتسلية وكذلك الحالة بالنسبة إلى الثروة النباتية الطبيعية في البلدان الموجودة بها.

هـ- بقاء الكائنات المحمية كنماذج حية مماثلة لأنواع الكائنات الحية الموجودة بشكل بري في الطبيعة الأم أجياله المتعاقبة.

و- المحافظة على التنوع الحيوي والوراثي (الجيني)، وذلك نظرا لأهمية فيما يتعلق بالتكاثر البشري والحيواني وحتى النباتي، كما تساعد على البحث العلمي في مجال الإحياء والنظم البيئية.

ز- توفير الحماية للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع الحفاظ على الاتزان البيئي وبالتالي التربية وزيادة الوعي الجماهيري بأهمية هذه الإحياء.

[1] الطيب داودي ، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09- 10 مارس2010، ص:14.

II-2-2- أقسام المحميات الطبيعية : تتكون أية محمية طبيعية من ثلاث مناطق رئيسية تتمثل في :[1]

أ-منطقة القلب أو النواة : تمثل البقية الباقية من النظام الحيوي، وتسمى المنطقة البكر التي لم تتأثر بعد بالتدخل البشري، هذه المنطقة يجب أن تكون محمية حماية صارمة، ولا يسمح فيها بأي تطور وإنما كمنطقة المراقبة للتغيرات التي تحدث في مكونات المحيط الحيوي، وقد تتضمن المحمية أكثر من قلب أو نواة واحدة، وتهدف إلى توفير حماية طويلة الأمد لما تمتلكه من نظم بيئية طبيعية، وما تحتويه من أنواع حية نباتية وحيوانية، هذا النطاق قابل للاتساع بحيث يجب إن يحقق أهداف الحماية والصون، وتكون المنطقة المركزية محمية تماما من كافة النشاطات البشرية عدا أنشطة الأبحاث العلمية والرصد والمراقبة.

ب-النطاق أو النطاقات العازلة : تمثل المناطق التي تدهور فيها النظام الحيوي جزئيا حيث يمكن إحياءها واستعادتها إلى حالتها الطبيعية، وهي المنطقة التي تمارس فيها الأنشطة والوظائف المختلفة للمحمية من أبحاث وتجارب وتدريب وتعليم وغيرها، تحيط هذه المنطقة عادة بالمنطقة المركزية وتلاصقها ويتم فيها تنظيم الأنشطة بحيث لا تعوق هذه الأنشطة أهداف الصون والحماية في المنطقة المركزية بل تساعد على حمايتها.

ج- المنطقة الانتقالية: هي المنطقة الخارجية التي يمكن أن تحيط بالمنطقة العازلة، ويمكن في هذه المنطقة تنفيذ مختلف الأنشطة الزراعية المنظمة وغيرها من النشاطات دون تعريض الموارد الطبيعية في هذه المنطقة إلى خطر التدهور والانقراض.

II-2-3- أنواع المحميات الطبيعية :

تقسم المحميات الطبيعية إلى عدة أنواع كما يوضحه الشكل التالي:

[1] نبيل زعل الحوامدة، موفق عدنان الحميري، **الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين**، دار الحامد، عمان، 2006 ، ص: 167.

الشكل رقم (07): أنواع المحميات الطبيعية

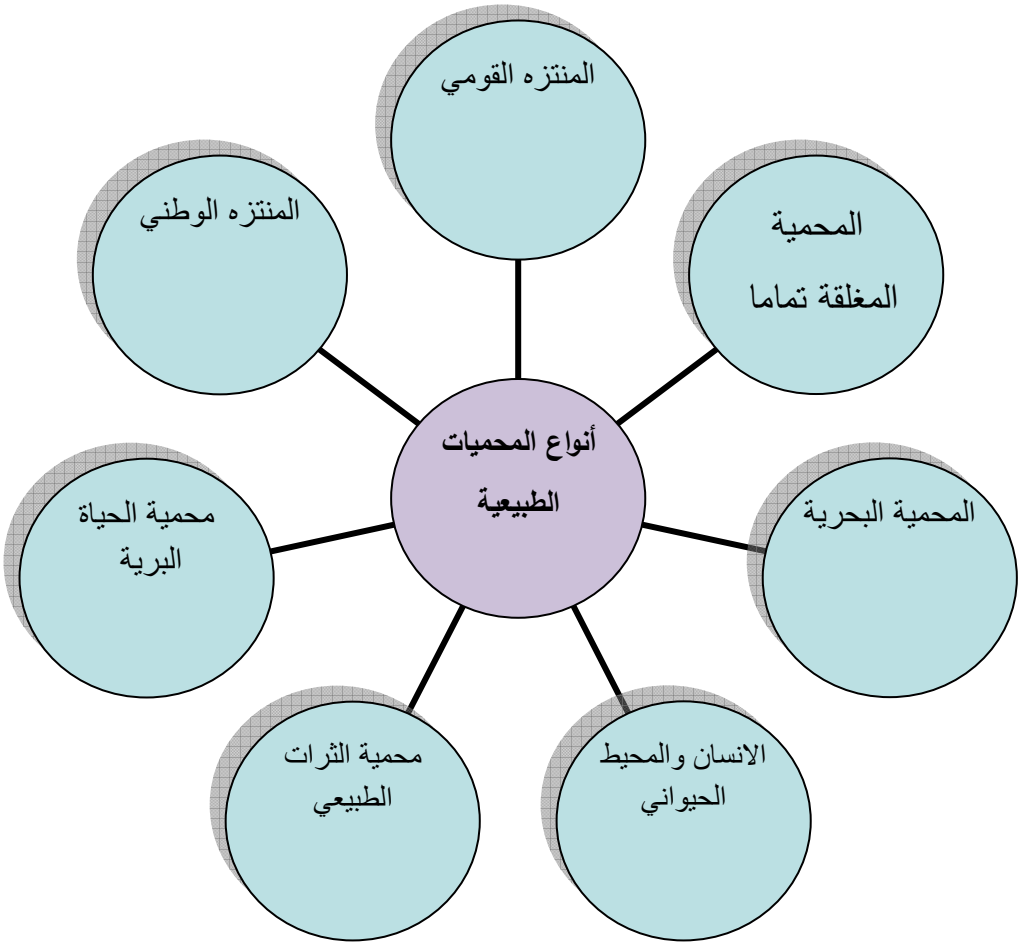

المصدر: من اعددنا

من خلال الشكل يتضح لنا أن هناك العديد من أنواع المحميات الطبيعية، وهذا حسب ما يقسمه الاتحاد الدولي لصون الطبيعة المحميات إلى الأنواع التالية:

أ- **محمية طبيعية مغلقة تماما :** عادة ما تسمى بالمحمية الطبيعية العلمية (أبحاث علمية) هي منطقة براري بالمعنى المطلق ويتم إدارتها لأغراض علمية أو للرصد البيئي فقط لاستمرارية التوازن الطبيعي دون تعريض المنطقة لأي تدخل، وهي مساحات أرضية ومائية أو كليهما تتميز بنظم بيئية أو ملامح شكلية أو تضم إحياء متميزة أو متوطنة وتشكيلات جيولوجية، تخصص هذه المساحة للحفاظ على هذه المزايا أو إحداها بعيدا عن كل النشاطات والمؤثرات الإنسانية.[1]

ب- **محمية المنتزه القومي:** المنتزه القومي عبارة عن نطاق متسع من الأرض يتصف بجمال ملامحه

[1] الجمهورية العربية السورية، **وزارة الدولة للشؤون البيئة، المحميات الطبيعية- أنواعها- أهدافها- اشتراطاتها**، تقرير خاص يشرح المحميات الطبيعية، دمشق، جويلية 2003، ص: 18.

الطبيعية أو بثراء الحياة الفطرية في نطاقه مما يعني عدم تأثره بأي مظهر بشري إلا في حدود ضيقة للغاية كما يراعي في اختيار مواقع المنتزهات القومية بالإضافة إلى خصائصها الطبيعية إن تكون قريبة قدر الإمكان من المحلات العمرانية الرئيسية حتى يستمتع اكبر قدر من البشر بهذه النطاقات الجميلة.[1]

ج- **المنتزه الوطني :** هو عبارة عن مساحة من الأرض أو الماء أو كليهما، تتميز بخصائص بيئية، جيولوجية، جمالية أو بغطائها النباتي، وقد تكون على شكل أراضي رطبة أو مائية (بحيرات، انهار) يتم إنشاء هذا المنتزه لضمان تكامل وسلامة عناصر النظم البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، السائح في هذا المنتزه يتمتع بالنواحي الجمالية الطبيعية، العلمية، الثقافية والإبداعية كجزء من التناغم البيئي الاجتماعي.

د- **محمية الحياة البرية :** من بين العوامل الموقرة في العملية السياحية الحيوانات والطيور البرية على السواء وهي كالنباتات الطبيعية تتلاءم مع ظروف البيئة الطبيعية التي تعيش فيها وان كانت تختلف في قدرتها على الحركة لذا فهي اقل ارتباطا بالبيئة الطبيعية، والحيوانات البرية كالنباتات الطبيعية تلجا إلي التلاؤم مع عناصر البيئية الطبيعية وخاصة مع العناصر المناخية، ويتمثل ذلك في اختلاف سمك جلود وفراء بعض الحيوانات وتباين ألوانها بما يتفق بظروف البيئة التي تعيش فيها بحيث تصبح بيئات مثالية لها فإنها تلجا أحيانا إلى إتباع أساليب مختلفة من اجل استمرار الحياة، ويعتبر قنص الحيوانات البرية والطيور من الأنشطة السياحية التقليدية التي تمارس في كثير من الأقاليم التي تتوافر فيها فصائل الحيوانات البرية بأشكالها المختلفة.[2]

هـ- **محمية التراث الطبيعي:** وهي محمية تحتوي على الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية أصلية، تشمل الآثار الطبيعية والتاريخية، الغرض من إنشاء هذه المحمية هو حماية النظم البيئية ومكوناتها والتشكيلات الطبيعية.

و- **محمية الإنسان والمحيط الحيوي:** تعني بالسماح لطرق الحياة التقليدية بالاستمرار، مثل الطوارق في الجزائر، الغجر في اسبانيا، تكون في شكل مساحات كبيرة من النظم البيئية الطبيعية تحمي من أجل الارتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة، ولا يسمح التدخل في محاولة لتغيير ثقافتهم وطرق عيشهم.

ز- **المحمية البحرية أو الشاطئية :** وهي جزء من البيئة الشاطئية أو البحرية الوطنية أو كليهما معا تخضع لقوانين وأنظمة وطنية تؤمن حماية النظم البيئية البحرية والشاطئية ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية، تنشا هذه المحميات من أجل حماية الموارد الحيوانية البحرية من الأخطار التي

---

[1] محمد خميس الزوقة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995، ص: 54.

[2] المرجع السابق، ص: 65.

تحدثها النشاطات البشرية على البيئة البحرية كتدمير الشعاب المرجانية أو الموائل البحرية، بالإضافة إلى حماية الموارد التراثية و التاريخية.[1]

II-3- تقييم السياحة البيئية : سوف نتناول في هذا المطلب سلبيات وايجابيات السياحة البيئية.

II-3-1- إيجابيات السياحة البيئية : وتتمثل إيجابيات السياحة البيئية في ما يلي : [2]

أ- خلق فرص العمل من إنشاء للمرافق السياحية وإعداد مرشدين سياحية وتنوع الاقتصاد المحلي.

ب- إعطاء فرصة لتوظيف وتثبت استدامة العمليات البيئية الطبيعية أو عمليات النظام البيئي الطبيعي عن طريق حماية الموارد البيئية من خلال حفظ الاستقرار والتوازن البيئي ووقايتها من الانقراض.

ج- إيجاد المرافق الترفيهية بالمنطقة كالسنيما والمسرح ويمكن استخدامها وإدارتها بواسطة السكان المحليين.

د- تطوير الفنادق والمطاعم والخدمات والنقل والمواصلات والاتصالات والإرسال التلفزيوني.

هـ- العمل على رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين.

و- صيانة الطبيعة والتراث الحضاري في المتنزهات الدولية والمحميات الطبيعية.

بالإضافة إلى وجود فوائد اقتصادية وتنموية تتمثل في : [3]

- ✓دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية عن طريق إبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي.
- ✓تساعد السياحة البيئية على التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدرا للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي.
- ✓التسويق حيث أصبحت البيئة تمثل عنصرا جيدا بالنسبة للأسواق السياحية عموما.

II-3-2- سلبيات السياحة البيئية: للسياحة البيئية جوانب سلبية منها : [4]

أ- الزيادة المقررة في أعداد السياح والتي تمثل عبء على مرافق الدولة من وسائل نقل، فنادق، وخدمات.

ب- إحداث تلفا لبعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.

---

[1] الجمهورية العربية السورية، **وزارة الدولة للشؤون البيئة**، مرجع سبق ذكره ص: 09.

[2] مولحسان أية الله، عيساني ربيع، **دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية (الأردن، مصر ، لبنان، الجزائر)**، المؤتمر الدولي حول : التنمية السياحية في الدول العربية جامعة غرداية يومي 26 – 27 فيفري 2013، ص: 06.

[3] إبراهيم بورنان، يوسف بوخلخال، **السياحة البيئية وضرورة التوجه نحو السياحة المستدامة**، المؤتمر الدولي العالمي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البليدة الجزائر، يومي 24 – 25 افريل 2012، ص: 08.

[4] السياحة البيئية،

http//www.hodaidah.com/hod/sholhnead.php? (23 فيفري 2018 علي الساعة 00: 14)

ج- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدي إلى الإضرار بالإحياء البحرية من الأسماك الناذرة.

د- زيادة تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط والتي لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة التخلص من مياه المجاري فيها.

ه- زيادة تلوث الغلاف الجوي.

و- انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث الجبال مناطق جذب سياحي لممارسة الرياضة السياحية من تسلق ومشي.

ز- مخاطر على الغطاء النباتي، حيث إن تشيد مراكز الإقامة، مراكز الزوار والبني التحتية كالطرقات في مناطق سياحية معينة عادة ما يكون على حساب الغطاء النباتي.

كما أن للسياحة البيئية سلبيات علي الحياة البحرية تتمثل في : [1]

✓ الأنشطة السياحية البيئية تؤثر على المخلوقات البحرية مثل الدلافين واسماك القرش بشكل كبير، حيث يؤثر أصوات القوارب، وتدفع الضوضاء التي تسببها القوارب تلك الكائنات البحرية إلى رفع نبرة صوتها التي تستخدم في التواصل مع بعضها البعض والى زيادة شعورها بالتوتر والقلق، مما يؤثر على اتزانها النفسي ودعت دراسة إلى ترشيد تلك الرحلات البحرية مما يحول دون تأثر تلك المخلوقات سلبا على السياحة البيئية.

[1] http//ar.wikipedia.org/index.php ? title=oldid=1082554.14 :00 يوم 23 فيفري 2018 علي الساعة

الخلاصة:

في الأخير نخلص إلى أن مفهوم السياحة البيئية لم يعرف إلا خلال العقود الأخيرة، هدفها البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات و الحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، حيث أصبحت من الظواهر المميزة لعصرنا الحالي. لما تتمتع به من أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، فهي تؤثر تأثيرا فعالا على الفرد الذي يمارسها باعتباره المحور الأساسي لها، وكذلك تضافر جهود الفاعلين فيها وذلك سعيا من الكل لتحقيق تنمية محلية وهذا ما نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: السياحة البيئية كإحدى الدعامات لتحقيق التنمية المحلية

تمهيد

I- أساسيات حول التنمية المحلية

II- قواعد التنمية المحلية

III- مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية

خلاصة

تمهيد :

السياحة البيئية أحد الأنشطة الاقتصادية التي تولي معظم الدول اهتماما كبيرا إليها، لكونها واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، وهي من أهم الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما لها أهمية كبيرة في الجانب الاجتماعي كتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتبادل الثقافات ...الخ.

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول صار من الضروري إشراك جميع الفاعلين في مختلف السياسات التنموية، في هذه النقطة تطور مفهوم التنمية المحلية كأسلوب فعال لتطوير المستوي المعيشي للأفراد المحليين.

وقد تناولنا في هذا الفصل السياحة البيئية كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية من خلال تقسيمه إلي ثلاث مباحث : المبحث الأول أساسيات حول التنمية المحلية ، أما في المبحث الثاني فسنحاول التعرف علي قواعد التنمية المحلية، وخصصنا المبحث الثالث لدراسة مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية.

I- أساسيات حول التنمية المحلية :

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تواجه مختلف الدول صار من الضروري إشراك جميع الفاعلين في مختلف السياسات التنموية، ومن هذه النقطة تطور مفهوم التنمية المحلية كأسلوب فعال من اجل تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد المحليين .

I-1- التطور التاريخي للتنمية المحلية:

ارتأينا أن نلخص تطور مصطلح التنمية المحلية في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تطور مصطلح التنمية المحلية

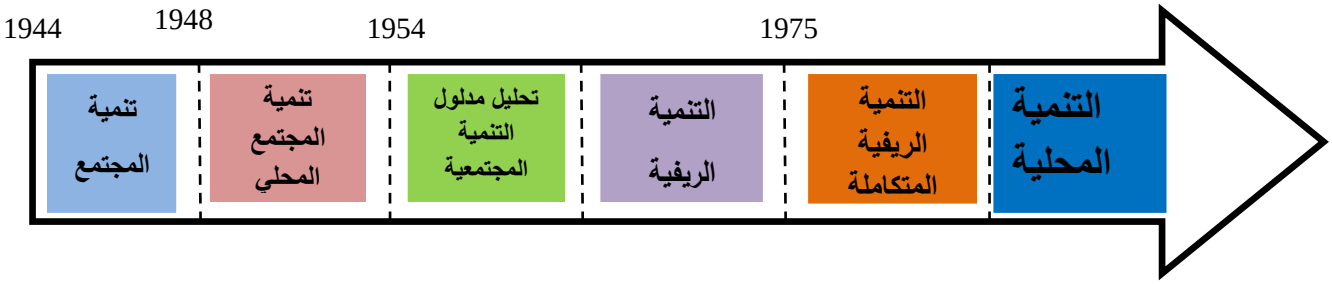

المصدر: من إعدادنا

من خلال الشكل نلاحظ أن مفهوم و مصطلح التنمية المحلية تطور عبر خمسة مراحل، وسوف نشرح هذه المراحل كما يلي:[1]

برز الاهتمام بالتخلف كظاهرة مند الحرب العالمية الثانية في محاولة لتحليل أسبابه العميقة بهدف تحقيق العقبات الأساسية أمام تحرير الاقتصاد من أثار هذه الظاهرة، وذلك بتطبيق استراتيجيات وسياسات تنموية فعالة، فمند نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت مختلف الشعوب والحكومات انقسام العالم إلى بلدان متقدمة وغنية.

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية عام 1944م مصطلح تنمية المجتمع، عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا، ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر "**كامبردج**" عام 1948 م بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل اعتمادا علي المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء هذا المجتمع وفي عام 1954 م أوصي مؤتمر "**اشردج**" " **Ashridge**" الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع.

---

[1] رفيق مرسي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري 2012، ص: 13.

وعلى مستوي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوي المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية على الجهود الحكومية.

ولقد تزامن مع ظهور مفهوم " **تنمية المجتمع** " مفهوم " **التنمية الريفية** " الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة، الإسكان والمياه النقية ...الخ.

ورغم ما أنتجه مفهوم التنمية الريفية من ثمار إلا أن معظم هذه الثمار قد ذهبت إلى الأثرياء

إضافة إلى تواضع الانجاز الذي تحقق جراء برنامج التنمية الريفية في معظم الدول النامية.

فوفقا لما أشار إليه تقرير البنك الدولي في منتصف السبعينيات كان أكثر من 80 % من سكان الريف لا يحصلون علي الخدمات الاجتماعية المناسبة خاصة في مجال الصحة، التعليم، مياه الشرب النقية والكهرباء مقارنة بالمدن.

قد ترتب علي هذا الوضع السابق، بروز مفهوم " **التنمية الريفية المتكاملة** " الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 م، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تهدف إلي تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية تمثل فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان.

ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط علي المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية.[1]

I-2- مفهوم التنمية المحلية :

قبل التعرض لمسألة التنمية المحلية لابد من التعرف أولا على مفهوم المجتمع المحلي، ويعرف على انه " ذلك النطاق المكاني الذي يتكون من مجموعة العناصر والعمليات والمحاور والأبعاد التي تساهم في تقدمه عن طريق حل مشاكله الذاتية ".[2]

ويعرف أيضا " مجموعة من الناس الذين يقيمون علي رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط يتعارف عليها ولتسود بينهم

[1] مجموعة من الخبراء، **التنمية المحلية والريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة 2008، ص: 19، 20.

[2] عادل هواري وآخرون، **قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة للنشر والتوزيع**، الإسكندرية 1998، ص: 130.

روح الجماعة حيث يشعر كل فرد بأنه ينتمي إلى هذا المجتمع ". [1]

I-2-1- تعريف التنمية المحلية : تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع علي أساس المشاركة الإجمالية لهذا المجتمع وبناءا علي مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

وتعرف أيضا على أنها " العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات في حياة الأمم وتمكنها من الإسهام في التقدم الوطني ". [2]

وتعرف أيضا " سياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية، ويفترض فيها أنها نهج برنامج منسجم ذي أمد قصير ومتوسط وبعيد، وهو برنامج قائم علي أساس إحصاء الجماعات الواجب ترقيتها وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها، والتي تكتسي أهميتها والفائدة منها اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعنية، وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك ".[3]

كما تعرف " هي عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات العمومية بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع فتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي تنتمي إليها يمكنه من العطاء المثمر الفعال والذي يحقق التقدم والتطور القومي ". [4]

نستخلص أن التنمية المحلية هي تحقيق للتوافق الاجتماعي لدى الأفراد داخل المجتمع، وهي لدي المعنيين بالعلوم الاقتصادية والسياسية تعني الوصول بالإنسان إلى الحد الأدنى لمستوي المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، كما يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في : [5]

أ- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.

ب-أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرض عنها إلى أخري جيدة.

ج-الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.

---

[1] سعيد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر**، الإسكندرية 1998، ص: 188.

[2] رشيد احمد عبد اللطيف، **أساسيات التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2000، ص: 19.

[3] الطيب ماتلو، **التنمية المحلية معاينات وأفاق**، مجلة الفكر البرلماني العدد 04 أكتوبر 2003، ص: 119.

[4] خالد عمري، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي**، مجلة بلدي العدد 15، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 1983، ص: 24.

[5] رشيد احمد عبد اللطيف، **الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2007، ص: 19.

I-2-2-أهداف التنمية المحلية: ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الإدارية، البيئية ، ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية فيما يلي : [1]

أ- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ونأمل أن يسهم توفير الخدمات لمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات الكبرى.

ب- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية أن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعلميا) يشكل دافع للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.

ج- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الاستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الايجابية علي مختلف الأطراف المحلية والقومية.

د- استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

هـ- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية، حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية ويمكن أن يتم هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق و التعاون و الدعم المركزي.

و- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

ز- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.

---

[1] نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص ص: 155، 156.

I-2-3- خصائص التنمية المحلية: تتسم التنمية المحلية بعدة صفات أبرزها:[1]

أ- التنمية المحلية عملية موجهة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية

أو تلقائية بل هي عملية إدارية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الإمكانية والكفاءة.

ب- إن كون عملية التنمية المحلية عملية إدارية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إدارة التفكير والتخلص من التخلف.

ج- إن التنمية متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدنية دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل، إن المجتمع بشكل كلي عضوا واحدا وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

I-3- نظريات التنمية المحلية :

إن مشكلة التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، لكن في الواقع هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخري، الشيء الذي أدى إلى ظهور توجهات وأفكار جديدة، تميزت بظهور النظريات التالية :

I-3-1- نظرية أقطاب النمو: يمثل هذه النظرية كل من "**فرنسوا بيك**"،"**بودفيل**"،"**هيرشمان**" وغيرهم، لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، تقوم هذه النظرية علي أساس الفضاء متعدد الأقطاب والذي يعرفه **بيرو**"على انه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل اكبر من المناطق القريبة ".

كما يعرف **فيليب ايدالو** "هذه النظرية بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن في أن واحد كنظرية جهوية غير متوازنة ...أنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين القطاعات ". من هنا نرى أن هذه النظرية تقوم علي فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث على كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثم سيؤدي في

[1] عبد المنعم شوقي: "**تنمية المجتمع وتنظيمه**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص ص: 54، 55.

النهاية إلى تنمية البلد ككل.[1]

I-3-2- **نظرية القاعدة الاقتصادية (La base économique)** : هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فان مستوي الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدي قدرتها علي التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول الدكتور " **كلود لكور**"، " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل هذه المذاخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة وهذه النشاطات تؤدي إلى التصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج هذا المذاخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجات المحلية وكذا توسع النمو ". [2]

I-3-3- نظرية المقاطعة الصناعية(District industriel): تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها **الفريد مارشال** سنة 1980 م الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشا من تمركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية)، هذه الأفكار طورها الاقتصادي الايطالي "**بيكاتيني** " سنة 1979 م خصوصا على مستوي ايطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي. تقوم هذه النظرية على فكرة إن تتمركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلي :

أ- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.

ب-الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.

ج-تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

أما مميزات المقاطعة الصناعية فتتمثل في :

أ- تتمركز مجموعة كبيرة من مؤسسات PME متشاركة في نشاط معين (ألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة، الطرز).

ب-قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.

ج-قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.

---

[1] خضيري خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة ودكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2010، ص: 12.

[2] Joseph Lajugie ، Pierre delfoud et Claude La cour ، Espace régional et aménagement de territoire ، Dalloz ، paris ، 1979 ،p: 199.

د- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة. [1]

I-3-4- نظرية الوسط المجدد (Le milieu innovateur): هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوربيين حول الوسط المجدد والتي يرأسها "**فيليب ايدلو**"، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتائج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي تتوفر فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف، والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول "**دينيس مايلات**"، " إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة " وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية، المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية. [2]

I-3-5- نظرية التنمية من تحت (Théorie du développement par le bas): ترتكز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينيات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترول) وتكاليف النقل، وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من السافل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

ويقول "**جون لويس قويقو** " حسب هذه النظرية "التنمية المحلية تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي بدوره يخلق تنمية اقتصادية ".[3]

II- قواعد التنمية المحلية :

[1] André Joyal ، le développement local ، Edition l'iore ، Paris ، 2002 ، P P: 48، 49.

[2] Danis Mailât ، comportements spatiaux et milieux innovateurs in encyclopédie d'économie ، Edition Economico ، Paris ، 1986 ، p: 47.

[3] Jan louis Guigou ، le développement local ، Espoirs et Freins Editions Economico ، Paris ، 1986 ، P4:7.

ترتكز التنمية المحلية على عدة قواعد وضعها الخبراء لتنمية وتطوير المجتمعات المحلية، ونتناول في هذا المبحث مبادئ ومجالات التنمية المحلية، بالإضافة إلي العقبات التي تواجه التنمية المحلية.

II-1- مبادئ وركائز التنمية المحلية :

II-1-1- مبادئ التنمية المحلية :

للتنمية المحلية مجموعة من المبادئ ونبرزها في الشكل التالي :

الشكل رقم (09) : مبادئ التنمية المحلية

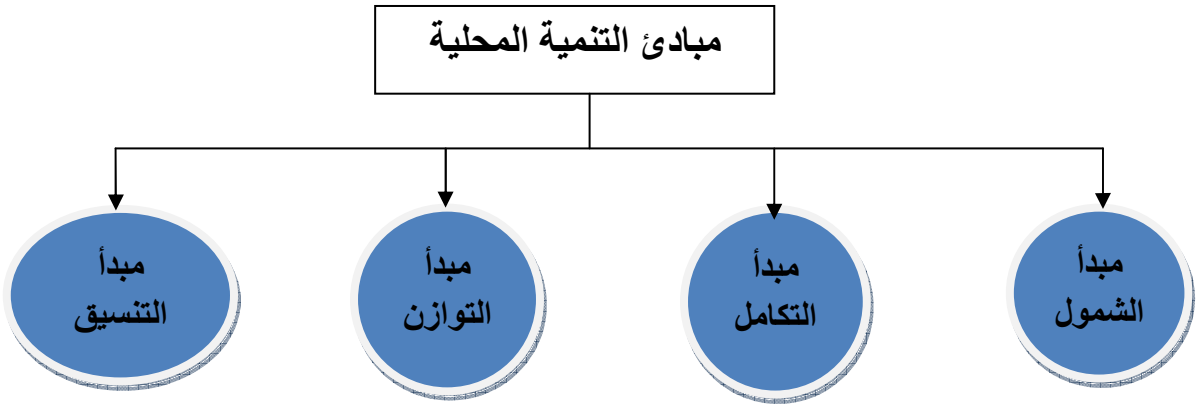

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد علي مجموعة من المراجع.

من خلال الشكل السابق سوف نشرح كل مبدأ علي حدا كما يلي :[1]

أ- **مبدأ الشمول:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما آمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب-مبدأ التكامل : يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعني انه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازن في كل الجانبين، المادي وغير المادي.

[1] بوضاموز ياسين : **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى** مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل 2011، ص ص: 96- 98.

ج- **مبدأ التوازن** : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها فمثلا : في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا اكبر، والقضايا الأخرى بمثابة فروع لها.

د- **مبدأ التنسيق** : يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها الآني ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف، ولهذا تبذل محاولات كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من أثارها.

II-1-2- ركائز التنمية المحلية: للتنمية المحلية مجموعة من الركائز ندرجها في ما يلي:

أ- **المشاركة الشعبية** : يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل علي وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطي حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

- إن المشكلة الحقيقة التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

ب- **تكامل مشروعات الخدمات** : من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وان يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

ج- **الإسراع إلى الوصول إلي النتائج** : ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في نفس الوقت الحاجات القائمة.

والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع وان هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برنامج التنمية المحلية.

د- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع** : يعتبر الاعتماد علي الموارد المحلية من أساليب التغير الحضاري المقصود حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معروفة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي

علي عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد علي الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد محلية.

II-2- مجالات التنمية المحلية :

للتنمية المحلية مجموعة من المجالات نبرز أهمها فيما يلي: [1]

II-2-1- التنمية الاقتصادية : ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد لغاية تشجيع الاستثمار وهنا يجب مراعاة الفرق والاختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة نسبة الدخل القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، فزيادة رأس المال وزيادة عدد السكان والقوى العملة وزيادة الطلب علي الإنتاج من سلع وخدمات كل ذلك يؤدي إلى نمو المجتمعات نموا طبيعيا، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلي قيام الدولة بتحقق معدلات نمو عالية، إلا انه يمكن استخدام كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي كمترادفات بحكم أنها في عناصر متشابهة.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية كما أشار لها **حربي عريقات** بأنها " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفردي المتوسط بإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"، ومنه يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

أ- تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة.

ب- زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ج- زيادة في متوسط دخل الفرد.

II-2-2- التنمية الاجتماعية: ويقصد بها الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والارتقاء بها وزيادة رفاه الأفراد وذلك من خلال توليد فرص عمل والقيام بأنشطة تهدف إلى تنمية المجتمع وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة، الجرائم...الخ، وتهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع على

[1] موسى اللوزي : **التنمية الإدارية (الأسس والمفاهيم والتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص ص: 26- 29.

مستوي محلي وفي المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل كل القطاعات. إن برامج التنمية المحلية بصفة رئيسية تؤدي إلي تنمية المورد البشري الموجود على المستوى المحلي من خلال توفر ظروف معيشية مثلي والاهتمام بالتكوين والتعليم وخلق بيئة نشاط اجتماعي ثقافي تجعل من المورد البشري غاية التنمية.

وفيما يلي حصر أهم مضامين التنمية الاجتماعية :

أ- **الصحة :** تهدف برامج التنمية المحلية في المجال الاجتماعي إلى توفير الرعاية الصحية المتكاملة للفرد المحلي من خلال تطوير المنشات الصحية والنهوض بإمكانياتها وتوجيه نحو محاربة الأوبئة والأمراض المعدية، حيث تهدف برامج الصحة المحلية لتحقيق عناصر رئيسية كزيادة متوسط العمر لأفراد المجتمع المحلي وخفض مستوى وفيات الأفراد بالإضافة إلى تحقيق السلامة الصحية.

ب-التعليم : تعمل التنمية المحلية على رفع المستوي التعليمي لأفراد المجتمع المحلي من خلال رفع مستوي سنوات الدراسة وتمكين أفراد المجتمع من تعليم القراءة والكتابة والتحكم في التقنيات المعلوماتية الحديثة بالإضافة إلى تعلم اللغات الأجنبية من أجل بناء التواصل مع المجتمعات الأخرى.

ج-تحسين مستوى الرفاهية : حيث تستهدف برامج التنمية المحلية رفع مستوي دخل الفرد المحلي بالشكل الذي ينعكس إيجابا على مستوي الاستهلاك المحلي من حيث نوعية السلع والخدمات إلى حجمها.

II-2-3- التنمية السياسية: يعتبر حقل التنمية السياسية من حقول التي حضت بدراسات عديدة بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منه، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية، وبروز الاهتمام بها بصورة متزايدة في قضايا التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استغلال الكثير من الدول وما طرحه الاستقلال من تحديات ومواجهة مشاكل بناء الدولة، والتنمية والتغيير للتغلب علي حاله الضعف التي مست المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

II-3- معوقات التنمية المحلية : للتنمية المحلية العديد من المعوقات نبرز أهمها فيما يلي : [1]

II-3-1- عدم الاستمرارية: نظرا لارتباط مشروعات التنمية المحلية بشخصية القائد السياسي وتوجهاته الفكرية ومن ثم توقفها بغياب هذا القائد لتبدأ تجربة أخرى بتوجهات فكرية جديدة الأمر الذي يؤثر تأثيرا شديدا على عملية التنمية المحلية في جميع مستوياتها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي (التنمية المحلية)**، الطبعة الأولى، دار الجمعية للطبع والنشر، القاهرة 2001، ص ص: 21، 22.

II-3-2- عدم التكامل: يمكن أن تلمح عدم التكامل الذي تتسم به عملية التنمية المحلية على ثلاث مستويات:

أ- عدم التكامل بين الريف والحضر: حيث كان التركيز على المناطق الحضرية وعدم بدء برامج التنمية الريفية بشكل فعال أو على الأقل بشكل متوازن مع التنمية الحضرية الأمر الذي ترتب عليه اتساع الفجوة بين الريف والحضر من ناحية درجة التنمية.

ب-عدم التكامل بين أبعاد التنمية المحلية : حيث يوجد اختلال في التنمية والنمو على مستوى القطاعات الاقتصادية مثل تنمية الصناعة دون تنمية التعليم بشكل متوازن أو تنمية الصناعة على حساب الزراعة.

ج- عدم التكامل بين المؤسسات القائمة على التنمية المحلية: مما يؤدي إلى إهدار وفاقد للموارد المحدودة بسبب تكرار أو تضارب الأنشطة المنفذة وضياع فرص تعاظم العائد من المشروعات نتيجة عدم الترابط والتنسيق بينهما.

II-3-3- عدم التوازن : حيث تتسم برامج ومشروعات التنمية المحلية بعدم التوازن من حيث توزيعها على الوحدات المحلية حيث نجد تباين بين جميع المحافظات والوحدات المحلية فيما بينها من حيث توزيع السكان والكثافة ومظاهر النشاط الاقتصادي وتوزيع الخدمات والمرافق العامة، وهذا ناتج أساسا عن التفاوت بين المحافظات التي تتمتع بقدرات تمويلية عالية حيث يرتفع بها متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثمة تزداد فيها قيمة الأوعية الضريبية الممكن إخضاعها للضريبة، و عليه تزداد قدرتها على القيام بمشروعات وبرامج التنمية المحلية، وعلى العكس من ذلك توجد محافظات فقيرة، ومنه تعجز عن القيام بمشروعات وبرامج التنمية المحلية كما تعجز عن توفير الحد الأدنى اللازم للخدمات.

كما يرى البعض أن هناك معوقات أخرى للتنمية المحلية تتمثل فيما يلي : [1]

أ- قلة الموارد المالية الناجمة عن ضعف الإرادات الجبائية.

ب-نقص التأطير الكفء مما يؤدي إلى عدم فعالية التسيير الإداري.

ج- الثأر المتعددة الناتجة عن الاصطلاحات الاقتصادي في الجزائر، والتي كان من المفروض أن تستوي المشاكل المالية التي تتخبط فيها معظم البلديات، غير أن الوضعية زادت تفاقما بسبب عدم التكفل بمجموع المشاكل المالية والضريبة والتحكم فيها.

د- تجاهل قانون 84-09 المؤرخ في 14-02-1984 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلد، الوضعية المالية

[1] شريقي عمر : **الإطار العام للسياحة المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 14، 15 أفريل 2008، ص: 03.

السلبية للعديد من البلديات تحت تأثير مجموعة من العوامل السياسية والعشائرية وثم التقسيم حسب معاير تاريخية من جهة وعشائرية من جهة أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط الاقتصادي الذي سيكون في محيط البلدية، وبالتالي حجم الموارد المالية التي يمكن لكل بلدية أن تحصل عليه.

III- مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية :

إن للمجتمعات المحلية دورا كبيرا في تطوير السياحة البيئية وذلك من خلال مختلف الأنشطة التي يقومون بها تؤدي إلى تطوير السياحة البيئية على المستوى المحلي وفتح أفاق اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية، بيئية جديدة للسكان المحليين.

III-1- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية :

للسياحة البيئية دور على الاقتصاد، تعود بالنفع على اقتصاد أية دولة مما يسمح بتحقيق التنمية المحلية ويتجلى هذا الدور في:[1]

أ- **الناتج الإجمالي المحلي** : تعتبر السياحة البيئية من أكبر أنواع السياحة التي تحقق الناتج المحلي في الكثير من الدول الغير بترولية، كما إن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة البيئية أهمية كبرى، كقطاع رئيسي في الاقتصاد، إذ تساهم السياحة البيئية ب 11% من مجموع الناتج المحلي، مما يجعلها هدفا لتحقيق التنمية المحلية، من خلال دعم المشاريع التنموية التحتية من مواصلات، مياه واتصالات وغيرها، ومشاريع التنمية الفوقية من فنادق ومطاعم وغيرها.

ب- **ميزان المدفوعات** : تمثل السياحة البيئية عاملا هاما في ميزان المدفوعات لكثير من الدول، بما تحققه من عوائد كما تشكل مصدرا للعملات الصعبة.

ج- **الأثر التوظيف والعمالة** : تمثل السياحة البيئية مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة، إما بعمالة مباشرة تتمثل في العاملين بالمحميات الطبيعية، الحدائق، المتنزهات، المرشدين السياحيين، والمتحف ...الخ، وإما بعمالة غير مباشرة منها القطاعات الأخرى مثل: قطاع الزراعة والثقافة، والصناعات التقليدية و الصناعات الغذائية، وقطاع الصحة وغيرها.

كما لها آثار ايجابية أخرى نذكر منها :[2]

---

[1] **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها**، السلسلة 01، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، ديسمبر 2005، ص: 02.

[2] احمد قايد نور الدين، **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة، حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة بسكرة، يومي 9، 10 مارس 2010، ص :04.

د-**تنمية المناطق الريفية والنائية :** تساعد السياحة البيئية على تنمية المناطق الريفية والنائية، بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان المناطق بدلا من الهجرة إلى المدن الكبيرة، وبالتالي تسهم السياحة البيئية بشكل كبيرة في تحقيق التنمية المحلية.

هـ- **أثر الاستثمار في البنى التحتية :** تؤدي تنمية السياحة البيئية إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية والمتمثلة في القطارات، الطرق، الموانئ، ومعامل تنقية المياه، المتاحف، المراكز الطبيعية وغيرها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

و- **أثر توليد الدخل للسكان المحليين :** بحيث يتم الاعتماد على مبدأ دوران الأموال داخل المجتمع المحلي وعدم هروبه إلى الخارج، إذ يسعي المجتمع المحلي إلى توفير الإقامة والغداء ومستلزمات الفنادق وغداء السائح من البيئة المحلية.

ز- **خلق قيمة مضافة :** تعتبر القيمة المضافة كمؤشر لخلق الثروة بحيث تساهم مساهمة فعالة في الدول التي تحظي فيها مشاريع التنمية بمكانة محورية.

ح- **المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم :** في حال توزيع أو توجيه إنشاء مشروعات سياحية مرتبطة بالبيئة سواء كانت وطنية خاصة، أو مملوكة للدولة أو أجنبية في الأقاليم المختلفة، أي إمداد النشاط السياحي إلى المناطق المحرومة والنائية فان هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير وإعادة التوازن لهذه الأقاليم، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة كما تتسبب في زيادة التحول لدي الأفراد والمؤسسات نتيجة النشاطات السياحية والنشاطات المرتبطة بها، تحسين المستوى المعيشي، استغلال الموارد الطبيعية في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع التحول بين المناطق الحضارية والريفية.

III-2- دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية :

للسياحة البيئية تأثيرات على التنمية الاجتماعية والثقافية تتمثل في الأساليب التي تحدث تغيرات في السلوك الفردي، وعلاقات الأسر ومستويات الأمان والسلوك الأخلاقي، والاحتفالات التقليدية وغيرها، ويمكن معرفة التأثيرات الايجابية والسلبية للسياحة البيئية على التنمية المحلية فيما يلي:[1]

أ- **التطور الاجتماعي (السلوكي) :** ينشا التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة للاحتكاك المباشرين السائحين أنفسهم وأفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة كالفنادق

[1] خالد كوشة، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية : حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص ص: 112، 113.

وغيرها ...أو وسائل الانتقال المختلفة أو في المحلات التجارية آو أثناء التجوال في المناطق السياحية أو غير ذلك من الأماكن التي يكون فيها اتصال السائح بأبناء الدولة اتصالا مباشرا، ويأخذ هدا التطور أشكالا وصورا كثيرة، مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين، والنظم التي تصدرها الدولة وآداب السلوك، والتعامل مع الآخرين وحب الاستطلاع والمعرفة، والاعتماد على العلم في مختلف أمور الحياة إلى غير ذلك من جوانب الحياة الهامة.

ب- **النمو الحضاري** : تعمل السياحة على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلة للسائحين مثل إقامة المعالم الفنية البارزة تدور الثقافة وصالات العرض والسينما والمسارح وما إلى ذلك، بالإضافة إلى المعالم الحضارية الأخرى التي تنشا مرتبطة بحركة النمو والازدهار السياحي، كما حدث في كثير من دول أوروبا وأمريكا التي استطاعة أن تحقق التوازن الحضاري في كثير من المناطق السياحة بها فادى ذلك إلى تقدمها ونموها حضاريا.

ج- **التبادل الثقافي** : إن وسائل التأثير في الرأي العام العالمي كثيرة ومختلفة ومن هذه الوسائل الإذاعات الموجهة والصحافة العالمية والاشتراك في المؤتمرات والمعارض الدولية، إرسال الوفود، والبعثات واستضافتها، وتلعب السياحة البيئية دورا هاما في هذا المجال على درجة كبيرة من الأهمية حيث إن المشاهدة على الطبيعة أقوى وسيلة للإقناع، ومن تم فهي تعد من أقوى العوامل التي تؤثر في توجيه الرأي العام وكسب التأييد، وتستطيع الدولة السياحية إن نوجه اهتمام السائحين نحو ما تريد التركيز عليه في الإعلام، لم تكن هذه المعالم في برنامج السائحين، كما تساعد السياحة على زيادة التبادل الثقافي وازدياد عمليات الاتصال الثقافي والتواصل الحضاري.

د-**تحسين الأحوال المعيشية** : لبعض فئات المجتمع الذين يرتبط نشاطهم بالسياحة البيئية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ أن إقبال السائحين على بلد معين من شانه أن يحدث رواجا اقتصاديا نظير الخدمات المختلفة والتوعية التي تقدم للسائحين في أماكن الإيواء بمختلف أنواعها والإطعام والنقل وكافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، فيحقق المقيمون مكاسب وأرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته فتتغير سلوكياتهم وأنماط حياتهم للتغيير الناشئ في أحوالهم الاقتصادية المرتبطة على السياحة، لذلك فان السياحة البيئية أصبحت في هذا المجال مصدرا هاما من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات المحلية.

هـ- **الاهتمام بالمهارات الجديدة** : إن النشاط السياحي البيئي، بسبب متطلباته، يؤدي إلى الاهتمام بتعلم اللغات، وفتح مراكز تكوين للمهارات المرتبط بالسياحة، بالإضافة إلى أن النشاط السياحي قد يحدث

تطورا في زيادة درجة الوعي السياحي لدى السكان والإحساس بأهمية البيئة والمقاطعة عليها لأجل تحقيق تنمية محلية.

و- زيادة الاهتمام بالصناعات الشعبية (الصناعات التقليدية) : والتي يقبل السائح على اقتنائها كهدايا تذكارية له أو للأهل والأصدقاء في رحلة العودة خصوصا، وانه ينظر إلى هذه الصناعات على أنها منتج ثقافي مميز به إبداع فني من تفاعل شخصية المبدع أو الفنان أو الصانع مع بيئته وطبيعة التأثير و التأثر.

ز- تثقيف وتوعية الجمهور : قد تكون السياحة البيئية فرصة تثقيفية رئيسية تزيد المعرفة بالأنظمة الايكولوجية الطبيعية، وتزيد من معارف المجتمعات المحلية ضمن طائفة واسعة من الناس، وقد تكون هذه التربية متبادلة، ففي بعض أنحاء العالم أصبح السكان المحليون أشد إدراكا للطابع الفريد لمواردهم البيولوجية المحلية مثل وجود أنواع متوطنة وذلك من خلال وجود السائحين، وقد توفر السياحة البيئية أيضا حوافز للحفاظ على الفنون والحرف التقليدية، وتوفر فرصا للتعرف على ثقافات مختلفة، يضاف إلى ذلك أن المستدام للموارد البيولوجية، التي قد تكون معرضة بغير ذلك للضياع.

ح- مشاركة المرأة : حيث إن مشاركة المرأة في السياحة البيئية، وخاصة في المناطق الريفية ضروريا لتحقيق التنمية المحلية.

III-3-دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية البيئية :

تعتبر السياحة البيئية ذات التوازن ظاهرة جديدة تستوجب وتهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والحيوانات والنباتات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي تتبعها تطبيق السياحة البيئية في ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية وإقامة محميات طبيعية بالإضافة إلى إقامة الفنادق البيئية كفكرة لتشجيع السياحة البيئية، وفقا لمعادلة تنموية واحدة وذلك عن طريق إعداد برامج تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحة إبداعية ومسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها.

III-3-1- أثر السياحة البيئية على البيئة الطبيعية : لعبت البيئة الطبيعية ولا تزال تلعب الدور الأول في

الجذب السياحي، كما أن السياحة البيئية قد كشفت عن إمكانية استغلال هذه الموارد التي لم تكن مستغلة من قبل، ويتجلي أثر السياحة البيئية في جانب البيئة الطبيعية في صيانة مواردها، وفي هذا الفرع سوف نستعرض بعض الجوانب التأثيرية التالية : [1]

أ- **أثر السياحة البيئية على البيئة الجبلية :** تحدث الآثار الايجابية للسياحة البيئية علي البيئة الجبلية ومد الطرق إليها وأنماط التصريف والخدمات المختلفة، مما يؤثر علي طبيعة هذه المناطق الجبلية ويزيد من إقبال السكان على الإقامة فيها بعد خلق موارد جديدة وتسهيلات للحياة في تلك المناطق. ومن أجل تجنب الآثار السلبية التي يمكن إن تنجم عن السياحة التقليدية بفعل إقامة هذه التسهيلات، فان السياحة البيئية تتطلب إقامة هذه التسهيلات بالطرق والموارد التي تتلاءم مع هذا النوع من البيئات بالشكل الذي لا يؤثر علي التركيب الجيولوجي والصخري أو العمراني سواء عند تهيئة المنطقة أو بناء المنتجات أو الفنادق والقرى السياحة أو عند ممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والترفيهية البيئية، وهذا من أجل الحفاظ علي الحياة البرية الجبلية وحماية الغطاء النباتي من التدهور.

ب- **أثر السياحة البيئية على النبات الطبيعي :** إن لممارسات السياحة البيئية من طرف السائح البيئي تأثير ايجابي على مختلف النباتات الموجودة في الطبيعة المحيطة به، كانتقال بذور النبات من منطقة لأخرى علي يد السائح، فيؤدي إلى تنوع الغطاء النباتي في المناطق السياحية، ومن جهة أخرى فان السائح البيئي يتمتع بحس بيئي وبالتالي فانه يحرص من خلال الأنشطة التي يمارسها المحافظة على النبات والمناطق ذات المسطحات الخضراء ولا يبالغ في جمع الزهور بطريقة عشوائية، كما انه يحافظ على الغطاء النباتي من الإتلاف عن طريق الاستخدام العقلاني في التحطيب (وطهي الطعام المخيمات) وهذا ما يؤدي إلي المحافظة على التركيب العمري للمجموعات النباتية التي تعمل على حماية التربة من الانزلاق والهشاشة.

ج-**أثر السياحة البيئية على الحياة البرية :** إن التوسع في إقامة المحميات الطبيعية يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتفعيل أسس السياحة الايكولوجية وزيادتها، خصوصا سياحة المشاهدة والمراقبة للحيوانات البرية، ومتابعة أنماطها السلوكية والتمتع بالحياة التقليدية في ظل منظومة المحميات، وكثرة وجود المحميات يساعد على العمل على زيادة الأنواع البرية والمحافظة عليها من التناقص والانقراض ومحاولة إبعاد كل المؤثرات المقلقة لإقامة تلك الحيوانات وتكاثرها، لكن من جهة أخرى إقامة المتنزهات

[1] رابح خوني، رقية حساني، **الأبعاد البيئية والسوسيو- اقتصادية للصناعة السياحية**، الملتقي الدولي حول الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 09- 10 مارس، ص 16.

أدت إلي تكاثر أنواع معينة من الحيوانات بصورة كبيرة على حساب أنواع أخرى، وبالتالي زيادة الأعداد البرية في مقابل موارد محددة وهذا سيؤثر على طبيعة وقدرة الحيوانات الضعيفة على الإقامة في أمان مما يضطرها إلى الهجرة.

د- أثر السياحة البيئية على البيئة المائية : تعد السواحل مطلبا هاما من مطالب السياح، كما تعد السياحة البيئية عاملا مميزا أضيف إلي أهمية هذه البيئة السياحية ومواردها، والسياحة البيئية تفرض التخطيط الكافي الذي يضمن المحافظة على المعالم التضاريسية والنباتية والحيوانية وعدم طمسها من خلال تنفيذ مشاريع سياحية بيئية (منتجعات، قرى سياحية وفنادق بيئية) تتلاءم مع بيئته العذراء في مياهه وشواطئه، والسياح البيئيون الذي يقصدون هذه المناطق هم عنصرا فعالا في حماية البيئة الساحلية من التلوث والتلف خلال تجوالهم وممارستهم للأنشطة السياحية البيئية.

هـ-أثر السياحة البيئية على الغلاف الجوي : لما كان السفر يمثل عنصرا هاما في حركة السياحة البيئية، ولما كان السفر يتم بواسطة العربات والبواخر والقطارات والحافلات والطائرات، فان ما تضيفه هذه الوسائل إلي تلوث الهواء يكون وثيق الصلة بالتلوث العامة، فالتلوث الحادث في المدن والمنتجعات يعود إلى ما تنفثه العربات من مخلفات، ولكن لا يمكن مقارنة ذلك بما ينتج عن الأنشطة الأخرى لاسيما الصناعة، وعلى هذا الأساس فان السياحة البيئية تتجه إلى أنماط نقل تقليدية وصديقة للبيئة.

III-3-2- دور الفندق البيئي في ترقية السياحة البيئية:

إن العمارة البيئية هي ثمرة التفاعل الكامل والوثيق بين المواطن والعوامل البيئية وفريق التصميم البيئي، وهي العمارة التي تحقق للمواطن الحد الكافي من متطلباته البيئية والحد الأدنى من التلوث البيئي والحد المقبول من الشروط الصحية الأزمة لمعيشته وهو ما ينعكس بدوره علي درجة نوعية وكفاءة البيئة ومدي انتماء المواطن لتلك البيئة والتزامه ووعيه بالمحافظة عليها، ومن العمارة البيئية كفكرة وتصميم وتطبيق ظهر ما يسمي الفندق البيئي أو الايكولودج في السياحة البيئية.

أ- دور الفندق البيئي في ترقية السياحة البيئية: إن العمارة البيئية هي ثمرة التفاعل الكامل والوثيق بين المواطن والعوامل البيئية وفريق التصميم البيئي، وهي العمارة التي تحقق للمواطن الحد الكافي من متطلباته البيئية والحد الأدنى من التلوث البيئي، وهذا ما ينعكس بدوره على درجة نوعية وكفاءة البيئة ومدى انتماء المواطن لتلك البيئة والتزامه ووعيه بالمحافظة عليها، ومن العمارة البيئية كفكرة وتصميم وتطبيق ظهر ما يسمي الفندق البيئي أو الايكولودج في السياحة البيئية.

ب- تعريف الفندق البيئي :

- ✓الفندق البيئي هو " منشاة سياحية تم تخطيطها وتنسيقها وتصميمها وبناءها لتنسجم مع السياق الطبيعي والثقافي للمنطقة المحيطة ".
- ✓كما يمكن تعريف الايكولوجي (الفندق البيئي) بأنه " نوع جديد من المباني السياحية والذي يوفر خبرة تعليمية بيئية للسائح عن الحياة الطبيعية والثقافية المحيطة به ويزيد العلم والمعرفة بالبيئة الطبيعية المحيطة وما بها من مظاهر".

وفي السنوات الأخيرة برز الاهتمام العالمي بالفنادق البيئية، ففي الولايات المتحدة أجريت دراسة علي مجموعة من الفنادق الفاخرة الصغيرة، حيث أظهرت اتجاه رواد هذه الفنادق في المحافظة على البيئة، وأكدت على أهمية اهتمام هذه الفنادق بحماية البيئة والاتجاه نحو السياحة الخضراء لكسب المزيد من النزلاء. واشتملت لدراسة على عينة مختارة 280 فندقا فاخرا صغيرا في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ومن أبرز نتائج الدراسة ما يلي :

- 70% من السياح الأمريكيين لديهم الرغبة بدفع 150 دولار إضافيا في فندق يهتم بشؤون البيئة.
- 55% من السياح الأمريكيين مستعدون لحجز إقامتهم في فنادق صديقة للبيئة.
- 75% من السياح الأمريكيين يفضلون الإقامة في فنادق يتمتع موظفوها بخبرة وثقافة عالية في شؤون البيئة.
- 64% من السياح الإقامة في فنادقها مصالح مشتركة مع السكان المحليين. [1]

ج- العوامل التي يجب مراعاتها عند تصميم الفندق البيئي :

يجب على المصمم المعماري مراعاة مجموعة من العوامل لتصميم الفندق البيئي و هي :[2]

- ✓أن يحترم الموارد الطبيعية والثقافية للموقع، وأن يعمل على تقليل التأثير البيئي لمكوناته ويزيد من قيمة الموارد الطبيعية.
- ✓الموارد التراثية وحمايتها والتعرف على التجارب السابقة في حماية البيئة والتعامل معها.
- ✓المقومات التاريخية وذلك بإعادة استخدام المباني التاريخية عليها.
- ✓مراعاة طبيعة العلاقة بين العمارة والمجتمع (التأثيث والألوان والإضاءة).
- ✓الصوت بحيث يجب أن يراعي في التصميم الراحة الفسيولوجية المتصلة بحاسة السمع ومصادر الصوت وخصائصه وأنواعه ومستوياته وطبيعته، ومراعاة خواص المواد من حيث امتصاص وانعكاس الصوت

[1] خليف مصطفي غرابية، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الالكتروني، عمان، الاردن، بدون سنة نشر، ص :160.
[2] المرجع السابق، ص ص : 165-170.

ومعدلاته المسموح بها داخل وخارج الفراغات المعمارية، مع وضع أنشطة الخدمات والصيانة المصدرة للأصوات بعيدا عن المنطقة السكنية.

✓ الرائحة حيث يسمح للزائرين بالاستمتاع بالروائح الطبيعية للمزروعات، مع توجيه الملوثات الهوائية الناتجة عن الخدمات بعيدا عن المناطق السكنية.

III-4- دور المحميات الطبيعية في ترقية السياحة البيئية :

تمثل شبكة المحميات الطبيعية مراكز هامة لجذب السياحة البيئية الدولية والوطنية نظرا لحفاظها على البيئة الطبيعية الفطرية بتلك المناطق التي يقصدها العديد من السياح والتي لم يغيرها فعل البشر.

وإدراكا للدور القومي لتلك المحميات الطبيعية سواء بالنسبة للسياحة البيئية أو لكونها احتياطي استراتيجي لكنوز الموارد الطبيعية وبنوك للجينات الوراثية لصناعة المستقبل، تولي المحميات الطبيعية اهتماما كبيرا بالسائحين كأهم عناصر الدعاية البيئية والسياحية.

ويجب أن تراعي التنمية السياحية البيئية المتواصلة التخطيط الجيد، والإدارة السليمة، والرقابة البيئية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث تتولي وزارة السياحة تنظيم هذه المحميات للاستمتاع بما تضمه لقطاع كبير من الزائرين إلى جانب زيارة الآثار التاريخية الهامة، ويحقق إدماج السياحة البيئية في خطة إدارة المحميات الطبيعية الكسب المادي بالإضافة إلى تكوين جمهور واع بأهمية الحفاظ علي التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، كما يضيف إلى أهمية المحميات مما يمكنها أن تؤدي دورها في خدمة المجتمع.

كما أن السياحة البيئية تتطلب توفير الكوادر البشرية المتميزة لتلك المحميات ودعمها بالوسائل العلمية والمعدات لأداء مهام الحماية، والمراقبة والرصد البيئي، متابعة سلامة الموارد، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع مختلف الأجهزة والمؤسسات المهتمة بالمحميات، ويمثل قاطني المحميات عنصرا جوهريا في صون الحياة البرية بهذه المناطق، مما يستلزم الاهتمام بالمجتمعات الأصلية و ضمهم إلى نظم الإدارة سواء كباحثين، مراقبين، حراس للبيئة، أو مقدمي الخدمات المختلفة بالمحميات. و تتعدد سبل المعاونة المقدمة لهم سواء بقوافل الرعاية الطبية، وتدريب عناصر منهم على الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى الرعاية البيطرية للحيوانات التي تعد مصدر رزقهم، وتدريب السيدات على إنتاج المشغولات اليدوية و تسويقها و معاونة الرجال على تجارة الأعشاب الطبية و زراعة الفاكهة و حفر الآبار، علاوة على الاهتمام ببناء السدود للاحتفاظ بالمياه لزراعاتهم، وإشراكهم في أنشطة السياحة البيئية كأحد المقومات الجاذبة للمحميات الطبيعية

ومصدر لرفع مستوى معيشتهم، وذلك بتنظيم رحلات السفاري و تقديم الخدمات للسائحين مع الاحتفاظ بتقاليدهم و تراثهم الأصيل. [1]

[1] سوزان مبارك، **السياحة البيئية**، المنتدي البيئي، يوم البيئة العالمي، 2002، ص :08.

الخلاصة:

إن النشاطات السياحية بكل أشكالها سواء الموجهة للعطل، الرياضة، الاستكشاف والاستمتاع، كما يجب أن يكون هدفها تحقيق تنمية محلية، وهذا يعني تطوير الهياكل القاعدية السياحية وعرضها على للاستغلال يجب أن يخضع إلى مواصفات الاستدامة الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، البيئية.

كل هذه الأنشطة يجب أن تكون في شكل منظم على شكل برامج سياحية بيئية لكي تساهم في تحقيق التنمية المحلية في العديد من المناطق خاصة السياحية التي تتمتع بمقومات طبيعية خلابة وهذا سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: واقع دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل

تمهيد

I- دراسة السياحة البيئية بولاية جيجل

II- إحاطة عامة بالحظيرة الوطنية لتازة

III- عرض وتحليل نتائج المقابلة مع عمال الحظيرة الوطنية لتازة

خلاصة

تمهيد

تـعد ولاية جيجـل من بين ولايـات الوطن السياحية، التي تزخر بمقومات ومؤهلات سياحية متنوعة، كما لها إمكانيات يمكن استغلالها بطريقة عقلانية وتوظيفها بشكل أمثل يسمح لها بالنهوض بالمنطقة وتطويرها سياحيا فالولاية تحتوي على موارد طبيعية سياحية فريدة، ما جعلها تنافس المناطق السياحية الأخرى، وهذا أهلها لتكون محل مقصود من طرف السياح سواء المحليين أو الأجانب.

سوف نتطرق خلال هذا الفصل التطبيقي إلى واقع السياحة البيئية في ولاية جيجل حيث استخدمت المقابلة في بعض القطاعات الناشطة والفاعلة في السياحة البيئية لولاية جيجل، والتي تمس موضوع الدراسة ثم قمنا بتحليـل النتائج مـن خلال التعرف على البـرامج المرتبطة بهذه القطاعات ودورها في التنمية المحلية، وباعتبار الحظيرة الوطنية لتازة من بين الفاعلين الأساسيين الذين يساهمون في ترقية ومتابعة مشاريع السياحة البيئية.

I- دراسة السياحة البيئية لولاية جيجل.

إن ولاية جيجل تملك مؤهلات سياحية مستمدة من البيئة المحيطة بها، بكل أشكالها الطبيعية والحضارية والتاريخية، الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى موقعها المتميز المطل على البحر الأبيض المتوسط جعلها تتميز بخصائص وثروات متعددة تأهلها بأن تكون وجهة سياحية هامة بالجزائر، وفيما يلي سنحاول التعريف بولاية جيجل وما تملكه من عرض سياحي بيئي هائل بتقديم أهم القطاعات المنشطة للسياحة البيئية.

I-1- التعريف بولاية جيجل ومقوماتها السياحية.

جيجل مدينة عريقة تعود إلى آلاف السنين، تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، وقد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها هنا وهناك على مستوى إقليم الولاية.

تاريخ المنطقة يتميز بحركة كبيرة وغني بالإحداث فأول اسم أطلق على المنطقة هو :"اجيجلي" igigili وهي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول " i " يعني جزيرة ساحلية والشطر الثاني " اغيل " فهو يعني دائرة الحجر، وتعاقب الحضارات بعد ذلك افرز العديد من الأسماء منها "جيدري"، "خيخل".....وفي الأخير جيجل.

إن الانحطاط المتدرج للحضارة الرومانية سمح بتحرير القبائل البربرية في الجبال واسترجاع سيادتها وتقاليدها لتشهد بعد ذلك المنطقة تسابق الغزاة على الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به.

بعد الوندال (429) والبيزنطيين (533) يأتي عهد الفتوحات الإسلامية فيتعرب اسم المنطقة (جيجل) وتشهد المدينة ازدهارا تحت سلطة قروان التي كان يحكمها آنذاك الأغالبة، وخلال القرن العاشر يتحالف سكانها من قبيلة كثامة مع الفاطميين وتتم الإطاحة بحكم القروان وتم تأسيس الدولة الفاطمية التي اتخذت القاهرة مقرا لها.

بعد ذهاب الفاطميين، وقعت جيجل تحت سيطرت الزيزيين (973 م)، الحماديين (1007م) ثم المهديين (1120 م)، وظلت طمعا لعدة دول حاولت غزوها واستعمارها عدة مرات إلى أن استنجد سكانها بالإخوة عروج وخير الدين بربروس سنة 1514 م لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك وينطلق منها لتحرير بجاية والجزائر في الهيمنة الاسبانية.

وفي 13 مارس 1838م وبعد سبع سنوات من الاستيلاء على الجزائر، يحتل الاستعمار الفرنسي جيجل ولم يتم الاستيلاء الكامل على منطقة جيجل إلا في سنة 1851 م.[1]

[1] **المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل لسنة 2016**، ص : 02.

I-1-1- المقومات البيئية الطبيعية : إن خصائص البيئة الطبيعية لولاية جيجل لها دور هام لا يمكن تجاهله في تحديد المواقع السياحية وأنماط النشاط السياحي وحركة تدفق السياح ومدة إقامتهم والمواسم السنوية التي تلاؤمهم، وتتمثل هذه الخصائص في: [1]

أ- **الموقع الجغرافي :** تحتل ولاية جيجل موقعا استراتيجيا هاما في الشمال الشرقي للجزائر، فهي تتربع على مساحة 2.398.63، تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 120 كلم.

يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق ولاية سكيكدة، ومن الغرب ولاية بجاية، ومن الجنوب ولايتي قسنطينة وميلة.

ب- المتاحات الطبيعية لولاية جيجل:

- ✓ **الشريط الساحلي:** امتداد طبيعي على طول 120 كلم، فمن زيامة المنصورية غربا إلى واد الزهور شرقا تصادف شواطئ وخلجان متناثرة هنا وهناك، ونوادر طبيعية أخرى، ويضم الساحل الجيجلي 50 شاطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة والشواطئ الصخرية.
- ✓ **شواطئ الولاية:** تم إحصاء الشواطئ الموجودة علي طول الشاطئ الساحلي لولاية جيجل بـ 50 شاطئ بين المهيأ وغير المهيأ وحتى الممنوع، ويبلغ عدد الشواطئ المسموحة للسباحة بـ 23 شاطئ أهمها: شاطئ المنار الكبير، مريغة، افتيس،...الخ، أما الشواطئ غير المسموحة: فبلغ عددها 27 شاطئ منها 23 غير مهيأ و4 شواطئ ممنوعة منها شاطئ الأشواط، برج، شلوة...الخ.
- ✓ **الكورنيش الجيجلي:** متمثلة في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين، بنذرة جمالية فهو يعد من أجمل المواقع على المستوي العالمي.
- ✓ **الكهوف العجيبة:** تقع بين العوانة وزيامة منصورية على بعد 35كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عن شق الطريق الوطني رقم 43، وتعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل، وهي الآن مجهزة ومفتوحة لاستقبال زوارها.
- ✓ **غار الباز:** موقع يعود إلى ما قبل التاريخ وهو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئته الاستقبال كل فئات السياح من أجل تطوير السياحة العلمية والتربوية.
- ✓ **المحميات الطبيعية لبني بلعيد:** أنشأت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم: 67 /786 المؤرخ في 08-11-1997، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122 هكتار وهي محتواة دخل منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد.

[1] **منوغرافيا السياحة لولاية جيجل2017**.

✓ **الجزر وشبه الجزر:**

– **الجزيرة الصخرية:** أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة والتي تدعي أيضا محليا – الدزيرة –

– **شبه الجزيرة:** توجد شبه الجزيرة الصغيرة ببوبلاطن وأيضا جزيرة برج بليدة التي تدعي اندرو.

✓ **حظيرة الحيوانات:** موقع سياحي هام، متواجد بكسير – بلدية العوانة – هيئ لاستقبال الزوار ابتدءا من شهر جويلية من عام 2006، أهم ما ميز الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة والمحمية من طرف القانون وأشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية، وهذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار.

✓ **المنار الكبير(رأس العافية):** تم انجازه سنة 1865 من طرف الحرفي " شار سالف"، الذي كانت مهنته النقش علي الحجارة، هدفه الأساسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.

✓ **البحيرات الطبيعية** : يتواجد على مستوي الولاية 03 بحيرات طبيعية:

- **بني بلعيد (دائرة العنصر):** يحتل 120 هكتار ويحوي مالا يقل عن 23 نوع من الطيور، وهو معروف على المستوي العالمي.
- **بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة):** يحتل مساحة حوالي 36 هكتار وبه ما يقل عن 32 نوع من الطيور.
- **بحيرة غدير المرج (الطاهير):** بجماله الفريد يتربع على مساحة 05 هكتار.

✓ **أهم الغابات:** حيث تتميز الولاية بغابات كثيفة تمتاز بمناظرها الخلابة المشجعة على السياحة الجبلية والصيد، إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115000 هكتار من أهم غاباتها :

– **غابة قروش:** الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 10260 هكتار.

– **غابة تامنتوت :** تتربع على مساحة 8928 هكتار بجيملة.

– **غابة ايدم:** متواجدة ببلدية خيري واد عجول.

– **غابة بوحنش :** متواجدة بالعوانة.

– **غابة بني فرقان ومشاط:** متواجدة بالميلية.

– **غابة الماء البارد:** موقعها تاكسانة.

– **غابة القرن:** متواجدة بغبالة.

الصندوق الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية بـ 43700 هكتار

أما باقي الأصناف فتتمثل في بلوط الزرن الأخضر – الصنوبر البحري.

تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، الدراسية، الصيد والتجوالية و الاستجمامية.

I-1-2- المقومات الحضارية والتاريخية للولاية:

أ- **المواقع الأثرية والتاريخية:** ولاية جيجل ليست سياحية من أجل ندرة طبيعتها فحسب، بل كذلك لاحتوائها على مواقع ومعالم أثرية وتاريخية ناتجة عن تعاقب عدة حضارات عليها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): المواقع الأثرية والتاريخية

الفترة	المحتوى
فترة ما قبل التاريخ	✓ موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر. ✓ جبل مزغيطان. ✓ كهوف الشتاء ببلدية جيملة. ✓ الكهوف العجيبة بزيامة منصورية.
الفترة الفينيقية	✓ قبر بحالة جيدة في جبل سيدي احمد أمقران. ✓ أثار ميناء فينيقي بجيجل. ✓ مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل.
الفترة الرومانية	✓ أثار مدينة رومانية "شوبة" بالزيامة منصورية. ✓ فسيفساء بالطوالبية بلدية جيجل.
فترة الأتراك	✓ قبر الباي عصمان بأولاد عواط.
الفترة الاستعمارية	✓ المنار الكبير لرأس العافية تم بناءه سنة 1865 من طرف شارل سالفا.
فترة ثورة التحرير الوطنية	✓ مغارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات ومخابئ الجيش.

المصدر: مديرية السياحة لولاية جيجل.

ب- **متحف كثامة:** وهو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كما في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939، وبعد الحرب التحريرية أصبحت مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي، وبعد الاستقلال عادت لنشاطها الأول، ثم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993، حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل.

ج- **دار الثقافة عمر أوصديق:** مقرها بحي لعقابي – بلدية جيجل – افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007 المشرع كلف 35 مليار دج، تضم 3 ورشات وهي ورشة للمسرح، ورشة للموسيقي وورشة للفنون التشكيلية، كما تضم قاعة للمطالعة وأخرى للانترنت إضافة إلى قاعة للمحضرات وقاعة عروض فنية تحتوي 1080 مقعد وأيضا تحتوي عدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.

د- **الصناعات التقليدية** : إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية والطابع السياحي المميز لها جعل الحرفيين يتفننون في إبداع أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها :

- ✓ صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلاسل، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات، صناعة الأدوات الخشبية.
- ✓ إن وفرة المواد الأولية (الفلين، الخشب، الطين...الخ)، والأهمية التي تعطيها الدولة لتنمية وتطوير هذا القطاع التقليدي، كالتزامها بمساعدة الحرفيين في تصريف وبيع منتجاتهم عن طريق تنظيم معارض جهوية، وطنية وحتى دولية والتسهيلات الضريبية الممنوحة والمساعدات المقدمة لاقتناء مختلف وسائل الإنتاج، عوامل هامة لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع.

هـ- **الأعياد والمواسم المحلية** : التقاليد الثقافية الجيجلية تتمحور عادة حول العيد الأكثر شيوعا بالمنطقة وهو العيد المحلي للسمك الذي تنظمه الولاية وتحتفل به في جو كله حيوية.

I-1-3- المقومات الاقتصادية والاجتماعية للولاية : وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي :

أ- **قطاع الفلاحة** : تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي للولاية، حيث تقدر نسبة الأراضي المستغلة في الفلاحة 41.43% من إجمال مساحة الولاية.

ب- **قطاع الصناعة** : تزخر ولاية جيجل بموارد وإمكانيات طبيعية جد هامة، حيث تؤهلها لأن تصبح منطقة توسع اقتصادي، وبالتالي قطب اقتصادي هـام، فالـغابات، المـوارد المـائية والبحرية، الفلاحة السياحية، الموارد المنجمية من شأنها أن تساهم في ترقية النشاطات الصناعية والتطور الاقتصادي للولاية بإنشاء وحدات للصناعة الصغيرة، كوحدات لموارد البناء، وتحويل ومعالجة الفلين، المصبرات والموارد الغذائية.

ج- **قطاع التجارة** : سجل بولاية جيجل وجود حوالي 20.121 متعامل اقتصادي مسجل على مستوى السجل التجاري بين أشخاص طبيعيين ومعنويين.

د- **الصيد البحري** : تقدر المساحة البحرية لولاية جيجل ب 6.510 كلم، وتتضمن موارد بحرية كبيرة حيث يقدر الإنتاج السنوي بحوالي 20.800 طن وهو ما يمثل 13%من الإنتاج الوطني، منها 6088 طن قابلة للاستغلال.

هـ- **منشات الشباب الرياضية** : تتوفر الولاية على 03 مركبات جوارية، مسبحين، 04 قاعات متعددة الرياضة، 03 ملاعب متعددة الرياضات، 22 ملعب لكرة القدم، 10 قاعات متخصصة، 01 قاعة التربية البدنية.

و- **المرافق الثقافية** : تتوفر الولاية علي تجهيزات ثقافية في 04 مكاتب، و04 قاعات للسينما، و 09 مراكز ثقافية كما تجدر الإشارة إلى 97 جمعية ثقافية تنشط على المستوي الولائي.

I-2- ركائز السياحة البيئية في ولاية جيجل.

سوف نتناول في هذا المطلب بعض ركائز السياحة البيئية في الولاية المتمثلة في مديرية السياحة، مديرية البيئة، محافظة الغابات، الحظيرة الوطنية لتازة. وهذا ما تم توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): ركائز السياحة البيئية في ولاية جيجل

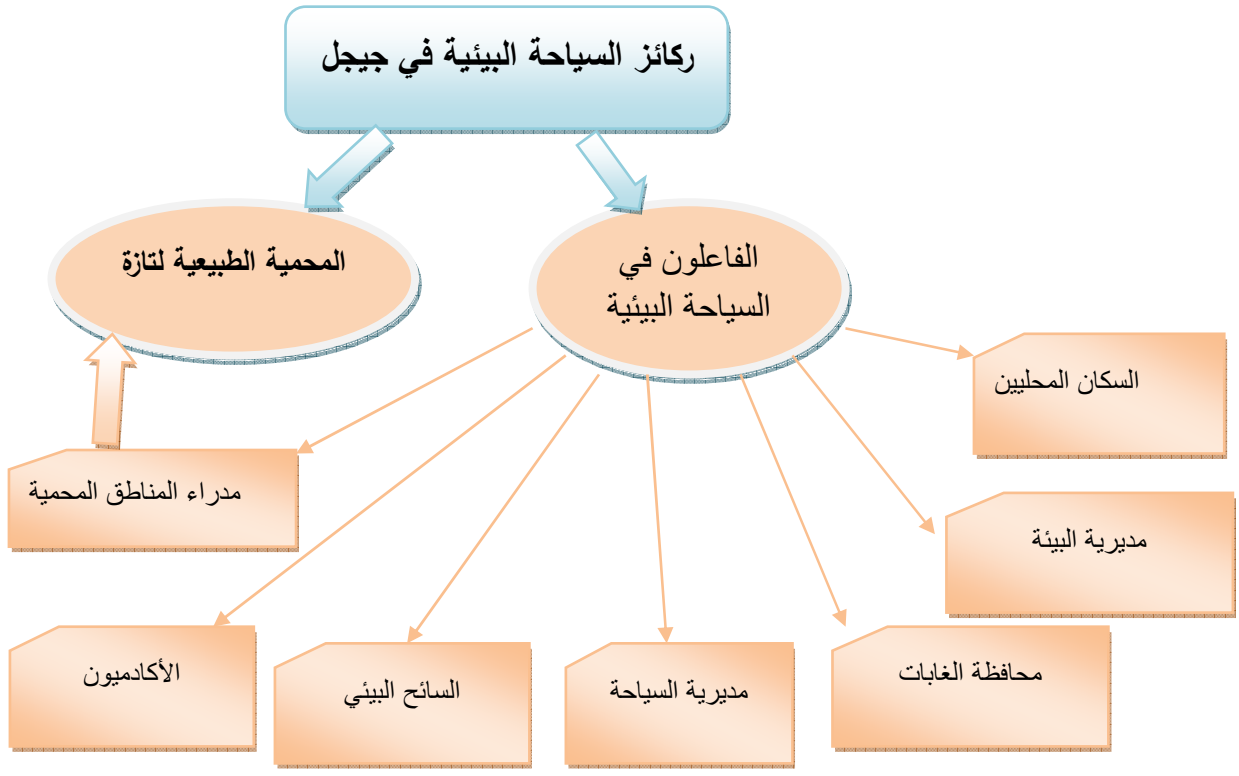

المصدر: من إعدادنا.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أهم الفاعلين في السياحة الببيئية في الولاية، وسوف نتطرق إليهم بالتفصيل كما يلي:

I-2-1- تقديم مديرية البيئة : أحدثت مديرية البيئة في الولاية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27-01-1996 الذي يتضمن أحداث مفتشية البيئة في الولاية، حولت مفتشية البيئة في الحي الإداري الطابق الثالث، وتنظم المديرية في شكل مصالح ومكاتب، وتضم 04 مصالح والمتمثلة في:[1]

أ- مصلحة التنظيم والتحسيس والتربية البيئية.

أ- مصلحة حماية الثروات والتنوع البيولوجي.

ب- مصلحة البيئة الحضرية والصناعية، ومصلحة الإدارة والوسائل.

تقوم مديرية البيئة بأدوار عدة للحفاظ على البيئة والمتمثلة في :

أ- حماية المواطن من جميع الملوثات وترقية الوسط المعيشي.

ب- جمع نفايات المحيط العمراني ونقلها بشاحنة النفايات إلى مراكز التحويل أو المفضلة مع إمكانية فرزها أثناء ذلك.

ج- تدرس بالاتصال مع المصالح الخارجية المعنية، الملفات المتعلقة بطلبات الرخص المنصوص عليها في التشريع، التنظيم في مجال البيئة.

د- حماية الأوساط الطبيعية والحفاظ عليها بهدف التنمية المستدامة.

هـ- حماية البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة من نبات، حيوان، والمواقع الأثرية.

و- الحفاظ على الأنظمة البيئية والمواقع ذات أهمية بيولوجية.

ز- ترقية الوسط المعيشي للمواطن.

ح- تقوم دوريا بتدابير المراقبة والتفتيش لكل المنشات، يحتمل أن يشكل خطرا على البيئة أو على الصحة العمومية.

ط- تقوم في حالة حدوث تلوث بالتحقيقات التي يكون غرضها تحديد الأسباب وتقوم الأضرار وتحديد المسؤوليات.

I-2-2- تقديم مديرية السياحة: تعتبر سنة 1995 نقطة تحول بارزة في المجال السياحي في ولاية جيجل، حيث أصبحت مديرية السياحة منفصلة عن باقي المديريات وسميت" مديرية السياحة والصناعات التقليدية " وفقا لمرسوم التنفيذي رقم 95 /260، بعدها عدل بالمرسوم التنفيذي رقم 15/ 216 في 04

[1] **وثائق من مديرية البيئة**، 2016.

جمادى الأول عام 1426 الموافق لـ11 يونيو 2005، حيث تمنن هذا المرسوم إنشاء مديرية السياحة لكونها منفصلة عن الصناعات التقليدية لأن هذه الأخيرة تحولت إلى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات التقليدية، وتقع مديرية السياحة في الحي الإداري الطابق الثالث.

تضم مديرية السياحة لولاية جيجل ثلاث مصالح وهي :

مصلحة تنمية النشاطات السياحية، مصلحة النشاطات السياحية والرقابة ومصلحة الإدارة والوسائل.

لمديرية السياحة أدوار متعددة لتشجيع السياحة البيئية، وذلك نظرا لمقومات التي تحتويها ولاية جيجل وهي: [1]

أ- المبادرة بكل تدبير من شانه إنشاء محيط ملائم ومحفز لتنمية النشاطات السياحية المحلية.

ب- السهر على التنمية المستدامة لسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئة والسياحة الثقافية التاريخية.

ج- السهر على تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.

د- إدماج نشاطات سياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي.

هـ- دعم وتنمية نشاط المتعاملين والهيئات والجمعيات المتدخلة في السياحة.

و- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لا سيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن.

I-2-3- تقديم محافظة الغابات: محافظة الغابات لولاية جيجل هي إدارة أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 / 333 المؤرخ في 25- 10- 1995 تتواجد على مستوي ولاية جيجل وتنظم في شكل أربعة مصالح وهي:

مصلحة تسيير الثروات والدراسات، مصلحة حماية النباتات والحيوانات ومصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي، كما أن المحافظة لها دوائر غابية في كل من الطاهير، الميلية، تاكسانة، العوانة، تتخصص مهام المحافظة إجمالا فيما يلي : [2]

أ- تنفيذ البرامج والتدابير في مجال تطوير الثروة الغابية وتوسيعها، والمحافظة على الأراضي المعرضة للانجراف.

ب- تنظيم ومراقبة استغلال المنتجات الغابية بشتى أنواعها والتي تدخل ضمن مخ التهيئة والتسيير.

ج- تنظيم وتتابع وتراقب الاتصال بين المصالح المعنية الأخرى وعملية الرقابة من الحرائق والأمراض الطفيلية.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة تنمية النشاطات السياحية يوم 15- 04- 2018 على الساعة 30 :10 .

[2] مقابلة مع موظف بمصلحة حماية نباتات والحيوانات بمحافظة الغابات بولاية جيجل، يوم 18-04- 2018 على الساعة 25 : 14.

د– تسهر علي تطبيق التشريع والتنظيم الساريين على الميدان الغابي وهذا من اختصاص الشرطة الغابية.

هـ–تنفيذ البرامج فيما يخص الثروات الغابية وحمايتها.

و– تنفيذ برامج الإرشاد التوعية والتنشيط المتعلقة بالمحافظة على الثروة الغابية و المائية والصيدية.

ز– تدرس بالاتصال مع المصالح الخارجية المعنية، الملفات المتعلقة بطلبات الرخص والمنصوص عليها في التشريع، تنظيم في المجال الغابي.

- ومن أهم الفاعلين في السياحة البيئية الحضيرة الوطنية لتازة والتي سوف تكون محل الدراسة لاحقا.

I -3- دور البرامج والمخططات المرتبطة بالفاعلين في مجال السياحة البيئية على التنمية المحلية:

خلال هذا المطلب سنحاول التعرف علي أهم برامج التنمية الريفية، مخططات التسيير، وبرامج التنمية المحلية، ثم نتطرق إلي اثر هذه البرامج والمخططات علي التنمية المحلية.

I-3-1- البرامج والمخططات المرتبطة بالقطاعات في مجال السياحة البيئية: سوف نتعرف على برامج ومخططات مرتبطة بالقطاعات السابقة الذكر في مجال السياحة البيئية.

أ– مخطط التسيير وبرامج التنمية الريفية(PPDR):

✓ **محافظة الغابات:** تمثل ولاية جيجل حوالي 57% من الثروة الغابية من الأشجار، هذا بدوره يشجع السياحة البيئية في هذه الولاية، ففي الإطار المحافظة على هذه الثروة تقوم هذه المحافظة في ظل مخطط يسمي مخطط التسيير وبرامج التنمية الريفية بالحفاظ عليها، حيث تقوم بإعداد مخطط التسيير لذلك سنويا، ويكون ذلك من خلال المشاريع التالية:[1]

- التوعية والإطفاء عند حصول حريق، فهذا المخطط يسمح بإنقاص الحرائق.
- تطهير الغابات والتجديد عن طريق البذر المباشر.
- تهيئة مسالك غابية في مختلف بلديات المناطق الريفية لولاية جيجل.
- علاج الأشجار في الغابات والاعتناء بها في مختلف بلديات المناطق الريفية لولاية جيجل.
- التشجير ويكون حوالي 100 قنطار كل عام، ويكون التشجير في مختلف بلديات المناطق الريفية.
- إعادة التشجير للبلوط الفليني في مختلف بلديات ولاية جيجل (الطاهير، تاكسانة، العوانة، الشحنة...).
- القيام بالتوعية والتحسيس وذلك بالتنسيق مع المدارس، الجمعيات، مديرية البيئة ومديرية التربية.

كما نجد أن محمية بني بلعيد تابعة لمحافظة الغابات، وقد صنفت عام 2002 كمنطقة رطبة عالمية، وقامت محافظة الغابات باستغلالها والحفاظ عليها وجعلها منطقة سياحية، بوضع أربعة أبراج مراقبة

[1] مقابلة مع موظف بمصلحة حماية نباتات والحيوانات بمحافظة الغابات بولاية جيجل، يوم 18–04– 2018 على الساعة 25 : 14.

وبناء مركز للاستقبال، وإقامة حائط حول هذه المحمية للحفاظ عليها.

كما تطالب حاليا محافظة الغابات لولاية جيجل بمخطط التسيير ، يتم فيه مختلف الإطارات التابعة للدولة بدراسته دراسة علمية بحتة وذلك في إطار التنمية المستدامة، وتتم هذه الدراسة بكيفية الاستغلال لهذه البحيرة دون أضرار بسكان المنطقة و الحفاظ على هذه الثروات بطريقة مستدامة.

أما برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) فهو مشروع ابتدأ عام 2004، فإذا أخدنا على سبيل المثال بعض المشاريع المنجزة في ظل هذا البرنامج، نسجل ما يلي :

- توزيع مختلف الحيوانات (الأبقار، الخرفان، الماعز، النحل)، لمختلف المناطق، بنسبة أربعة أبقار واثني عشر خرفان لكل عائلة.
- غرس أشجار الفواكه بمختلف أنواعها.
- المساعدة على البناء الريفي.

ب- برامج التنمية المحلية (PCD،PSD):

✓ **برامج التنمية المحلية (PSD):** هو برنامج خاص بالولاية ويضم مختلف القطاعات منها :

1- مديرية البيئة: تم وضع برنامج وطني للتكفل الشامل بالنفايات المنزلية، لاسيما من صدور القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها حيث يتكفل هذا البرنامج بما يلي : [1]

- إعداد المخططات التوجيهية لتسيير النفايات المنزلية للبلديات.
- انجاز وتجهيز مراكز الردم التقني للنفايات المنزلية وأخرى للنفايات الهامدة.
- غلق وإعادة الاعتبار للمفرغات الفوضوية.
- إدراج نظام الفرز والرسكلة وإعادة تثمين النفايات.
- وضع حيز التنفيذ برنـامجا للتوعية والتحسيس والتربية البيئية.

❖ **المخططات التوجيهية لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها :** الهدف من هته المخططات كأدوات حديثة في تسيير النفايات على مستوي كل بلدية يمكن تحديده كما يلي :

- إبراز الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية ونقاط العجز المسجلة.
- تحديد احتياجات البلديات من وسائل مادية وبشرية لجمع ونقل النفايات المنزلية.
- إدراج نظام جديد لعملية تسيير النفايات على مستوى إقليم البلدية(تقسيم البلدية إلي قطاعات أو مناطق

[1] مقابلة مع السيدة رئيسة التحسيس والتوعية البيئية، يوم 03-05- 2018، على الساعة 00 : 13 .

وتحديد مسار وتوقيت الشاحنات لكل قطاع على حدا).

❖ **انجاز وتجهيز مراكز الردم التقني للنفايات المنزلية وأخرى للنفايات الهامدة:** استفادت الولاية من أربع مراكز للردم التقني للنفايات موزعة كما يلي :

- **مركز الردم التقني للنفايات المنزلية لمدينة جيجل** : دخل حيز الاستغلال بتاريخ 18-11-2008.
- **مركز الردم التقني ما بين البلديات بالطاهير** : دخل حيز الاستغلال بتاريخ 13-11-2011.
- **مركز الردم التقني ما بين البلديات بالميلية** : دخل حيز الاستغلال بتاريخ 12-10-2011.

من أجل التحكم في هذه المراكز تم إنشاء مؤسسة عمومية ولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية جيجل بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08-11-2008.

- تم تعيين مدير على رأس هذه المؤسسة بموجب القرار رقم 103 المؤرخ في 04-02-2009.
- خلال سنة 2012 وفي إطار البرنامج القطاعي استفاد قطاع البيئة لولاية جيجل من رابع مركز بموجب العملية انجاز وتجهيز مركز الدفن التقني للنفايات المنزلية مابين البلديات الشقفة، سيدي عبد العزيز والقنار نشفي بمبلغ يقدر ب 250.000.000,00 دج.

والعملية متوقفة بسبب مشكلة الأرضية بمنطقة فازة بالموقع المسمي "رأس أرسا" ببلدية القنار (الملكية لقطاع الغابات) والذي لم يحضى بالموافقة على اقتطاعه بعد زيارة اللجنة الوزارية ولم يتم تحديد موقع جديد لهذا المشروع لحد الآن.

❖ **عمليات غلق وإعادة الاعتبار للمفرغات الفوضوية:** من بين 48 مفرغة فوضوية متواجدة عبر إقليم الولاية تم غلق 06 مفرغات فوضوية لأهم البلديات والتجمعات السكانية وهي التابعة لبلديات : جيجل، الطاهير، الميلية، الأمير عبد القادر، قاوس، سطارة بموجب قرار بلدي.

❖ **إدراج نظام الفرز والرسكلة وإعادة تثمين النفايات:** خلال سنة 2012 وفي إطار البرنامج القطاعي للتنمية استفاد قطاع البيئة لولاية جيجل من العملية : انجاز وتجهيز مركز تجميع النفايات بجيجل بمبلغ يقدر ب : 80.000.000,00 دج حيث تم إسناد الصفقة لمؤسسة "ENVIBAC ALCER " مشروع الصفقة قيد الإعداد.

في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2013 استفادت الولاية من عملية انجاز وتجهيز مراكز لفرز النفايات بمبلغ يقدر بـ : 400.000.000.00 دج.

بالإضافة إلى هذه البرامج استفادت الولاية من مشروع الجزائر البيضاء في إطار الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التشغيل والتضامن الاجتماعي.

- **مشروع الجزائر البيضاء :**

هذا المشروع متمثل في جمع الأكياس البلاستيكية المستعملة، تطهير وتنظيف الأحياء، تطوير المساحات الخضراء، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن والممول في إطار أشغال ذات المنفعة العامة.

خلال سنة 2010 استفاد قطاع البيئة لولاية جيجل من عملية تقدر ب : 3.000.000 دج (المدة 3 أشهر) خاصة بجمع ورفع الأكياس البلاستيكية المستعملة هذه العملية ممولة من طرف صندوق البيئة وإزالة التلوث، هذه العملية مست الأحياء السكنية، الأسواق العمومية، المحطات البرية، الطريق الوطني رقم 43.

❖ **وضع حيز التنفيذ برنامجا للتوعية والتحسيس والتربية البيئية:** وذلك عن طريق إحياء الأيام العالمية الدولية والوطنية المتعلقة بـ : البيئة، الشجرة، الماء، التنوع البيولوجي، المناطق الرطبة، طبقة الأوزون، يوم ساحل البحر الأبيض المتوسط، الطيور المهاجرة، الغابات...الخ.

وهذا بالتنسيق مع جميع الشركاء في هذا المجال وذلك بتنظيم النشاطات التالية :

- تنظيم أبواب مفتوحة ومعارض حول كل مناسبة.
- تنظيم حملات توعية تحسيسية حول مختلف المواضيع داخل الوسط التربوي.
- تنظيم خرجات بيداغوجية تحسيسية لفائدة التلاميذ إلى مختلف المواقع ذات أهمية ايكولوجية للولاية.
- توزيع الوسائل البيداغوجية المتعلقة بالتحسين والنوعية حول البيئة ومخاطر التلوث بالوسط المدرسي والمجتمع المدني.
- إنشاء موقع الكتروني خاص بمديرية البيئة تحت عنوان www.denv-jijel.dz

2- **مديرية السياحة:** في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي، لم تقم مديرية السياحة بولاية جيجل بأي نشاط أو مشروع.

أما في برامج التنمية القطاعية قامت بمجموعة من النشاطات ومشاريع نذكر منها : [1]

✓ الانتهاء من تجهيز مقر مديرية السياحة مع السكن الوظيفي بمبلغ 50 مليون دينار جزائري.

✓ الانتهاء من تجهيز مركز الإعلام والتوجيه السياحي بولاية جيجل وتسليمه بقيمة 2 مليار دينار جزائري.

✓ دراسة المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT) في مرحلته الخامسة 2015، 2019 وهو مكمل للمرحلة الرابعة 2010، 2014 وهو يحمل الكثير من المشاريع لفائدة القطاع السياحي بالولاية حيث يمس خمسة مناطق للتوسع السياحي والمتمثلة في :

❖ برج بليدة : الدراسة على مستوي الوزارة للمصادقة.

❖ رأس العافية : الدراسة على مستوى الوزارة للدراسة.

[1] مقابلة مع رئيسة مكتب متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية يوم 02-05-2018 على الساعة 00 :14.

- ❖ تاسوست : جاري تحضير الملف من أجل المداولة على مستوى المجلس الشعبي البلدي.
- ❖ خيري واد عجول : جاري تحضير الملف من أجل المصادقة النهائية.
- ❖ داو الواد : جاري تحضير الملف من أجل المصادقة النهائية.

كما تم الانتهاء من تهيئة شاطئين وهما شاطئ الكهوف العجيبة وشاطئ المنارة الكبيرة بمبلغ 40 مليون دينار جزائري.

✓ **برامج التنمية المحلية (PCD):** وهو برنامج خاص بالبلدية ويضم :

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : قامت مختلف بلديات ولاية جيجل (جيجل، العوانة، الطاهير زيامة، الشحنة...)، بمختلف العمليات المساهمة في تحقيق التنمية المحلية نذكر منها :

- تنظيف الشوارع في مختلف مناطق الولاية.
- تهيئة وطلاء الطرق الصغيرة.
- إنشاء مراكز ثقافية، وفروع مصرفية مع للسكن.
- تحقيق شبكة تطهير.

✓ **برنامج التنمية الإقطاعية :** خلال هذا البرنامج قامت بلديات الولاية ببعض المشاريع نذكر منها :

- تدعيم إعداد شبكة الطرقات بالطاهير،العوانة، تاكسنة...
- إعداد الدخول إلى ميناء جن جن.
- فتح وتهيئة طريق في الميلية بين منطقة زهر ومتيجة.
- تنظيف مختلف إحياء بلديات الولاية.
- تمويل وتشغيل شركات لمشروعات البنية الأساسية.
- جمع النفايات وتنظيف الشوارع والمباني.
- إقامة مدارس ومراكز صحية، ومكافحة الحرائق وتشذيب الأشجار.
- وضع اللوحات.
- صيانة وإنارة الشوارع في مختلف البلديات وبعض خدمات الإسعاف.
- إحياء وتشجيع الصناعات المحلية التي تشتهر بها المجتمع الجيجلي بإقامة تظاهرات ، وفتح متاحف...
- تقديم خدمات النقل العام للمواطنين في مختلف البلديات.

من أجل تنشيط الحركة السياحية البيئية بولاية جيجل خلال موسم الاصطياف، تقوم بلديات ولاية جيجل دوريا بالعديد من النشاطات عبر مختلف بلديات الولاية خصوصا الساحلية منها، ومن أهم هذه الأنشطة نجد ما يلي :

- تفعيل المبادرة الرامية إلى تفعيل دور المؤسسات التربوية في تحسين منها : توزيع الأشجار على كل مؤسسة تربوية.
- تزيين المحيط وإعطاء وجه جميل للبيئة، وذلك عن طريق فرق الطلاء.
- تهيئة أماكن السياحة.
- تنقية الحشائش من المساحات الخضراء والحدائق العمومية.
- تجهيز الأماكن العمومية، من أجهزة التنوير، المقاعد العمومية.
- تكثيف دوريات المراقبة لمعاينة تسربات المياه، والتبليغ عنها للمصالح المعنية,
- القيام بحملات لتنظيف الأحياء.
- تنظيف الشواطئ قبل فتح مواسم الاصطياف، حيث تباشر البلدية أعمال التنظيف على مستوي كل بلدية، حيث تقوم بلدية جيجل بتنظيف كل من شاطئ كثامة، أولاد بونار، الخليج الصغير، المنار الكبير،
- تزويد شواطئ بلديات جيجل بالحراسة، الحمامات، حظيرة السيارات وغيرها.

I-3-2-مساهمة البرامج والمخططات المرتبطة بالفاعلين في مجال السياحة البيئية على التنمية المحلية في ولاية جيجل:

سوف نحاول توضيح مساهمة البرامج السابقة في التنمية المحلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مساهمة البرامج والمخططات المرتبطة بالفاعلين في مجال السياحة البيئية على التنمية المحلية في ولاية جيجل

الفاعلين في السياحة البيئية	البرامج	المساهمة في تحقيق التنمية المحلية		
		الجانب الاقتصادي	الجانب الاجتماعي والثقافي	الجانب البيئي
محافظة الغابات	إعداد مخطط لتسيير سنويا	– تهيئة المسالك الغابية. – توفير حوالي 60منصب شغل	– االقيام بالتوعية والتحسيس	– التوعية عن حصول الحرائق. – التشجير
	برامج المشاريع الجوارية PDDR	– توزيع الحيوانات على السكان	– المساعدة على البناء الريفي	– غرس أشجار الفواكه بمختلف أنواعها
مديرية البيئة	برامج التنمية المحلية	– توفير مناصب شغل	– وضع برنامجا لتوعية والتحسيس حول مختلف المواضيع خاصة البيئية	– تسيير النفايات المنزلية – انجاز مراكز لردم
مديرية السياحة	برامج التنمية المحلية خاص بالبلدية دعم الانعاش التنمية القطاعية	– تدعيم إعداد شبكة الطرق – توفير حوالي 50 منصب شغل	–إنشاء مراكز ثقافية	– تنظيف الشوارع والاحياء – تزيين المحيط – تنظيف الشواطئ – تهيئة الاماكن السياحية

المصدر: من إعدادنا.

من خلال الجدول يتضح أن الدولة تهتم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق السياحة البيئية، عن طريق برامج ومخططات للتنمية عاد ولو بجزء بسيط في تحقيق التنمية الريفية بشكل خاص والتنمية المحلية بشكل عام، ونذكر منها :

أ-الجانب الاقتصادي:

- توفير مناصب الشغل، حيث أن هذه البرامج قد قامت بتخصيص مناصب شغل متعددة في مختلف قطاعات ولاية جيجل، حيث نجد أن مديرية البيئة قد وفرت حوالي 50 عامل سنويا، محافظة الغابات

حوالي 60 عامل.

- الحد من النزوح الريفي من خلال برامج التنمية الريفية، والتي تعود بالنفع على السكان المناطق الريفية.

ب- الجانب الاجتماعي:

- تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وهذا من خلال القضاء على القمامات الفوضوية، وحماية المواطن صحيا من كل أخطار التلوث، وانتشار الأمراض، إضافة إلى تحسين المحيط والمحافظة على النظافة العمومية.
- تنمية السكان والمناطق الريفية والجبلية، وهذا من خلال التنمية المرتبطة بالمحافظة على الطبيعة لصالح السكان المجاورين حتى يصبحوا من مؤيدي الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى المحافظة على الحيوانات والنباتات والأنظمة البيئية ذات المنفعة الوطنية.

ج- الجانب البيئي:

- خلق مساحات خضراء، حيث نجد أن مديرية البيئة تقوم بالقضاء على القمامات الفوضوية المنتشرة عبر أحياء البلديات وبالتالي فان هذه المساحات التي كانت مركزا للنفايات العشوائية ستخصص لإنشاء مساحات خضراء تزيد من جمال المدينة.
- تهيئة الشواطئ، وهذا من شانه أن يدفع بعجلة التنمية المحلية من خلال السياسة المحلية، وفتح كل الشواطئ التي تزخر بها الولاية، وكذا المحافظة علي الطابع الجمالي ونظافة الساحل بمنع البناء العشوائي، بالإضافة إلى ذلك فان هذه التدخلات الخاصة بتثمين الشريط الساحلي، ترمي إلى نظافة الشواطئ ومنه الحفاظ على الصحة العمومية في الولاية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية.
- المحافظة على الثروات الطبيعية : وذلك من خلال إشراك السكان المحليين بالمنطقة بمختلف المشاريع وتقديم لهم الدعم النصائح للمحافظة على هذه الثروات.
- حصد أمن بيئي محلي للمواطن وتحسين إطاره المعيشي، وبالتالي الحد من تلك الشكاوي المتعلقة بالبيئة وتحقيق تنمية شاملة بمفهومه الواسع.

II- إحاطة عامة بالحظيرة الوطنية لتازة :

تعتبر الحظيرة الوطنية لتازة أحد أهم المواقع السياحية في ولاية جيجل، وذلك للميزات الخاصة والمنفردة لبعض الموارد الطبيعية فيها، التي جعلتها حاضرة بقوة، وهذا ما يبرز الحفاظ عليها وحمايتها، هذا التفرد الخاص يـعد أحد أهم المعايير الأساسـية في ترتيب موقع الحظيرة الوطنية لتازة على المستوى الوطني، تحتوي الحظيرة على أحد أروع غابات البلوط في الجزائر وغابات الزان، كما يعتبر الطابع الجبلي

هو الطابع الغالب فيها، لها طابع المنحدرات الصخرية على مستوى موازي لسطح البحر وموجهة على شكل حلقات من الشرق إلى الغرب.

II-1- إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة : يعود أول تصنيف لمنطقة تازة كحظيرة وطنية إلى الفترة الاستعمارية في سنة 1920 تحت تسمية " دار الواد " وحددت بمساحة تقدر ب 230 هكتار وفقا لقرار حكومي بتاريخ 28 أوث 1923، وكانت تنظم استغلال أشجار الفلين والزان ضمن غابة القروش التي كانت أخشابها نحو فرنسا، وبعد الاستقلال تولت إدارة الغابات تسيير الحظيرة والغابة حتى تم تصنيفها رسميا سنة 1984 بمرسوم رئاسي الموافق لقانون 05-83 المؤرخ بـ 25 فيفري 1983 والخاص بحماية البيئة، وحددت مساحتها بـ 3807 هكتار مساحة حول الحظيرة تقدر بـ 2428 هكتار.

تصنيف الحظيرة كان طبقا لمواصفات أساسية تتمثل في:

أ- التنوع الحيوي الكبير والمهم بالأوساط المختلفة بالمنطقة.

ب- الأهمية العلمية البالغة للأنظمة الايكولوجية بالمنطقة.

ج- أهمية المواقع التي يمكن استغلالها في السياحة الطبيعية.

د- تميزها لمجالين أساسيين لتصنيفها كحظيرة برية- بحرية.

بينت دراسة أنجزت سنة 1998 أن الحدود الحالية تطرح مشكل ضعف التقييم الفعال للأنظمة الايكولوجية والتي تشكل وحدات طبيعية مستمرة مع المناطق المجاورة، خاصة بالنسبة لتشكيلات بلوط الأفراس الذي هو نوع فريد على مستوي الجزائر ولكن حتى على المستوي العالمي، إضافة إلى إهمال فئة كبيرة من السكان المحليين، لهذا اقترحت مشروع لتوسيع حدود الحظيرة إلى 50000 هكتار.

II-2- موقع وتنظيم الحظيرة الوطنية لتازة: تنتمي الحظيرة الوطنية لتازة بحدودها الحالية والمقترحة بصفة كلية لولاية جيجل، وتتواجد بالتحديد في الجهة الغربية منها، وتبعد الحظيرة الحالية بحوالي 35 كلم غرب عاصمة الولاية، 60 كلم شرق ولاية جيجل ، بجاية و100كلم شمال شرق سطيف.

تمتد حوالي 13 كلم من الشرق إلى الغرب و06 كلم من الشمال إلى الجنوب، وتنفتح بواجهة بحرية شمالا على مسافة حوالي 09 كلم، تنتمي إداريا لثلاث بلديات وهي : بلدية سلمي بن زيادة (حوالي 50% من ساحة الحظيرة)، بلدية العوانة (27.5 %) وبلدية زيامة المنصورية (22.5 %).

تحتل الغابات والأحراش كما هو موضح في الجدول رقم (03) اغلب مساحة الحظيرة بحوالي 3264 هكتار أي بنسبة تتعدى 85 % من المساحة الإجمالية، والمساحة المتبقية هي أراضي مستغلة في النشاطات الفلاحية التي لا تتعدي نسبتها 0.84 % وأخرى موجهة للسكن (الذي يتميز بالتبعثر) واستعمالات أخرى.

الجدول رقم (03): استغلال الأرض بالحظيرة الوطنية لتازة

نوع الاستغلال	المساحة (هـ)	النسبة %
تشكيلات غابية	3.264.00	85.74
مروج، نتوءات صخرية	280.70	7.37
أسرة الأودية، شواطئ، أراضي جرداء	93.00	2.44
أراضي فلاحية	32.00	0.84
مجالات سكنية	137.3	3.61
المجموع	**3.807.00**	**100**

المصدر :الحظيرة الوطنية لتازة 2017.

وقد تم تقسيم إقليم الحظيرة إلى 05 أقسام انطلاقا من مخطط التهيئة من طرف المكتب الوطني للدراسات الغابية سنة 1987، تحدد عدة مستويات للتدخل حسب الخصائص الايكولوجية لكل منطقة وهي موضحة في الجدول رقم (04)، بحيث كل مستوى يضم توجيهات أساسية يتعين على الحظيرة القيام بها بهدف تنظيم استغلال ثروات المنطقة بشكل لا يؤثر على البيئة الطبيعية بها، خاصة بالنسبة للمناطق التي تتواجد ضمنها تشكيلات نباتية أو أنواع حيوانية نادرة أو مهددة بالانقراض.

الجدول رقم (04) :الأقسام الايكولوجية بالحظيرة الوطنية لتازة

القسم	التوجهات	المساحة (هـ)	ملاحظات
حماية تامة	– حماية تشكيلات بلوط الزان والفلين المتواجدة بالمرتفعات. – حماية الموقع الجيومورفلوجي لجبل تاوزنت. – حماية طائر sittelle kabyle.	716.1	– توجد بالمنطقة مصادر ثروة طبيعية فريدة. – تمنع كل أنواع التدخلات التي تمس بالقيمة الطبيعية للمنطقة. – يسمح للباحثين وكل من ينشط في إطار أكاديمي ممارسة مهامه ضمن المنطقة.
حماية أولية	– حماية بلوط الزان بكل من :تازة، واد تبولة، واد بوفسيو. – تشكيلات البلوط المختلطة (الزان والأفراس) بالمناطق المرتفعة. – تشكيلات بلوط الأفراس النقية بالمناطق المرتفعة. – حماية singe magot	926.7	– وسط طبيعي يستدعي الحماية والمحافظة عليه. – موجه نحو عمليات إثراء الثروة الحيوانية والنباتية.
تنمية ضعيفة	– أراضي السكن الريفي. – أراضي زراعية. – تنمية اقتصادية واجتماعية تركز على مبادئ حماية الطبيعة.	448.4	– إمكانية استقبال تهيئات وتجهيزات تتلاءم مع مقوماته مثل مساحات اللعب،مساحات التخييم، التجهيزات الخاصة بالبحث العلمي...الخ.
Tampon	– حماية بلوط الزان. – حماية تشكيلات البلوط المختلطة. – المحافظة علي النوادر الطبيعية.	1481.9	– منطقة انتقالية بين الأقسام الايكولوجية.
المنطقة المحيطة	– منطقة نشاطات. – منطقة تسلية. – منطقة النوادر الطبيعية	233.5	– تضم المنطقة الواجهة البحرية اين توجد الكهوف العجيبة والشواطئ. – يتواجد بالمنطقة التجمعين السكنيين تازة وافتيس.

المصدر :الحظيرة الوطنية لتازة 2017.

II-3- المميزات الطبيعية للحظيرة: سوف نحاول عرض أهم الخصائص الطبيعية للحظيرة الوطنية لتازة، والتي سنحصرها في العناصر التالية :

أ- **التضاريس** : تنتمي الحظيرة إلى المنطقة الجبلية للقبائل للصغرى، التي تتميز بتضاريس وعرة حيث فوارق الارتفاعات واضحة وكبيرة، وتكون على شكل سلاسل لجبال مرتفعة نسبيا، حيث تقارب مساحة المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 800 م حوالي 417 هكتار أي حوالي 11% من المساحة الإجمالية للحظيرة بحدودها الحالية تتخذ هذه السلاسل اتجاه عام من الغرب إلى الشرق.

ينتج عن هذا التضرس الشديد انحدارات كبيرة نوعا ما، حيث تصل مساحة الانحدارات التي تفوق 25 % إلى 3051 هكتار أي 80 % من المساحة الإجمالية، مما يؤثر على بعض النشاطات البشرية خاصة النشاط الزراعي وتأثيراته بدوره على التربة في المنحدرات الكبيرة.

صعوبة التضاريس بالمنطقة قد شكل عائق أمام النشاطات والتنقلات البشرية، غير أنها في نفس الوقت لها دور فعال في التنوع الحيوي خاصة وأنها تعرف تساقطات مهمة، حيث تتشكل تحت نطاقات بيومناخية مختلفة، تقطنها مستعمرات حيوانية ونباتية متنوعة، إضافة إلى التنوع في المناظر الذي تخلقه والتي لها تأثير كبير في جذب السياح إلى المنطقة.

ب- **المناخ** : إن عامل المناخ جد حيوي في التنوع البيئي ويلعب دورا أساسي في توزيع الأنواع الحيوانية والتشكيلات النباتية، وخاصة بالنسبة لعنصرين أساسيين هما التساقطات والحرارة، وفي الواقع تعد ولاية جيجل بصفة عامة ومنطقة الحظيرة الوطنية بصفة خاصة من أهم المناطق التي تشهد كميات هامة من التساقط على مستوى كل الساحل الجزائري، حيث تزيد كمية الأمطار عن 1200مم سنويا، وتتميز بدرجات حرارة لطيفة فمنطقة الحظيرة وما جاورها تتميز بجو رطب منعش يساعد على نمو وتطور ثروة حيوانية ونباتية هامة.

ج- **الشبكة المائية** : إن التضرس الشديد الذي تتميز به المنطقة إضافة إلى كميات التساقط بها جعل شبكة المياه السطحية بها تتميز بسرعة سيلان شديدة وكثرة الانعراجات والالتواءات، وتتمثل في واد أساسي هو واد تازة تغذيه ثلاث أودية وهي واد بومرار، واد بوفسيوو واد تبولة، اتجاه هذه الأودية هو شمال شرق- جنوب غرب، هذا بالنسبة للحدود الحالية للحظيرة أما حدود توسعها فتتميز بثراء كبير جدا في شبكة المياه تتمثل في العديد من الأودية أهمها واد كسير، واد بوجرياسة و واد قليل بالإضافة إلى العديد من الشعب والروافد الأخرى تصب هذه الأودية في ثلاث مناطق أساسية : البحر، واد جن جن و سد ايراقن.

وتعتبر مكسب سياحي ذو أهمية عالية خاصة من حيث المسالك التي تخلفها والتي لها أثر خاص على

الزوار والأنواع الحيوانية والنباتية التي تعيش بمحاذاتها.

د- **التشكيلات الجيولوجية** : تقع الحظيرة الوطنية لتازة في أقصي الشمال الشرقي للسلسلة الكلسية لجبال البابور، وجنوب الكتلة البركانية لكافالو (العوانة)، وبالتالي فالتشخيص العام للمنطقة يبين وجود نوعين أساسيين من التركيبات الصخرية رسومية وبركانية.

- ✓ الأراضي الرسوبية تتشكل من ترب تعود أساسا إلى الزمن الثاني والثالث ونادرا ما نجد تكوينات الزمن الرابع، أهم أنواع الترب نجد المارن، الكلس والشيشب والغرانيت.
- ✓ الأراضي البركانية تظهر خاصة بالمنطقة الشمالية خاصة الشمالية الشرقية بكتلة جبل عدنون وغابة القروش.

II-4- الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة.

الشكل رقم (11) : الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة.

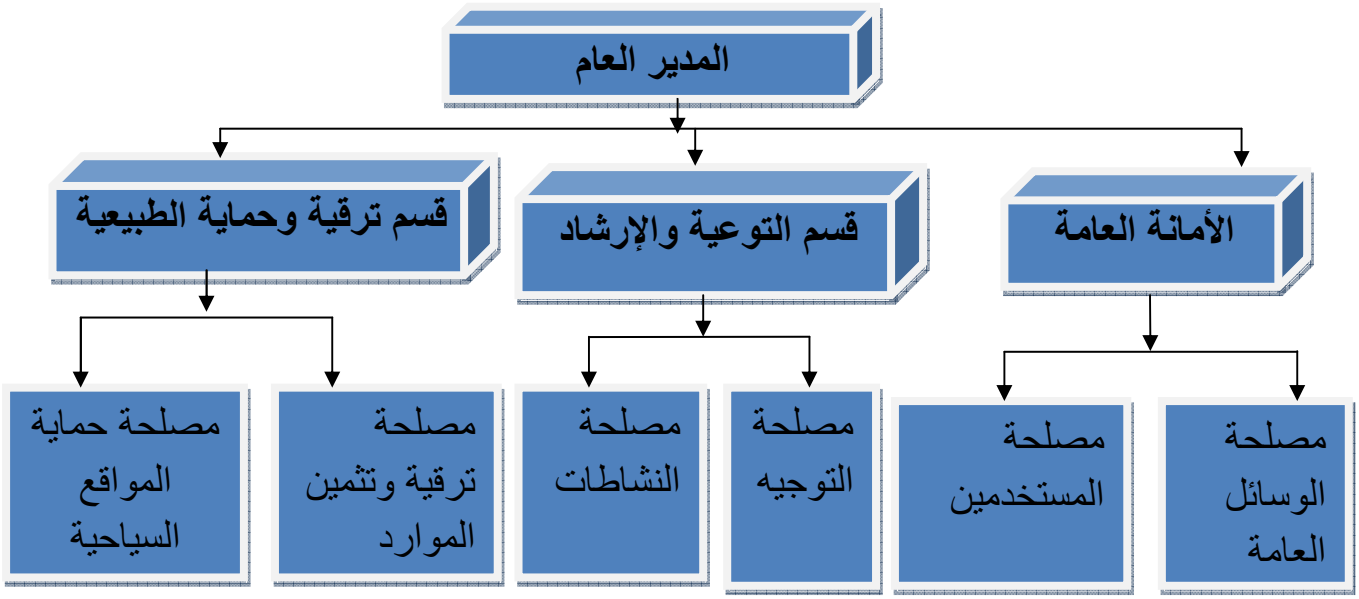

المصدر : وثائق إدارية من الحظيرة الوطنية لتازة.

وفيما يلي شرح لهذا الهيكل :

أ- **المدير العام** : إن طبيعة المكانة التي تحتلها في هذه يحتلها في هذه الوكالة باعتباره المسؤول الأول عن التسيير فرضت عليه أدوار من أهمها :

- ✓ التمثيل على المستوى المحلي للحظيرة الوطنية لتازة.
- ✓ التنسيق، متابعة ومراقبة نشاط الحظيرة.
- ✓ يتابع الأعمال المنجزة من طرف المصالح.

ب- **الأمانة العامة** : تنقسم الأمانة العامة للحظيرة إلى قسمين هما :

- ✓ قسم الميزانية والوسائل العامة.
- ✓ قسم الموارد البشرية والتنظيم.

وتتمثل المهام الأساسية لهذا القسم في :

- ضمان تنظيم الوسائل المتاحة في الحظيرة.
- الإشراف على الاتصال بجميع المصالح والمديريات.
- إدارة المواعيد المهنية (الاجتماعات، اللقاءات، الزيارات).

ج- قسم التوعية والإرشاد : وينقسم إلى :

- ✓ مصلحة التوجيه.
- ✓ مصلحة النشاطات.

ويقوم هذا القسم بمجموعة من النشاطات منها :

- نشر الوعي البيئي في أوساط السكان المحليين وزوار الحظيرة.
- استقبال السياح البيئيين الوافدين إلى الحظيرة الوطنية.
- تنظيم الرحلات السياحية والمسابقات في إطار تضامني.

د- قسم ترقية وحماية الطبيعة وينقسم إلى :

- ✓ مصلحة ترقية وتثمين الموارد.
- ✓ مصلحة حماية المواقع السياحية.

ويعمل هذا القسم على :

- تثمين الموارد النباتية والحيوانية للحظيرة.
- حماية المواقع السياحية الواقعة ضمن محيط الحظيرة الوطنية.

III- عرض وتحليل نتائج المقابلة مع عمال الحظيرة الوطنية لتازة

III-1- نشاطات السياحة البيئية للحظيرة :

تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بعدة نشاطات تسعي من ورائها إلى تحقيق عدة أهداف أهمها حماية الأنظمة البيئية، وبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، مع توعية وتحسيس المواطنين وتشجيعهم علي ممارسة الأنشطة الصديقة للبيئة، ومن أهم هذه النشاطات ما يلي : [1]

أ- تنظيم رحلات وزيارات المواقع الطبيعية التابعة للحظيرة لفائدة طلاب الجامعات والمعاهد سواء المحليين

[1] مقابلة مع السيدة ايت يفتن نعيمة، رئيسة مصلحة التوعية والإرشاد في الحظيرة لتازة يوم 02- 05- 2018، على الساعة 30 :11.

أو من خارج الولاية وحتى السياح الأجانب، تسهر الحظيرة من خلال هذه الخرجات الميدانية إلى التعريف بالموروث الحضاري للولاية والمواقع السياحية البيئية فيها وكذا التحسيس والتوعية بأهمية حمايتها والعمل على تثمينها علي غرار غار الباز، الكهوف العجيبة، منطقة عين جنان منطقة افتيس، منطقة سلمي وقروش.(الملحق 01)

ب- الترويج والتعريف بالمنتجات التقليدية المحلية خاصة تلك التي في طريق الزوال مثل : الأواني الفخارية الخاصة بسكان أعالي جبال العوانة وزيامة منصورية، والزرابي التي تنسجها يدويا نسوة المنطقة، وهذا من خلال إقامة المعارض والملتقيات والمشاركة في الصالونات الوطنية والدولية.

ج- تقوم الحظيرة بتزويد السكان المحليين مجانا بالأشجار المثمرة وغير المثمرة المنتجة من قبل المشتلة التابعة للحظيرة، وهي تهدف من وراء ذلك إلى إدماج السكان المحليين ومساعدتهم في تسيير الموارد المحلية المتاحة وإكسابهم المعرفة والخبرة بذلك. (الملحق 02)

د- تضع الحظيرة برامج خاصة لمتابعة بعض الحيوانات التي تعيش في المنطقة خاصة القرد المغربي الذي يتعرض إلى خطر الانقراض بفعل السلوكات غير المسؤولة من طرف السكان والزوار ويتولى هذه البرامج فريق مختص على مستوى الحظيرة.

هـ- تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بالمشاركات الفعالة في المعارض والصالونات الوطنية والدولية الخاصة بالسياحة والسفر والبيئة، كما تقوم بالتعاون والتنسيق مع العديد من المحميات والحظائر الوطنية والجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الدولية في مجال البيئة مثل : الصندوق العالمي للبيئة. (الملحق 03)

و- تقوم الحظيرة بصفة مستمرة خاصة مع اقتراب فصل الصيف بأنشطة تحسيسية وتوعوية فيما يخص مسببات الحرائق وكيفية تجنبها، وكذلك التحسيس بضرورة المحافظة على نظافة الشواطئ والأماكن العامة مثل : حديقة الحيوانات ومنطقة الراحة العائلية لعين جنان ومناطق طبيعية أخرى.

ز- تقوم الحظيرة بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في الولاية مثل مديرية السياحة ومديرية البيئة والجامعة لتشجيع أنشطة وأنواع الايكوسياحية في الولاية مثل : السياحة العلمية وسياحة الاستكشاف والترقب، كما تقوم بتقديم كل الدعم والمساعدة للطلبة والباحثين في هذا المجال.

ح- تقوم الحظيرة بوضع لافتات في المناطق الطبيعية التابعة لها تحث على احترام البيئة ونظافتها وحماية الحظيرة والنباتات التي تعيش فيها، كما تقوم بإصدار منشورات وكتيبات لهذا الغرض. (الملحق 04)

إن هذه الأنشطة والتجارب التي قامت وما زالت تقوم بها الحظيرة الوطنية لتازة بدأت تعطي ثمارها تدريجيا حسب المسؤولين في الحظيرة وهو الشيء الذي يدفعهم إلى بدل مجهودات أكبر في مجال حماية البيئة وتشجيع الأنشطة الصديقة لها مثل : السياحة البيئية وهذا من أجل :

- ✓ الحفاظ على ثروتنا الوطنية والمحلية النباتية منها والحيوانية.
- ✓ دفع عجلة التنمية المحلية وخلق مصادر جديدة لدخل السكان المحليين.
- ✓ تنمية وتطوير الأنشطة السياحية البيئية في الولاية وتنشيط الحركة فيها طول السنة.

كما تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بنشاطات أخرى من أجل المحافظة على البيئة تدعي بنشاطات التربية البيئية وهي نشاطات تتخذها الحظيرة للحفاظ على النظام البيئي و استدامة الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تستحوذ على أكبر جزء من النشاطات الميدانية للحظيرة لعدة أسباب نذكر منها :

أ- كونها وسيلة ذات فعالية كبيرة على المدى البعيد باعتبار أنها موجهة خاصة لتلاميذ المدارس الابتدائية وهو ما يساعد على زرع السلوك البيئي الرشيد لدى الأجيال الصاعدة كما يضمن قدرتهم على تبليغ الرسالة للغير من أجل المحافظة على المكونات الطبيعية التي تزخر بها ولاية جيجل.

ب- كون التربية البيئية تضمن الاستعمال الأمثل للموارد البيئية مستقبلا، وهي الوسيلة الأنجع للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحظيرة خاصة فيما يتعلق بعنصر التحسيس والتوعية.

وفي ما يلي بعض أنشطة الحظيرة الوطنية لتازة في مجال التربية البيئية والتحسيس :

- ✓ تنظم الحظيرة معارض لفائدة التلاميذ والعائلات داخل متحف الحظيرة تتضمن : صور لأنواع وأصناف الحيوانات والنباتات ضمن المناطق التابعة للحظيرة، ولوحات تشكيلية تبرز جمال الطبيعة والتنوع الحيوي فيها، وكذلك معارض الصناعات التقليدية من أواني فخارية ومنتجات يدوية أخرى، ومواد منتجة محليا مثل الزيتون وزيت الضرو وعسل النحل.
- ✓ الخرجات التي تقوم بها أعوان الحظيرة إلى المدارس المتواجدة عبر كافة تراب الولاية، لتنشيط حصص تربوية تتضمن التعريف بالحظيرة وبالثروة النباتية والحيوانية والمائية التي تحتوي عليها الحظيرة، وأهمية المحافظة عليها لضمان استمرارها للمستقبل، وكذا بكيفية التعامل مع البيئة والطبيعة دون إلحاق الضرر بمكوناتها.
- ✓ تنظيم الحظيرة وبصفة دورية مسابقات فكرية بين المدارس تكون أحيانا بين أحضان الطبيعة وأحيانا أخرى داخل قاعات العرض، وتتضمن أسئلة حول الحظيرة وثروتها النباتية والحيوانية والحضارية وكذلك أسئلة

حول البيئة وكيفية صيانتها، كما تتضمن أيضا مسابقات في الرسم لها علاقة بالطبيعة ومسابقة اختيار أحسن بحث له علاقة بالبيئة وألعاب ومسابقات رياضية مثل العدو الريفي.

- ✓ تنظيم مسابقات أحسن مصور لأحسن صورة فوتوغرافية لمنظر غابي للحظيرة وذلك بالتنسيق مع عدة شركاء. (الملحق 05)
- ✓ تنظيم الحظيرة مسابقة أحسن وسط أخضر أو أحسن حي وذلك بالتنسيق مع بلديات الولاية، ودور الشباب والجمعيات الناشطة على مستوى الولاية. (الملحق 06)
- ✓ تنظيم الحظيرة أيام دولية خاصة بالبيئة والسياحة منها اليوم العالمي للمستنقعات، اليوم العالمي للمحيط واليوم العالمي للطيور المهاجرة، اليوم العالمي للغابات، اليوم العالمي للمتحف.
- ✓ كما تنظم أيام وطنية خاصة بالسياح والتوعية الغذائية والزراعية.
- ✓ تقوم الحظيرة بتنظيم أيام دراسية وملتقيات يستفيد منها بدرجة خاصة أيطار القطاع وكذلك المنتخبين المحليين والحركات التجمعية.
- ✓ للحظيرة صدى إعلامي في الإذاعة والتلفزيون وعلى صفحتها في مواقع التواصل الاجتماعي، مواضيعها لها علاقة مع حماية البيئة والموارد الطبيعية مثل الغابات والمستنقعات وحماية الحيوانات من الانقراض.
- ✓ تقوم الحظيرة بتنظيم مقابلات لسبر الآراء تكون مواضيعها لها علاقة بالوقاية من التلوث، لاسيما الثروة النباتية والحيوانية والمائية.
- ✓ تقوم الحظيرة بتوزيع أشجار الزينة للبلديات والمؤسسات التربوية والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص والقيام بحملات التشجير والمساحات الخضراء وذلك بالتنسيق مع المدارس التربوية والكشافة الإسلامية.

III-2- برامج ومشاريع السياحة البيئية للحظيرة:

تعد مشاريع السياحة البيئية قليلة خصوصا فيما يتعلق بطاقات الإيواء ومراكز الاستقبال البيئية، كما نجد أن جل هذه المشاريع تقع في الجهة الغربية للولاية، (الملحق 07) ويمكن تمثيلها في الشكل التالي: [1]

[1] مقابلة مع السيد مسير المشاريع بالحظيرة الوطنية لتازة، يوم 09 ماي 2018 على الساعة 00 :10.

الشكل رقم (12): برامج ومشاريع السياحة البيئية للحظيرة لتازة

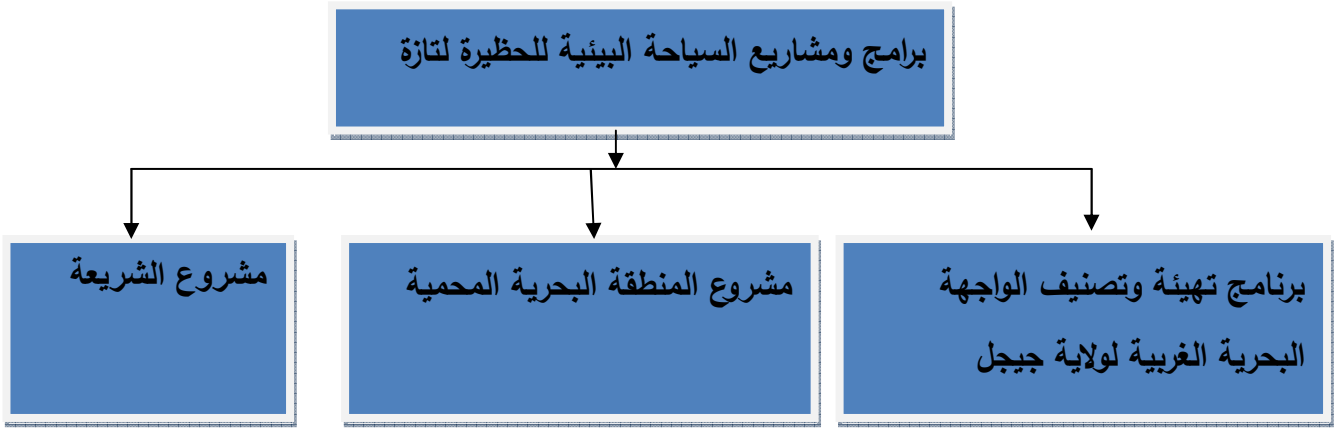

المصدر: من اعدادنا.

من خلال هذا الشكل نلاحظ ان هذه المشاريع ضئيلة، وسوف نقوم بشرحها كالتالي:

أ- **برنامج تهيئة وتصنيف الواجهة البحرية الغربية لولاية جيجل:** تمتد هذه الواجهة من شاطئ المنار الكبير إلى غاية ولاية بجاية، ويدخل هذا المشروع ضمن مخطط التوسع للحظيرة الوطنية لتازة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والصندوق العالمي لحماية الطبيعة ينجز هذا المشروع بالتعاون مع :

- ✓ خبراء من الشبكة المحمية في البحر الأبيض المتوسط التابعة للصندوق العالمي لحماية الطبيعة.
- ✓ المدرسة الوطنية للإدارة البحرية والساحلية.

قدرت التكلفة الأولية لهذا المشروع 500000 يورو لكنها انخفضت إلى 207000 يورو بعد الدراسات التي أجراها الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، لتوفر بعض التجهيزات والبني التحتية، وقد تم إعداد مخطط تسيير هذا البرنامج من قبل الحظيرة الوطنية لتازة بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، حيث يقسم المنطقة البحرية إلى ثلاث مناطق هي :

- **المنطقة المتكاملة :** تمثل من 10 إلى 20% من المساحة الكلية للواجهة البحرية، تتميز هذه المنطقة بنظام بيئي حساس وتخصص لتكاثر الكائنات البحرية وإجراء البحوث العلمية لذلك يمنع دخول العامة إليها.
- **المنطقة العازلة :** تمثل مساحتها من 30 إلى 40% من المساحة الكلية للمحمية البحرية، تتضمن مجموعة من النشاطات تكون مراقبة ومحددة وفق مخطط التسيير الخاص بالمحمية مثل منع الصيد الجماعي في المنطقة واستعمال بعض الوسائل المودية للأحياء البحرية كشبكة الصيد التقليدية تحديد الكميات المسموح اصطيادها ومنع بيعها والمتاجرة بها، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على رخصة القيام بممارسة الصيد والغوص وغيرها في هذه المحمية.

- **المنطقة المفتوحة للجمهور** : تمثل مساحتها من 40 إلى 50% من المساحة الكلية للمنطقة المحمية وتضم جميع النشاطات المسموح بها في القانون مثل السباحة، الغوص، الصيد وغيرها.

ويهدف مشروع تصنيف الواجهة البحرية لولاية جيجل إلى تحقيق ما يلي :

- الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الموارد البحرية والتنمية السياحية المستدامة في المنطقة.
- تعظيم الفوائد البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية للمحمية البحرية.
- توعية وتحسيس الصيادين والسكان المحليين أهمية مثل هذه المشاريع في المحافظة على الثروة السمكية والأحياء البحرية للمنطقة.
- خلق مصادر جديدة للدخل في المنطقة.
- إشراك جميع الهيئات والأطراف المعنية بحماية الساحل.

ب- مشروع المنطقة البحرية المحمية : جاء هذا المشروع تكميلا للمشروع رقم 01 حيث تم خلق وتجهيز مسلكين بحريين هما منطقة رأس العافية ومنطقة العوانة، انطلق هذا المشروع في 01-04- 2014 مدته 37 شهر من 01- 04- 2014 إلى غاية 30- 04- 2017، وقد تم إعداد مخطط تسيير هذا المشروع من قبل الحظيرة الوطنية لتازة بالموافقة مع بلدية جيجل وبلدية و بلدية العوانة، مع إنشاء فرقتين للغوص هما فرقة " RIMONTA " بجيجل، وفرقة ناس البحر بالعوانة، تقوم الفرقتين باكتشاف أعماق البحر، وقد قامت الحظيرة الوطنية لتازة بالتنسيق مع بلدية جيجل والعوانة بما يلي :

- تكوين الصيادين في عمليات الصيد.
- تنظيم الدورة الثالثة والرابعة والخامسة لمسابقة التصوير الفوتوغرافي ومسابقة أحسن فيلم قصير تحت الماء.
- تنظيم حملة نظافة لأعماق البحر، والجزر الصغيرة للعوانة وأندرو.
- تنظيم دورات للطرق تحت مائية لمصلحة الجمعيات ونوادي الغوص الوطنية والدولية.

ويهدف مشروع المنطقة البحرية المحلية إلى :

- تحسين المخزونات المائية لسيرورة الصيد المحلي في إطار ديناميكية التنمية المستدامة.
- تحسيس وتكوين الصيادين وتوعيتهم بالمحافظة علي الثروة السمكية.
- تشجيع السياحة الجماعية للشواطئ.
- جلب السياح الأجانب من خلال تنظيم مسابقات لنوادي الغوص.

ج- مشروع شريعة : هذا المشروع وضع ضمن دراسات اقتصادية واجتماعية كي ينقص الضغط على الكهوف العجيبة، يمتد من نوفمبر 2014 إلى غاية جوان 2017.

✓ **تعريف منطقة شريعة** : هو ضربا من الطبيعة الخلابة، موقعها المتميز بين مزيج من هواء الغابة ونسيم البحر، فضلا عن أنها تعد واحدة من أفضل الأماكن، يسمونها الشريعة أو مشتى الشريعة، ومعناها المكان المرتفع، موقعها في قلب الحظيرة الوطنية لتازة جعلها تكتسي بحلته وتكتسب ثروة نباتية وحيوانية متنوعة، فهي تشكل ملجأ للعديد من الطيور والحيوانات المحمية ومأوى للكثير من النباتات المهددة بالانقراض. فبفضل تنوعها البيولوجي ومناظرها الطبيعية المتنوعة تعتبر وجهة سياحية جاهزة للاكتشاف.

✓ **مسلك المشي الغابي** : بعد تهيئة المسلك في إطار المشروع النموذجي الحظيرة الوطنية لتازة، أصبح بإمكان الجميع المشي فيه والاستمتاع برؤية المناظر الطبيعية الخلابة.

هذا المسلك الغابي يتعدى 3.5 كلم تتفاوت فيه نوعية الممرات بين السهلة ومتوسطة الصعوبة من خلال جولة تستغرق تقريبا الساعة والنصف.

هذا المسلك يلجا إليه الباحثون أي غير موجه للسياح فقط، بل للباحثين الذين يتوعون ببحوث استكشافية.

- أيضا تتوفر أماكن للراحة مثل مقاعد الجلوس، كما قاموا في إطار هذا المشروع بترميم خزانات الماء يستعملها السياح وكذلك لشرب الحيوانات.
- توجد طاولات للتوجيه تحتوي على GPS لمعرفة اتجاه تنقل السياح والباحثين، تحتوي هذه الطاولات على جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وفي إطار مشروع الشريعة تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بـ :

- عرض المتوجات التقليدية في دار الحرف التي تتولى تجهيزها الحظيرة الوطنية لتازة.
- تكوين الأفراد والعاملين على كيفية تسيير دار الحرف.
- تم منح من طرف الولاية أموال كي يتم تجهيز دار الحرف بالطاولات، أجهزة كهر ومنزلية لكي تكون ذات طابع ريفي.
- عند تجهيز دار الحرف يتم تشغيل 50 عامل، 20 دائمين، أما 30 عاملا بصفة مؤقتة.
- تنظيم ورشة إعلامية وتكوينية عن السياحة البيئية الجبلية لفائدة البلديات في إطار الثنائية لتجربة مشتى الشريعة.
- إحصاء ودراسة معمقة للسكان القدماء لمشتى الشريعة في إطار برنامج تثبيت السكان الأرياف.
- تنظيم مختلف التكوينات لفائدة أصحاب المشاريع المحلية للشريعة لتنمية المنتوجات المحلية والغابية.
- تنظيم أيام عرض للمنتوجات التقليدية المحلية لمشتى الشريعة.
- تقرير مرسوم رقم 16- 203 في 25- 07- 2016 يحدد الشروط والطرق المعمول بها لتنظيم نشاطات النقل في الشريعة.

- تقرير مرسوم 16- 259 في 10- 10- 2016 يحدد الطرق والنماذج التنظيمية لتسيير اللجنة الوطنية واللجان الولائية للمناطق المحمية.

ويهدف مشروع الشريعة إلى :

- الحفاظ على الإنتاج المحلي وعرضه عن طريق تكوين الأفراد في كيفية تسويق هته المنتجات بطريقة تقليدية تساهم في التنمية المحلية.
- توفير ظروف أحسن حيث أدى فتح المسالك الغابية إلى تجنب بعض الكوارث.
- استفاد السكان من السكن الريفي في منطقة الشريفة أدى إلى عدم اندثار الموروث الثقافي للمنطقة.
- توفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة بدار الحرف.
- تقليص ضغط السياح على منطقة الكهوف العجيبة.
- مساهمة القطاعات الأخرى في تسويق المنتجات التقليدية (التنمية مشتركة ومستدامة) هذا ما يساهم في التنمية المحلية.
- التعرف على التنوع البيولوجي لمنطقة الشريعة من خلال دورات المشي التي تنظمها الوكالات السياحية والجمعيات.

III-3- استغلال الموارد المالية للحظيرة الوطنية لتازة في التنمية المحلية

لمعرفة مدى مساهمة الإيرادات الناتجة عن الحركة السياحية نحو الحظيرة الوطنية لتازة في تنمية القطاع السياحي للولاية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع رئيسة قسم الحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية حيث طرحنا عليها مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض الإحصاءات المتعلقة بحجم توافد السياح على أقسام الحظيرة، وقد جاء تحليلنا لهذه المقابلة على الشكل الموالي:

1- **حجم التدفقات النقدية على الحظيرة:** أحصت إدارة الحظيرة الوطنية لتازة عدد السياح الذين يأتون إلى الأماكن السياحية التابعة لها بغرض معرفة أي الأماكن السياحية التي يقصدها السياح بكثرة، كما أننا اعتمدنا على هذه الإحصائيات لمعرفة حجم التدفقات النقدية لهذه المواقع خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، ويتم توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): يوضح إيرادات أقسام الحظيرة الوطنية لتازة بين سنة 2014 -2017

السنوات	حديقة الحيوانات		الكهوف العجيبة		غار الباز		ممر الشريعة
	عدد الزوار	المداخيل	عدد الزوار	المداخيل	عدد الزوار	المداخيل	عدد الزوار
2014	862254	38033315	35364	707280	25750	515000	- -
2015	1014083	48130610	30329	606580	18178	363560	300
2016	1081765	53286210	102023	4080920	78	3120	1200
2017	1043558	51081850	96646	3865840	لا شيء نتيجة الأشغال	-	40

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على إحصائيات قامت بها إدارة الحظيرة الوطنية لتازة 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن عدد السياح متباين في جميع الأماكن السياحية بالحظيرة الوطنية لتازة طوال أيام السنة، تبعا لطبيعة ونوعية السياح الذين يقصدونها، حيث أن أكبر نسبة سجلت في عدد السياح خلال هذه السنوات كانت في حديقة الحيوانات سنة: 2016 ب 1081765 سائح، حيث بلغت الإرادات في هذه السنة ب53286210 د.ج، حيث نلاحظ أن هناك زيادة مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ عدد زوار الحديقة في هذه السنة 862254 سائح في قدرت الإرادات ب38033315 د.ج، وهذا راجع إلى:

- ✓ التحسن الملحوظ في الظروف الأمنية على مستوى الولاية
- ✓ زيادة طاقات الإيواء وهياكل الإستقبال في الولاية وانتشار ظاهرة تأجير المنازل من قبل السكان المقيمين داخل الولاية.
- ✓ نقل صورة جيدة عن ولاية جيجل من خلال الكلمة المنطوقة بالإضافة إلى الصور ومختلف الفيديوهات المنشورة على مختلف مواقع التواصل الإجتماعي.
- ✓ التحسن الطفيف في البنى التحتية خاصة شبكة الطرقات التي تربط الولاية بالولايات الأخرى.
- ✓ توافد عدد كبير للعائلات على الولاية بسبب عادات وتقاليد المنطقة وكذا طابعها المحافظ.

كما نلاحظ انخفاض نسبي في عدد السياح سنة 2017 حيث بلغ 1043558 سائح وهذا راجع إلى:

- ✓ تراجع القدرة الشرائية للعائلات .
- ✓ عدم وجود برامج تحفيزية جديدة.
- ✓ انشغال العائلات بسبب الامتحانات النهائية .
- ✓ تزامن شهر رمضان مع العطلة الصيفية.

أما بالنسبة لمغارة الكهوف العجيبة عرف تطور ملحوظ في سنة 2016 حيث قدر عدد السياح ب: 102023 سائح 4080920 د.ج مقارنة بسنة 2014، 2015 وهذا راجع إلى:

- ✓ سهولة وصول السياح إلى مغارة الكهوف العجيبة.
- ✓ زيادة عدد أيام موسم الاصطياف.
- ✓ التنظيم المحكم على مستوى الكهوف العجيبة.

- ✓ الموقع الاستراتيجي للمغارة.
- ✓ سهر عمال المغارة على توفير الراحة والأمن للسياح.

كما نلاحظ انخفاض في عدد السياح في سنة 2017 حيث قدر ب 96646 سائح ذلك راجع لنفس الأسباب المذكورة سابقا.

في حين كان تدفق السياح إلى مغارة غار الباز لابأس به في سنتي 2014و2015 حيث قدر عدد السياح فيها بـ 25750 و 18178 سائح على التوالي في حين انخفض عدد الزوار في 2016 إلى 78سائح، وذلك راجع إلى:

- ✓ غياب حظائر لركن السيارات.
- ✓ مخلفات الأشغال العمومية الواقعة بمحاذاة غار الباز.
- ✓ عدم وجود لافتات توعوية تعرف بالمغارة .

أما في سنة 2017 فنسبة الزوار منعدمة بسبب وجود أشغال.

مع العلم أن أسعار الدخول إلى هذه المواقع تبقى رمزية ومستقرة نسبيا حيث تتراوح مابين 30 و50 د.ج.

وأن مداخيل كل من الكهوف العجيبة وغار الباز تكون موسمية أي في موسم الاصطياف فقط.

أما في باقي شهور السنة يكون الدخول إليها مجانا على عكس حديقة الحيوانات التي تفرض سعر الدخول طول أيام السنة.

2- مساهمة إيرادات الحظيرة في التنمية المحلية: فيما يخص مساهمة مداخيل و إيرادات الحظيرة الوطنية في التنمية المحلية بالمنطقة خصوصا والولاية عموما فقد أجاب المسؤولون فيها على أنها تبقى نسبية ومحدودة في الوقت الحالي، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ضعف الميزانية المخصصة من الوزارة لهذه الحظيرة، مما يحد من دورها في تفعيل المشاريع التنموية بالمنطقة على جميع الأصعدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.
- عدم استقلالية الحظيرة الوطنية لتازة ماليا، لا يمكن لها أن تتصرف في هذه الإيرادات أو استثمارها بالشكل الذي تراه مناسبا.
- نقص التمويل اللازم لتنفيذ البرامج التنموية للحظيرة الوطنية لتازة على مستوى الولاية من قبل الجهات المعنية.

3- أثر مشاريع الحظيرة الوطنية لتازة في التنمية المحلية: رغم محدودية الموارد المالية للحظيرة الوطنية لتازة للأسباب المذكورة سابقا إلا أنها ساهمت ولا زالت تحاول تنمية القطاع السياحي وخاصة السياحة البيئية في المنطقة من عدة نواحي منها:[1]

أ- **الناحية الاقتصادية:** طبعا تبقى إيرادات الحظيرة الوطنية لتازة الناتجة عن النشاط السياحي فيها ضعيفة

[1] مقابلة مع السيدة ايت يفتن نعيمة رئيسة قسم التوعية والتحسيس للحظيرة الوطنية لتازة، يوم 23- 05- 2018، الساعة 11:00.

جدا مقارنة بإيرادات القطاعات الأخرى بالولاية إلا أنها ساهمت ولو بنسبة ضئيلة في:

- دعم ميزانية الولاية من خلال المداخيل المتأتية من مختلف المواقع التابعة للحظيرة.
- تدعيم خزينة البلدية بطريقة غير مباشرة ، من خلال الاستفادة من مداخيل بعض النشاطات (كراء مواقف السيارات لزوار المنطقة خاصة في مواسم الاصطياف...).
- المساهمة في تشجيع الاستثمارات نحو المرافق الهيكلية وتحسين البنى التحتية في الجهة الغربية للولاية.

ب- **الناحية الاجتماعية:** إذا كان حال مساهمة الحظيرة الوطنية لتازة اقتصاديا بالشكل المتواضع جدا الذي رأيناه في العنصر الأول، فان مساهمتها اجتماعيا لن يكون أفضل حالا، ويمكن تلخيص دور الحظيرة الوطنية في التنمية الاجتماعية في:

- تشجيع السكان المحليين على الاستقرار بالمنطقة والتقليل من ظاهرة النزوح إلى المدن من خلال الدعم المادي والتقني (منح الأشجار المثمرة بالإضافة إلى أنواع أخرى، تقديم خلايا نحل للمزارعين، تقديم الاستشارات العلمية والتقنية فيما يخص طرق الزراعة الحديثة).
- توفير مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة خاصة في موسم الاصطياف.

ج- **الناحية الثقافية:** مما لاشك فيه أن الحظيرة الوطنية لتازة تبدل جهودا لا يستهان بها لتطوير الوعي الثقافي لدى السكان المحليين والسياح على حد سواء، بأهمية ايكوسياحية كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، والنهوض بالقطاع السياحي من جهة أخرى، حيث ساهمت ولا تزال تساهم في:

- نشر الوعي البيئي لدى المجتمع المحلي والسائح، بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والأحياء البرية والبحرية المتواجدة في المنطقة.
- توعية السياح الوافدين على المنطقة بأهمية احترام عاداتها ، تقاليدها وثقافة سكانها، من خلال المرافقة الشخصية إلى مواقع الحظيرة السياحية أو عن طريق أعوانها المنتشرين فيها.
- التوعية بالأضرار والكوارث التي يحدثها السائح والأفراد عن قصد أو عن غير قصد بالبيئة والكائنات الحية والموروث الحضاري في المنطقة.

د- **الناحية البيئية:** بالرغم من أن مساهمة الحظيرة الوطنية لتازة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تبقى محدودة نسبيا إلا أن مساهمتها بيئيا تعتبر الأهم من بين هذه الجوانب، ويتجلي ذلك من خلال ما يلي:

- المساهمة في حماية بعض الكائنات الحية من الانقراض، من خلال إعداد برامج تكاثر لها.
- إثراء الحظيرة الحيوانية والنباتية من خلال جلب السلالات النادرة والغريبة عن المنطقة.

- المساهمة في حماية المنطقة من التلوث البري والبحري من خلال حملات تنظيف الشواطئ قبل وأثناء موسم الاصطياف.
- تبادل الرؤى والأفكار الخاصة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي، من خلال المشاركة في الملتقيات البيئية الوطنية والدولية.
- تعويض المساحات الغابية المتضررة من الحرائق بالأشجار المختلفة.

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل إعطاء لمحة عن السياحة في ولاية جيجل ومقومات السياحة البيئية التي تزخر بها، وهذا بهدف معرفة أسباب ركود السياحة البيئية في هذه المنطقة، كما لاحظنا أن البرامج والمخططات سواء الخاصة بالولاية أو بالحظيرة الوطنية لتازة شجعت السياحة البيئية وحققت تنمية محلية في الولاية ولو بالشيء القليل، فبرامج السياحة البيئية موجودة لكن تجسيدها على ارض يبقى صعب، بالإضافة إلى عدم توفر معلومات عن نتائج تطبيق هذه البرامج، لذلك سوف نقدم بعض التوصيات التي لا ربما ستساعد ولو بالقليل للنهوض بالسياحة البيئة لتحقيق تنمية محلية بولاية جيجل.

الخاتمة

تشهد السياحة البيئية نشاطا ملحوظا في كافة دول العالم، وذلك لما تساهم به من عائد ومردود في كافة المناطق التي تمارس فيها، وما تؤدي اله من تنمية محلية في مختلف القطاعات، كما تؤدي إلى أشياع الرغبات السياحية، دون المساس بالبيئة والنظم الطبيعية ولا بثقافة المجتمعات المحلية.

من هذا المنطق ارتأينا أن نضع خاتمة لبحثنا على شكل نتائج وتوصيات والمتمثلة في:

أ- النتائج المتوصل إليها: تكمن أهمية السياحة البيئية في العوائد التي تحققها سواء على البيئة أو السائح، هذا الأخير لا يحبذ أن يقصد بيئة ملوثة ومشوهة تنعكس بالسلب على صحته. من هنا ظهر نمط جديد للسياحة هو السياحة البيئية التي لها أهمية كبيرة في حياة المجتمعات.

- السياحة البيئية نشاط حيوي يهدف للبحث في أعماق الطبيعة، ويعمل على ربط المشاريع السياحية والاستثمار في مقومات المجتمع المحلي، مع احترام البيئة، عادات وتقاليد المجتمع.
- السياحة البيئية لها علاقة وطيدة بالتنمية المحلية، فمتى وجدت السياحة البيئية عناية في بلد الا وساهمت في تنمية في تنمية القطاعات الأخرى وفي الوقت ذاته متى اشتملت الاستراتيجيات التنموية على السياحة البيئية، إلا وشهد هذا الأخير انتعاشا يسمح له بتحقيق الأهداف المسطرة.
- ضعف الاستراتيجيات والخطط التنموية التي وضعتها الجزائر، كالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT) الذي لم يعطي أهمية للسياحة البيئية أدى إلى قلة المشاريع المنجزة لها وتواضع نوعية المنشات والخدمات وضعف او قصور المرافق و البنى التحتية السياحية.
- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة لذلك، مما يؤدي الى تقليدية برامج السياحة البيئية.
- تحظي ولاية جيجل بفرصة كبيرة لرواج السياحة البيئية باعتبارها إحدى الولايات التي تملك مقومات طبيعية لا باس بها، كما تسعى مختلف القطاعات الناشطة في السياحة البيئية من خلال برامجها الى النهوض بالتنمية المحلية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- تسعى الحظيرة الوطنية لتازة من خلال نشاطاتها البيئية المتنوعة إلى تثمين الموارد الطبيعية للولاية، وتوجيهها إلى نظام بيئي مستدام يحقق تطلعات التنمية المنشودة في المجتمع المحلي.
- تساهم الحظيرة الوطنية لتازة في تحسين الصورة الذهنية للولاية وطنيا ودوليا من خلال مشاركاتها في اللقاءات والمعارض والمسابقات الوطنية و الدولية.
- تسعى الحظيرة الوطنية لتازة إلى التنوع الحيوي التي تزخر به مناطق الولاية، من خلال حملات التوعية والتحسيس على مدار السنة.

- تساهم الحظيرة الوطنية لتازة بتوفير مناصب شغل للسكان المحليين حيث تمت الإشارة إلى انه سيتم توظيف 50 عامل، 20 دائمين و 30 عاملا بصفة مؤقتة في إطار مشروع الشريعة، كما أن حديقة الحيوانات لوحدها توظف 35 عامل دائم و 03 عمال غير دائمين.
- وجود المركزية سابقا في كل من الحظيرة الوطنية لتازة وحديقة الحيوانات مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية المحلية.
- برامج ومشاريع السياحة البيئية في ولاية جيجل موجودة لكن تجسيدها على ارض الواقع يبقي صعبا بالإضافة إلى عدم توفر معطيات ومعلومات عن نتائج تطبيق هذه البرامج.
- تواجه الحظيرة الوطنية لتازة عدة تحديات ومعوقات أمام تنشيط مشاريع السياحة البيئية، وعلى رأسها غياب الوعي السياحي لدى المسؤولين وحتى رفضه في بعض الأحيان التعامل مع السياح الأجانب بحجة المحافظة أو لأسباب غير مقنعة.
- غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين في السياحة البيئية في ولاية جيجل.
- ولاية جيجل تعاني من مجموعة من النقائص والمتمثلة أساسا في:

نقص النظافة، نقص النقل، نقص المرافق العمومية والسياحية، غلاء المعيشة، سوء المعاملة، كثرة الازدحام و الاكتظاظ، اهتداء الطرقات، نقص الإرشاد السياحي، نقص حظائر السيارات واللافتات التي تبين الأماكن.

وبالتالي من خلال هذه الدراسة ونتائجها حاولنا الإجابة على الإشكالية متبعين الخطوات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): الخطوات المتبعة للإجابة عن الإشكالية

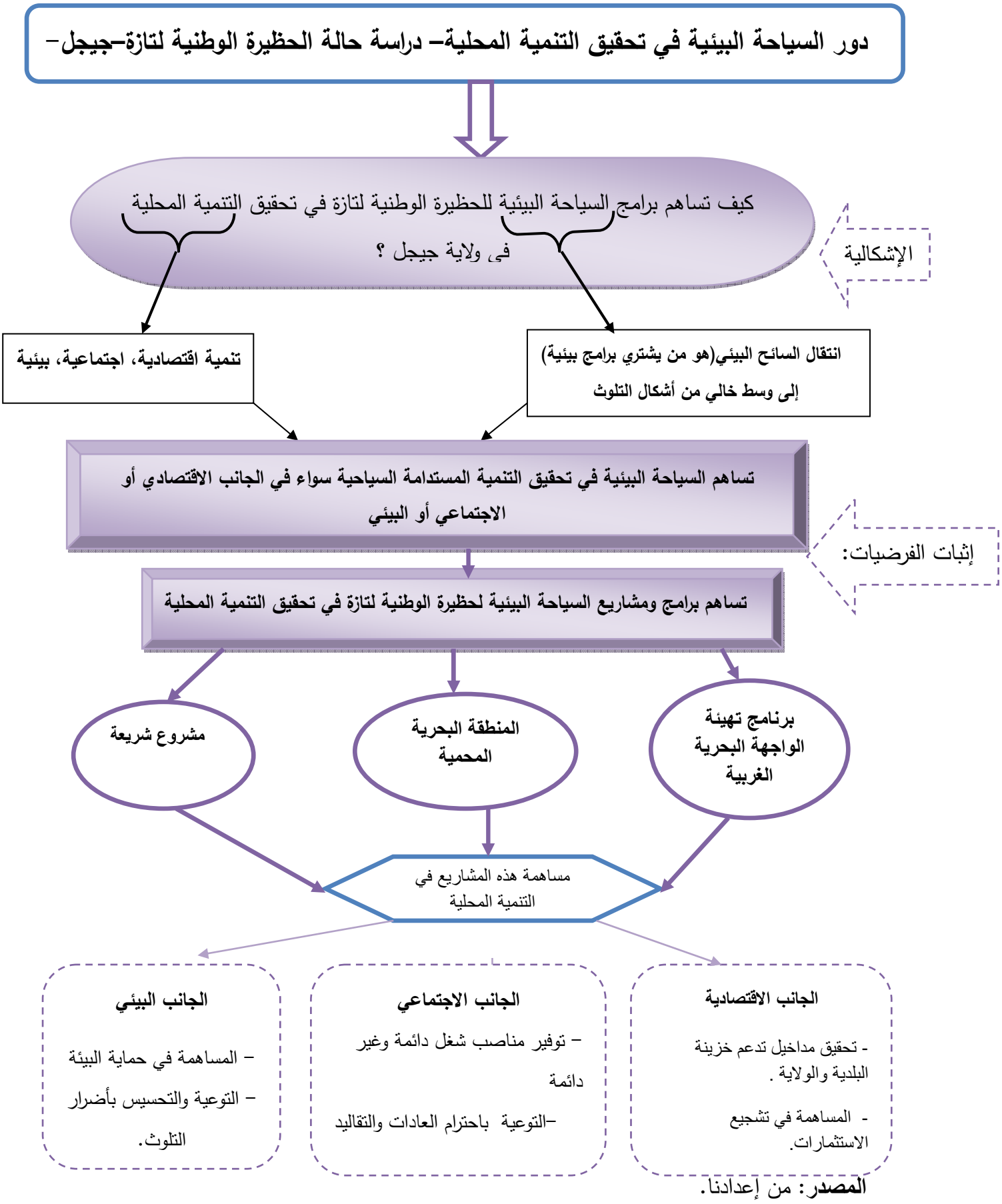

المصدر: من إعدادنا.

من خلال الشكل السابق والشكل رقم (01) الموضوع في المقدمة وحاولنا الإجابة عن الإشكالية انطلاقا من التعاريف الخاصة بمتغيرات الدراسة المتعلقة بالسياحة البيئية، والتي تركز على بيع برامج سياحية ودراسة بعض المؤشرات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أثبتنا صحة الفرضية الأولى في دراستنا النظرية ووضحنا أن السياحة البيئية لها دور فعال في تحقيق التنمية المحلية سواء الاقتصادية، الاجتماعية او البيئية، وهذه الدراسة النظرية حاولنا تطبيقها على الفاعلين في السياحة البيئية في ولاية جيجل وخاصة على الحظيرة الوطنية لتازة باعتبارها من أهم الفاعلين، وتطرقنا إلى مختلف مشاريعها وبرامجها القائمة والمستقبلية، ووضعنا بعض الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات التنمية المحلية.

وأثبتنا صحة الفرضية الثانية لبرامج ومشاريع السياحة البيئية لمختلف الفاعلين بولاية جيجل دور فعال في تحقيق التنمية المحلية خاصة المتعلقة منها بالحظيرة الوطنية لتازة، لكن هذه الفعالية غير واضحة نظرا لعدم توفر معلومات عن نتائج تطبيق هذه البرامج والمشاريع.

ب- الاقتراحات:

- الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري وترميم القصور.
- توفير وسائل النقل خاصة الصد الهوائي (التلفريك) وتعبيد الطرقات المؤدية إلى الشواطئ والحد من انتشار البنايات الفوضوية على الشواطئ.
- إحياء التظاهرات والأعياد المحلية (سباق الخيل، عيد الربيع،...الخ) التي من شانها استقطاب السياح وتنشيط الحركة السياحية بالولاية، و إشراك جميع الهيئات والمصالح في تنظيم هذه التظاهرات السياحية.
- وضع دليل سياحي (كتيبات، صور سياحية، مطويات) تحت تصرف الهيئات التي تقوم بالترويج السياحي بالولاية.
- تفعيل اللجان المحلية لبناء العلاقات مع الجهات والمؤسسات الحكومية لرفع المشاريع المقترحة للجهات الممولة.
- عمل توأمة ما بين القرى وبلديات أخرى في العالم، والاستفادة من التجارب الرائدة في السياحة البيئية.
- ضرورة ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة و التنوع الحيوي و الثقافي للولاية.
- إنشاء فنادق بيئية لتوسيع السياحة البيئية بالولاية وخلق منتجات سياحية على مدار السنة، مثل الاستفادة من تساقط الثلوج في العديد من جبال الولاية، يخلق نشاط التزلج على الثلج والذي يعتبر عامل جذب لمحبي هذه النشاطات.
- نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال من تلفاز و إذاعة وصحافة.

- التنسيق والحوكمة بين مختلف الفاعلين في السياحة البيئية بهدف تحقيق التنمية المحلية، لتجنب تعارض المصالح والأهداف عند وضع برامج ومشاريع السياحة البيئية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1- إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2- احمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

3- اكرم عاطف روا شده، **السياحة البيئية (الأسس والتركزات)**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2009.

4- أمينة أبو حجر، الجغرافية السياحية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

5- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2007.

6- خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2003.

7- خليف مصطفي غرابية، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الالكتروني، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.

8- رشيد احمد عبد اللطيف، **أساسيات التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2000.

9- رشيد احمد عبد اللطيف، **الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2007،.

10-سعيد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر، الإسكندرية 1998.

11- طارق كمال، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر 2009.

12- عادل هواري وآخرون، **قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1998.

13- عبد القادر إبراهيم حماد وناصر محمود عبد، **مدخل إلى جغرافيا السياحة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2013.

14- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي (التنمية المحلية)**، الطبعة الأولى، دار الجمعية للطبع والنشر، القاهرة 2001.

15- عبد المنعم شوقي: "**تنمية المجتمع وتنظيمه**" ، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

16- عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

17- عصمت عدلي ومنال شوقي عبد المعطي احمد، **مقدمة في الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2011.

18- عماد محمد دياب الحفيظ، **البيئة ،حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

19- فتيحة محمد الحسن، **مشكلة البيئة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

20- فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

21- مجموعة من الخبراء، **التنمية المحلية والريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة 2008.

22- محسن احمد الخيضري، **منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحة واعدة وجودة حياة أفضل وبيئة نقية خالية من التلوث**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

23- محمد خميس الزوقة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995.

24- مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

25- منال شوقي عبد المعطي احمد، **جغرافية السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.

26- موسى اللوزي : **التنمية الإدارية (الأسس والمفاهيم والتطبيقات)**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000.

27- مولحسان أية الله، عيساني ربيع، **دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية (الأردن، مصر، لبنان، الجزائر)**، المؤتمر الدولي حول : التنمية السياحية في الدول العربية جامعة غرداية يومي 26 – 27 فيفري 2013.

28- نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

29- نبيل زعل الحوامدة، موفق عدنان الحميري، **الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين**، بدون طبعة، دار الحامد، عمان، 2006.

ب- الرسائل و الأطروحات الجامعية :

30- بوضاموز ياسين : المؤسسات **الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل 2011.

31- خالد كوشة، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية : حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004.

32- خضيري خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة ودكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2010.

33- رفيق مرسي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري 2012.

ج- الملتقيات والمؤتمرات والمجلات:

❖ **الملتقيات والمؤتمرات :**

34- إبراهيم بورنان، يوسف بوخلخال، **السياحة البيئية وضرورة التوجه نحو السياحة المستدامة**، المؤتمر الدولي العالمي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البليدة الجزائر، يومي 24 – 25 افريل 2012.

35- احمد قايد نور الدين، **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة**، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 9، 10 مارس 2010.

36- برقوق عبد الرحمن، **دور السياحة البيئية في المحافظة على ثقافة المجتمع**، ملتقي الاقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010.

37- رابح خوني، رقية حساني، **الأبعاد البيئية والسوسيو- اقتصادية للصناعة السياحية**، الملتقي الدولي حول الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 09- 10 مارس.

38- شريقي عمر : **الإطار العام للسياحة المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر جامعة سطيف 14، 15 افريل 2008.

39- الطيب داودي ، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09- 10 مارس 2010.

40- مولحسان أية الله، عيساني ربيع، **دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية (الأردن، مصر، لبنان، الجزائر)**، المؤتمر الدولي حول : التنمية السياحية في الدول العربية جامعة غرداية يومي 26 – 27 فيفري 2013.

❖ **المجلات :**

41- خالد عمري، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي**، مجلة بلدي العدد 15، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 1983.

42- الطيب ماتلو، **التنمية المحلية معاينات وأفاق**، مجلة الفكر البرلماني العدد 04 أكتوبر 2003.

د- المنشورات والتقارير :

43- سوزان مبارك، **السياحة البيئية**، المنتدي البيئي، يوم البيئة العالمي، 2002.

44- الجمهورية العربية السورية، وزارة الدولة للشؤون البيئة، **المحميات الطبيعية- أنواعها- أهدافها- اشتراطاتها**، تقرير خاص يشرح المحميات الطبيعية، دمشق، جويلية 2003.

45- **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها**، السلسلة 01، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، ديسمبر 2005.

هـ-المواقع الالكترونية :

46- http//ar.wikipedia.org/index.php ? title=oldid=1082554.

47- http//www.hodaidah.com/hod/sholhnead.php?

48- http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%A9%_%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%&action=edit

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية :

A- Les livre :

49- André Joyal ، le développement local ، Edition l'iore ، Paris ، 2002.

50- Danis Mailât ، comportements spatiaux et milieux innovateurs in encyclopédie d'économie ، Edition Economico ، Paris ، 1986.

51- Françoise Potier et Pascal Zegel," **Exclusions et Inégalités d'accès aux loisirs et au tourisme**", Rapport sur convention PUCA, novembre 2003.

52- **Introduction** : du tourisme au système touristiques Economie du tourisme", tour-F-408.

53- Jan louis Guigou ، le développement local ، Espoirs et Freins Editions Economico ، Paris ، 1986.

54- Joseph Lajugie ، Pierre delfoud et Claude La cour ، Espace régional et aménagement de territoire ، Dalloz ، paris ،1979.

الملاحق

الملحق (01): رحلات وزيارات المواقع الطبيعية التابعة للحظيرة.

الملحق رقم (02): التزويد بالأشجار المثمرة وغير المثمرة.

الملحق (03): المشاركة في المعارض الدولية والوطنية.

الملحق رقم(04): المشاركة في حملات التنظيف.

الملحق رقم (05): أحسن مصور وصورة فوتوغرافية.

الملحق رقم (06): مسابقة أحسن وسط اخضر وأحسن حي.

الملحق (07): مشاريع الحظيرة الوطنية لتازة

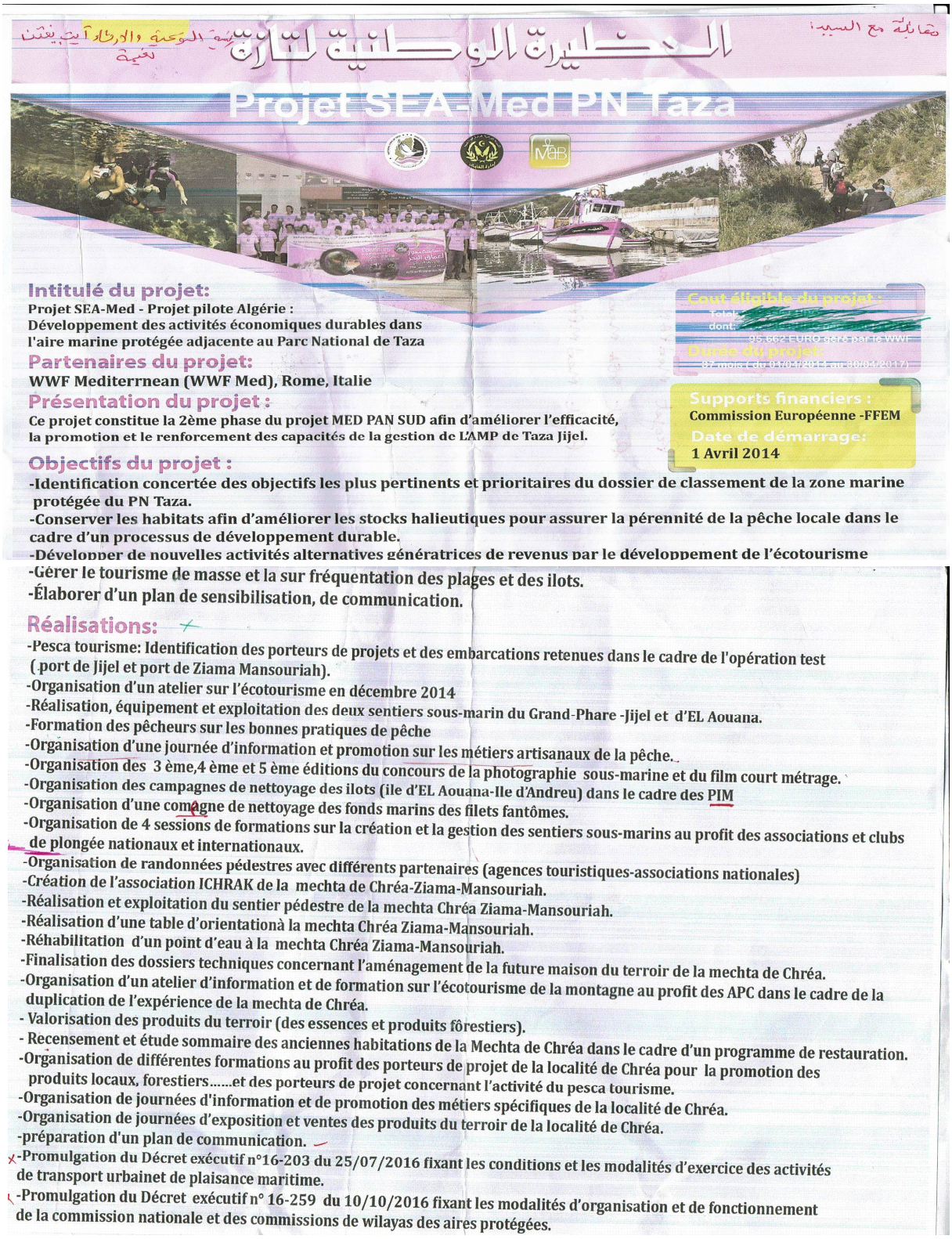

الحظيرة الوطنية لتازة

Projet SEA-Med PN Taza

Intitulé du projet:
Projet SEA-Med - Projet pilote Algérie :
Développement des activités économiques durables dans
l'aire marine protégée adjacente au Parc National de Taza

Partenaires du projet:
WWF Mediterrnean (WWF Med), Rome, Italie

Présentation du projet :
Ce projet constitue la 2ème phase du projet MED PAN SUD afin d'améliorer l'efficacité, la promotion et le renforcement des capacités de la gestion de l'AMP de Taza Jijel.

Cout éligible du projet :
dont:
Durée du projet:

Supports financiers :
Commission Européenne -FFEM
Date de démarrage:
1 Avril 2014

Objectifs du projet :
-Identification concertée des objectifs les plus pertinents et prioritaires du dossier de classement de la zone marine protégée du PN Taza.
-Conserver les habitats afin d'améliorer les stocks halieutiques pour assurer la pérennité de la pêche locale dans le cadre d'un processus de développement durable.
-Développer de nouvelles activités alternatives génératrices de revenus par le développement de l'écotourisme
-Gérer le tourisme de masse et la sur fréquentation des plages et des ilots.
-Élaborer d'un plan de sensibilisation, de communication.

Réalisations:
-Pesca tourisme: Identification des porteurs de projets et des embarcations retenues dans le cadre de l'opération test (port de Jijel et port de Ziama Mansouriah).
-Organisation d'un atelier sur l'écotourisme en décembre 2014
-Réalisation, équipement et exploitation des deux sentiers sous-marin du Grand-Phare -Jijel et d'EL Aouana.
-Formation des pêcheurs sur les bonnes pratiques de pêche
-Organisation d'une journée d'information et promotion sur les métiers artisanaux de la pêche.
-Organisation des 3 ème,4 ème et 5 ème éditions du concours de la photographie sous-marine et du film court métrage.
-Organisation des campagnes de nettoyage des ilots (ile d'EL Aouana-Ile d'Andreu) dans le cadre des PIM
-Organisation d'une compagne de nettoyage des fonds marins des filets fantômes.
-Organisation de 4 sessions de formations sur la création et la gestion des sentiers sous-marins au profit des associations et clubs de plongée nationaux et internationaux.
-Organisation de randonnées pédestres avec différents partenaires (agences touristiques-associations nationales)
-Création de l'association ICHRAK de la mechta de Chréa-Ziama-Mansouriah.
-Réalisation et exploitation du sentier pédestre de la mechta Chréa Ziama-Mansouriah.
-Réalisation d'une table d'orientationà la mechta Chréa Ziama-Mansouriah.
-Réhabilitation d'un point d'eau à la mechta Chréa Ziama-Mansouriah.
-Finalisation des dossiers techniques concernant l'aménagement de la future maison du terroir de la mechta de Chréa.
-Organisation d'un atelier d'information et de formation sur l'écotourisme de la montagne au profit des APC dans le cadre de la duplication de l'expérience de la mechta de Chréa.
- Valorisation des produits du terroir (des essences et produits fôrestiers).
- Recensement et étude sommaire des anciennes habitations de la Mechta de Chréa dans le cadre d'un programme de restauration.
-Organisation de différentes formations au profit des porteurs de projet de la localité de Chréa pour la promotion des produits locaux, forestiers.....et des porteurs de projet concernant l'activité du pesca tourisme.
-Organisation de journées d'information et de promotion des métiers spécifiques de la localité de Chréa.
-Organisation de journées d'exposition et ventes des produits du terroir de la localité de Chréa.
-préparation d'un plan de communication.
-Promulgation du Décret exécutif n°16-203 du 25/07/2016 fixant les conditions et les modalités d'exercice des activités de transport urbainet de plaisance maritime.
-Promulgation du Décret exécutif n° 16-259 du 10/10/2016 fixant les modalités d'organisation et de fonctionnement de la commission nationale et des commissions de wilayas des aires protégées.

المصدر : الحظيرة الوطنية لتازة.

العنوان: دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية " دراسة حالة ولاية جيجل"

الملخص:

تعد السياحة من بين الأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من مداخيل في الجانب الاقتصادي ومناصب شغل في الجانب الاجتماعي، أما في الجانب البيئي فظهرت أنواع للسياحة تهتم بالمحافظة على البيئة، ومنها السياحة البيئية وفي هذا الإطار تهدف هذه المذكرة والمعنونة بـ " دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية : دراسة حالة ولاية جيجل" ، للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم برامج السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية لولاية جيجل ؟.

يهدف هذا البحث للدفاع عن فرضية مفادها: تعتبر السياحة البيئية من بين الأدوات التي تساعد في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل وقد أثبتت النتائج التي توصلنا إليها من خلال عرض وتحليل نتائج المقابلة مع الفاعلين في السياحة البيئية لولاية جيجل في التنمية المحلية كانت ضئيلة، وذلك راجع إلى غياب التنسيق بين مختلف القطاعات وكذلك صعوبة تجسيد البرامج على ارض الواقع.

الكلمات المفتاحية: جيجل، السياحة البيئية، التنمية المحلية، الحظيرة الوطنية لتازة، برنامج السياحة البيئية، الفاعلين في السياحة البيئية.

Résume :

La tourisme est l'une des activités pour réaliser le développement durable car il fournit des revenus dans les positions économiques et d'emploi du côté social, Sur le plan environnemental, il existe des types de tourisme qui sont concernés par la préservation de l'environnement :Y compris le tourisme environnemental dans ce contexte, la présente note intitulée «Le rôle du tourisme dans le développement local: une étude de cas sur l'État de Jijel» vise à répondre à la question principale suivante:

Comment les programmes d'écotourisme contribuent dans le développement local de Jijel ?.

Le but de cette recherche est de défendre l'hypothèse que: L'écotourisme est un des outils qui aident à réaliser le développement local à Jijel Les résultats que nous avons obtenus en présentant et en analysant les résultats de l'interview avec les acteurs du tourisme environnemental Jijel ont été négligeables, Cela est dû au manque de coordination entre les différents secteurs, ainsi qu'à la difficulté de mettre en œuvre des programmes sur le terrain.

Mots-clés: Jijel, écotourisme, développement local, parc national de Taza, programme d'écotourisme, acteurs du tourisme environnemental.